جامعة مؤتة
كليّة الدّراسات العليا

مصطلح الرّديء، مفهومه واستعمالاته في الدّرس اللغويّ

إِعدادُ الطَّالبةِ:
فصل عوض الوثيري

إِشرافُ
الأُستاذ الدُّكتور: سيف الدّين الفقراء

رسالةٌ مُقدَّمةٌ إِلى كُليَّةِ الدِّراساتِ العُليا
استِكمالًا لمُتطلَّباتِ الحصولِ على دَرجةِ الماجستير
في الدراسات اللُّغوية/ قِسمُ اللغةِ العَربيَّةِ وآدابِها
جامعةُ مؤتة، 2022م

الآراء الواردة في الرِّسالة الجامعية لا
تُعبر بالضَّرورة عن وجهة نظر الجامعة

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتــة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالب فصل عوض محمد الوثيري

والموسومة بـ: مصطلح الرديْ مفهومه واستعمالاته في الدرس اللغوي

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

التخصص: اللغة العربية وآدابها في تاريخ 2022/08/14

من الساعة 10 إلى الساعة 12 قرار رقم

أعضاء اللجنــة:	التوقيــع	
أ.د سيف الدين طه سالم الفقراء		مشرفا ومقررا
د. فايز عيسى محمد المحاسنة		عضوا
د. باسم يونس ارشيد البديرات		عضوا
د.خالد محمد عواد المساعفة		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د مخلد سليمان الطراونة

١٢/٩/٢٠٢٢

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الإهداء

إلى والديّ الحنونين حفظهم الله

إلى زوجي وأولادي

إلى أخي الذي كان عونا وسندا لي

إلى كلّ شخص دعمني وساندني بكلمة طيبة

الشكر والتقدير

لله سبحانه وتعالى شكري وامتناني أولا وأخيرا ، ثمّ جزيل الشكر لأستاذي ومعلمي الذي أفدتُ من علمه الكثير الكثير، مادة ومنهجا الدكتور سيف الدين الفقراء الذي ما زال يقوّمني ويدلني حتى استطعت الوصول إلى هذا المكان .

وشكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة، لتكرمهم بقبولها، ومناقشتها، وإبداء ملحوظاتهم القيّمة .

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهْداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ج
الملخَّص باللغة العربية	د
الملخَّص باللغة الانجليزية	هـ
المقدِّمة	1
الفصل الأول: مصطلح الرَّديء: مفهومه، وتطوّر شيوعه في العربيّة ومصاحباته اللغويّة	4
1.1 مفهوم الرّديء وتطوّر شيوعه في العربيّة	4
2.1 المصاحبات اللغويّة لمصطلح الرَّديء	22
3.1 ضوابط الرّداءة ومعاييرها في الأحكام التّقويميّة	24
الفصل الثاني : أثر حكم الرديء في القراءات القرآنيّة	31
الفصل الثالث : مظاهر حكم الرديء في القضايا الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة	39
1.3 مظاهر الرّديء في الأصوات	39
2.3 مظاهر الرّديء في الصّرف	51
3.3 مظاهر الرّديء في النّحو	68
الخاتمة	79
قائمة المصادر والمراجع	81

الملخّص

مصطلح الرّديء، مفهومه واستعمالاته في الدّرس اللغويّ

فصل عوض الوثيري

جامعة مؤتة، 2022

تتناول هذه الدّراسة مصطلح (الرّديء) حكماً لغويّاً، شاع استعماله في الدّرس اللُّغويّ، فكان أحد تلك الأحكام التّقويميّة اللُّغويّة النّقديّة التي استعملها العلماء معياراً لغويّاً لقبول الاستعمالات اللُّغويّة أو نقدها أو رفضها، والحكم على مدى فصاحتها وجودتها.

درست في البحث مصطلح الرّديء ومفهومه، وتطوّر استعماله عند النّحاة واللُّغويّين، وكذلك مظاهر استعماله في القراءات القرآنيّة والقضايا اللغويّة في مستوياتها الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة. وقد سرت في البحث على المنهج الوصفيّ التّحليليّ من خلال استقراء مواطن هذا الحكم وتبويبها وتحليلها للوصول إلى النتائج.

لقد تمثّلت أهداف الرّسالة في السّعي لبيان مصطلح الرّديء وكشف مراحل شيوعه في الفكر النّحويّ، وعرض المسائل اللُّغويّة التي صدر بحقها هذا الحكم في القراءات وفي الاستعمالات اللُّغويّة في الأصوات والصّرف والنّحو، وبيان ضوابط استعمال هذا الحكم .

Abstract

The term "ALRRADI", its concept and its uses in the linguistic lesson

Fasel Awad Alwathery

Mutah University 2022

This article deals with the term (bad) as a linguistic rule, which is commonly used in the gear

Linguistically, it was one of those critical linguistic evaluation judgments that scholars used as a linguistic criterion for accepting, criticizing or rejecting linguistic uses, and judging their eloquenceand its quality.

In the research, I studied the term “bad” and its concept, the development of its use by grammarians and linguists, as well as the manifestations of its use in Quranic readings and linguistic issues at their phonemic, morphological and grammatical levels. In the research, I proceeded on the descriptive analytical method by extrapolating the places of this ruling, classifying and analyzing them to reach the results. The objectives of the thesis were represented in the attempt to clarify the term “bad” and reveal the stages of its prevalence in the convolutional thought, and to present the linguistic issues against which this ruling was issued in the readings and the linguistic uses in sounds, morphology, and grammar, and to clarify the controls and criteria for the use of this ruling

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، المعين العليم، الذي خلق القلم، وعلّم الإنسان مالم يعلم، بدأ الذّكر"باقرأ"، وقال عزّ من قائل: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة:11)، فأعانهم وحفّهم برحمته، وكرّمهم بالفوز بجنّته، والصّلاة والسّلام على سيّد العلماء، وخاتم الأنبياء، المصطفى محمّد، الأمّي الممجّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على هديهم إلى يوم الدين.

أمّا بعد.

فلمَّا كانت اللّغة في مجملها تتكوّن من لغات أي لهجات، ، كان لا بدّ من نشأة ما يمكن تسميته بطبقات اللّغة، قال السّيوطي: "رُتبُ الفصيح متفاوتة ففيها فصيح وأفصح" [(1)]، وقد ترسّخت في التُّراث الإسلامي، والعربي فكرة الطّبقية مثل طبقات الشُّعراء وطبقات النّحاة، وطبقات الرّجال، ففي اللّغة هناك "الفصيح والأفصح"[(2)] و"القبيحة" و "الرّديئة"[(3)] و"الأرّدأ"[(4)] وما إلى ذلك من طبقات اللُّغة. ولمّا كان ذلك يشكّل ظاهرة في العربيّة، رأيت أن يكون بحثي حول حكم ما يُسمَّى (بالرَّديء)، والذي هو أحد الأحكام اللغويّة النّقديّة النوعيّة، الذي لجأ إليه النحاة لبناء الطبقات اللغويّة، وتصنيفها، من حيث درجتها في الفصاحة، وقبولها أو ردّها.

تهدف هذه الدّراسة إلى تحديد مفهوم هذا الحكم اللغويّ، ومعرفة مدى شيوعه، ومظاهر استعماله في المصادر اللغويّة، وبيان أثره في الاستعمالات اللغويّة، وكشف أسس استعماله ومعاييره، من خلال دراسة وصفيّة تحليليّة، تقوم على تتبّع استعمالاته مصطلحاً نقديّا لغويّاً تقويميّاً، وتحديد الظّواهر اللّغويّة التي أطلق عليها هذا الحكم قدر

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: 911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1998م، ج1، ص168.

(2) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، ص168.

(3) سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م، ج،1، ص،107.

(4) سيبويه، الكتاب، ج3، ص،111.

المستطاع، ومقارنة آراء العلماء الواردة فيها، للوصول إلى معرفة أبعاد هذا الحكم اللغويّ، ومدى ارتباطه بالأحكام اللغويّة الأخرى، وكشف معايير استعماله في الاستعمالات اللغويّة والأحكام النّحويّة.

وقد أفدت في هذه الدّراسة من جملة من المصادر، ومن أهم المراجع والمصادر التي عدت إليها، المعاجم اللغويّة، كمعجم العين للفراهيدي، ولسان العرب لابن منظور، ومعجم اللّغة العربيّة المعاصرة لأحمد مختار، وكذلك كتب التفسير، مثل: تفسير الطّبري، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجاج، ومعاني القرآن للأخفش، وكتب اللّغة، من أهمّها الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرّد، وأصول النّحو لابن السّرّاج، والخصائص لابن جنّي، وفقه اللّغة للثّعالبي، والمزهر للسّيوطي، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي، والارتشاف لأبي حيّان، وإيجاز التعريف لابن مالك، وشرح المفصّل لابن يعيش، وغيرها من المصادر التي دونّتها في نهاية الرّسالة.

ومن الدّراسات التي تناولت هذا المصطلح: الرّديء من اللّغات في لسان العرب، رسالة ماجستير لمحمّد العزّام، جامعة اليرموك، 2013، وله كذلك بحث بعنوان (المستوى الصّوتيّ من اللّغات الرّديئة في كتاب سيبويه)، الجامعة الأردنية، 2012، واللّغات الرّديئة في الأبنية والأصّوات لمحمّد الشهري، رسالة جامعية، جامعة الملك خالد، 2017، وحظي موضوع الرّديء كذلك بدرّاسات ضمن الأحكام التّقويميّة منها: دراسة زهير سلطان الموسومة ب(المؤاخذات النّحويّة حتى نهاية المئة الرابعة)، جامعة قار يونس، وكتاب نزار الحميداوي بعنوان (الأحكام التّقويميّة في النّحو العربي)، 2011م. وأشار إلى الرّديء قاسم القواسمة في كتابه: (طعن النّحاة واللّغويين في لغات العرب) المنشور 2012م، وأشار إلى هذا الحكم أيضاً جمعة المبروك في كتابه(المبرّد: حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب) صادر 1988.

و صباح السامرّائي في كتابه:(الأحكام النوعيّة والكميّة في النّحو العربيّ) 2012م. وفي رسالة ماجستير في جامعة ديالي عام2006م عنوانها (النّقد النّحويّ في فكر النّحاة إلى القرن السّادس الهجري) لسيف الدّين البرزنجي، إشراف علي عبيد العبيدي، قدمت في جامعة ديالي، العراق، 2006م حدث فيها الباحث عن مظاهر النّقد النّحويّ

واتجاهاته، وصدر كتاب بعنوان(النّقد اللّغويّ في تهذيب اللّغة للأزهريّ) لحمدي عبد الفتّاح السّيد بدران، عام 2001م.

وما يميّز هذه الدّراسة هو اختصاصها بحكم الرّديء بصورة عامة دون تقييده أو تخصيصه بعالم معيّن أو حقل لغويّ معيّن، وتتبع مظاهر استعماله في العربيّة وفي القراءات القرآنيّة، وبيان ضوابط استعماله ومعايير إصداره.

إنّ أهمّية الدّراسة تنّبع من سعيها للإجابة على أسئلتها حول معنى الرّديء لغة واصطلاحاً، وما مدى استعمال العلماء لهذا الحكم؟ وما مظاهر استعماله في الدّرس اللغويّ؟ وما المعايير التي يمكن استخلاصها في إطلاق هذا الحكم التقويميّ؟

وقسّمت هذه الدّراسة إلى ثلاثة فصول، يليها خاتمة، ومذيّلة بقائمة المصادر والمراجع، حيث درست في الفصل الأول مفهوم مصطلح الرّديء لغويّاً، واصطلاحيّاً، ومصاحباته اللّغويّة، ومدى شيوعه واستعماله في الدّرس اللغويّ، وأثر ذلك عند القدماء والمحدّثين من علماء اللّغة، وبيّنت معايير الحكم بالرّديء.

ودرست في الفصل الثاني استعماله وأثره في القراءات القرآنيّة، واستعرضت فيه مواطن استعمال هذا الحكم في القراءات وتوجيهاتها.

وكان الفصل الثالث مخصصّاً لاستعمالاته اللغويّة الصوتيّة، والصرفيّة، والنّحويّة، من خلال ذكر أبرز الظّواهر اللّغويّة المتعلقة بذلك، وتحديد العلل والأسباب حال ذكرها.

أمّا الخاتمة فقد احتوت نتائج هذه الدّراسة.

وأرجو أن تكون هذه الدّراسة المتواضعة، نافعة مأجورة، وإن كانت مشوبة بأخطاء، فلا حول ولا قوة إلّا باللّه، فحسبي محاولتي واجتهادي.

الفصل الأول

مصطلح الرَّديء: مفهومه، وتطوّر شيوعه في العربيّة ومصاحباته اللغويّة

1.1 مفهومه وتطوّر شيوعه في العربيّة:

الرّديء يعني الفساد والضعف في اللغة، والرَّداءَة مصدر الشّيء الرَّديء، وقد رَدُؤَ الشّيءُ يردُؤُ رَداءةً. وإذا أَصَبْتَ شيئًا أم فَعلته فعلًا رديئاً فأنتَ مردئ".[1] وقد بيّن الثّعالبي بعض دلالات هذا اللّفظ في قوله: "والرَّديء حُثالة كلّ شيء فهو من الدّراهم نفايتها، ومن الطّعام حُثالته، ومن الزّيت عِكره، ومن البيت قُمامته، ومن الكلام هُراءه، ومن الأمور سَفاسفها[2]"، وعند ابن سيدّه: "رَدُأَ الشَّيْءُ رَدَاءةُ، فهو رَدِئٌ: فَسَدَ. ورَجُلٌ رَدِيءٌ كذلك من قَوْمٍ أَرْدِءَاءَ، بَهْمزَتَيْنِ، عن اللِّحْيانِيِّ وَحْدَه. وأَرْدَأَ الرَّجُلُ: فَعَلَ شَيْئاً رَديئاً، أو أَصابَه. وأَرْدَأَ هذا الأَمْرُ على غَيْرِه: أَرْبَى، يُهْمَزُ ولا يُهْمَزُ"[3]، وأيضًا أَردأَ: (فَعلَ) فِعْلاً رَدِيئاً، يُقَال أَردَأَ الرجلُ فعل شَيْئا رَدِيئاً، وأَردَأْتُ الشيءَ: جَعَلْتُه رَدِيئاً (أَو أَصابَهُ) يُقَال إِذا أَصابَ الإِنسانُ شَيْئا رَدِيئاً فَهُوَ مُرْدِىءٌ، وَكَذَا إِذا فعل شَيْئا رديئاً وردُؤَ كَكَرُمَ اقْتصر عَلَيْهِ الْجَوْهَرِي وَابْن القُوطِيّة وابنُ القطَّاع وابنُ سَيّده وَابْن فَارس، وَحكى ثعلبٌ فِيهِ التَّثْلِيث، وَهُوَ غريبٌ، وأَغرب مِنْهُ مَا حَكَاهُ الفَيُّوميُّ"[4]

وذكر ابن منظور في لسان العرب: "ردؤ يردؤ رَدَاءة: ككرامة: فسدَ وضعُف وعجِز فاحتاج، فهو رديء فاسد بيّن الرّداءة"[5]. ومن الأمثال المشهورة على ذلك،

---

(1) الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج8، ص، 67.

(2) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت: 429هـ)، فقه اللغة وسرّ العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ - 2002م، ص،55.

(3) ابن سيّده، أبو الحسن علي بن إسماعيل(ت:458هـ)، الحكم والمحيط الأعظم، تحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م، ج9، ص375.

(4) الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق(ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، ج1، ص243.

(5) ابن منظور، محمد بن مكرم بن على (ت: 711هـ)، معجم لسان العرب، دار بيروت، ط 3، 1414 هـ، ج1، ص، 52.

قولهم: "سكَت ألفا ونطق خَلْفاً. قال أبو عبيد: والخَلْف من القول: السَّقط الرَّديء"[1].

وفي المعاجم الحديثة حملت لفظة الرّديء المعنى نفسه، يقول أحمد مختار: "رَدِي الشَّخصُ: هلَك "وقاك الله من الرّدى– أصابه الرَّدى وهو في مقتبل العمر– ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ﴾ (طه:16)"رَدِيَ في البئر أو الحفرة: سَقَطَ[2].

أمّا اصطلاحًا فيعني الكلام الذي انحطّ عن درجة الفصاحة، ويُستغنى عنه بغيره، لمخالفته قواعدها القياسيّة المطّردة، وقلّ استعماله سماعاً، واستعمله النُّحاة في الحكم على الاستعمالات والأحكام اللّغويّة في حال ردّها، وعدم قبولها، وهو من الأحكام التّقويميّة المردودة التي شاعت في التُّراث اللُّغويّ وفي كتب التفسير. وقد ذكر السّيوطي رأيه في اللّغات الرَّديئة وجعل لها فصّلًا في كتابه المزهر، أسماه: (معرفة الرَّديء المذموم من اللُّغات) ، ووضّح مفهومها بقوله:"هو أقبحُ اللُّغات وأنزلُها درجة، ونقل عن الفرّاء قوله: كانت العربُ تحضر المَوسِم في كل عام وتحجُّ البيتَ في الجاهليّة وقريشٌ يسمعون لغاتِ العرب فما اسْتحسنوه من لُغاتهم تكلموا به فصاروا أفصحَ العرب، وخلَتْ لغتُهم من مُستبْشع اللُّغات ومُستقبَح الألفاظ ،من ذلك: الكَشْكَشة، وهي في ربيعة ومضر يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شِيناً فيقولون: رَأَيْتُكش وبكَش وعَليْكَش"[3].

فاللُّغة الرَّديئة عنده، لُغة خالفت القياس المطّرد من لغة العرب المعتمدة في الاحتجاج، وشذّت عن قواعدها، وخالفت المشهور المألوف منها، ووصفت بالهُراء من الكلام، يقول الثّعالبي: "عَنْ أئِمَةِ اللُّغَةِ الهُرَاءُ الكَلامُ الرَّدِيءُ"[4]، وبالتالي هو الكلام الذي لم يصب المعنى، ففي اللّسان: "وأهرأ الكلام إذا أكثره ولم يصب المعنى وهرأ في

---

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، ص، 388.

(2) مختار، أحمد عمر، معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، (1429 هـ، 2008 م)، ج2، ص 881.

(3) السّيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص 175.

(4) الثّعالبي، فقه اللغة وسرّ العربيّة، ص55.

منطقه يهرأ هرئًا أكثر"[1].

وقد عدّ بعض المحدّثين مثل عبد الرّزاق الصّاعديّ أنّ االرّديء من الممات من اللُّغات، فيذهب إلى أنّ من مصطلحات الممات: الرَّديء والمذموم والقبيح والخبيث والمرغوب عنه[2]. والمقصود بالممات بأنّه غير شائع في الاستعمال، ولا يوجد إلّا في المدونات النّحويّة والمصادر اللّغويّة، وإن كان يمثل مستوىً من مستويات الأداء.

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ اللُّغة الرَّديئة هي: لُغة غير دارجة في الاستعمال، وانحطّت عن مستوى الفصيح لمخالفتها القياس المطّرد، أو لندرة استعمالها، ولكنّها لغة تكلّمت بها بعض القبائل من العرب، فلا يمّكن تجاهلها أو تجاوزها، واصطلح على تسميتها رديئة، لعلل معيّنة، ولأسباب تتعلق بمعياريّة الفصيح والأفصح، وسنحاول الإحاطة بها وتوضيحها لاحقًا. فقد تكون مستوى لهجيّاً أو خطأ من ناطق أو ناقل، أو سامع، أو نتيجة الاختلاط، وقد تكون من المنقرض المستبدل به غيره من الألفاظ، وتلك الآراء التي استعملها العلماء في إصدار أحكامهم وطعنهم في بعض اللُّغات والظّواهر اللّغويّة، قد ترجع إلى معاييرهم في الحكم على الاستعمالات اللّغويّة.

نشأة مصطلح "الرَّديء" وتطوّر شيوعه في الدّرس اللغويّ:

بالرّجوع إلى المصادر اللّغويّة العربيّة، والبحث عن بداية استعمال كلمة الرَّديء بمعناه الاصطلاحي حكماً لغوياً لوصف الظّاهرة اللّغويّة والطّعن فيها، تبيّن لنا أنّ مصطلح الرَّديء قد تمّ استعماله في مرحلة مبكّرة عند النُّحاة القدامى كباقي مصطلحات الطّعن الأخرى، فظهر حكماً لغويّاً توصف به الاستعمالات اللّغويّة منذ بداية التّأليف والتّدوين في علوم اللُّغة؛ حيث نجده في معجم العين للخليل (ت:170 هـ)، فقد ورد في معجمه تسع مرّات، ومن الأمثلة على استخداماته لمصطلح الرَّديء قوله: "وفي لغة بني أسدٌ: مكول وهي لغة رديئة، ولغة أردأ: مُكال[3] "، وأيضا "طفق:

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص181.

(2) الصّاعديّ، عبد الرزاق بن فراج، موت الألفاظ في العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، (1419/1418هـ)، ص:153.

(3) الفراهيدي، معجم العين، ج 5، ص 406.

طَفِقَ و(طَفَقَ) لغة رديئة"[1] . ومن ذلك قوله:" ورابني هذا الأَمْر يَرِيبُني، أي: أدخل عليّ شكاً وخوفاً، وفي لغة رديئة: أرابني"[2] وقوله:" نصف: النِّصفُ: أَحَدُ جُزْأَيِ الكَمالِ، والنُّصْفُ لغة رَديئةٌ"[3].

ويظهر من أحكام الخليل أنّ الرّدييء وصف لاستعمالات لغويّة من اللهجات العربيّة المسموعة، وكان أكثرها من الأبنية الصرفيّة وفي المستوى الصوتيّ، ممّا يعني أنّ هذه الأحكام كانت بحقّ مستويات أدائية قال عنها الخليل رحمه الله إنّها لغات.

ومن بعده جاء سيبويه(ت:180هـ) وقد أورد هذا المصطلح في خمسة عشر موضعاً، استعمل فيها ألفاظ (رديء، ورديئة، وأردى، ورداءة)، وقد تنوّعت الأحكام بين المستويات اللّغويّة الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة، ومن ذلك قوله:" وقد جاء في الشّعر حسنةُ وَجْهِها، شَبّهوه بحسنة الوجهِ، وذلك رديء؛ لأنّه بالهاء معرّفة كما كان بالألف واللّام، وهو من سبب الأوّل كما أنّه من سببه بالألف واللّام "[4]. ومنه قوله:" وقد بلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التّحقيق يحققون نبيْ وبريئةٌ، وذلك قليلٌ رديء. فالبدل ههنا كالبدل في منساةٍ وليس بدل التّخفيف، وإن كان اللفظ واحداً"[5]. وكذلك قوله: "ومثلُ ذلك في الجوازِ ضربَنى وضربتُ قومُك، والوجهُ أن تقولَ: ضربوني وضربتُ قومَك، فتحملَه على الأخِر. فإن قلت: ضربَنى وضربتُ قومَك، فجائز وهو قبيحٌ، أَنْ تَجعل اللّفظ كالواحد كما تقول :هو أَحسنُ الفِتيانِ وأجملُه وأَكرمُ بَنِيه وأَنبَلُه.... قال الأخفش: فهذا رديء في القياس يَدخل فيه أنْ تقول: أَصحابُك جلس، تضمر شيئاً يكون في اللّفظ واحداً .فقولهم :هو أَظْرَفُ الفِتيانِ وأجملُه لا يُقاس عليه"[6].

---

(1) الفراهيدي، معجم العين، ج 5، ص 106.

(2) الفراهيدي، معجم العين، ج 8، ص 288

(3) الفراهيدي، معجم العين، ج 7، ص 132.

(4) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 199.

(5) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 555.

(6) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 79-80.

إنّ المدقّق في أحكام سيبويه بالرّداءة على الاستعمالات اللّغويّة يلمس الحقائق التالية:

1- أنّ بعض الأحكام نقلها سيبويه عن الأخفش الكبير(ت177هـ) وهو أستاذ سيبويه، وهذا يؤكّد أنّ أحكام التّقويم اللّغويّة كانت موجودة في مرحلة مبكّرة من نشأة الدّرس اللغويّ.

2- إنّ هذه الأحكام كانت للغات يحتجّ بها، لأنّها لغات ضمن الإطارين الزّماني والمكاني للاحتجاج، فأهل التّحقيق الذين ذكرهم سيبويه هم من تميم أي يحقّقون الهمز، وتميم يحتجّ بها.

3- إنّ حكم الّرديء كان يستعمل موازياً لأحكام أخرى مثل القبيح، ولكنّه قد يدخل في دائرة الجواز في الاستعمال.

4- إنّ سيبويه كان ينقل استعمالات العرب ويتحرى الدّقة في توصيف اللّغة، ولهذا كان يوثق استعمالات قليلة ويصفها بالرّداءة لقلتها، كما في قوله:" وأمّا الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك، قرأ أبوك، وأقرئ أباك؛ لأنّك لا يجوز لك أن تقول: قرأ أبوك، فتحقّقهما فتصير كأنّك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان؛ لأنّ المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً، فلا يجريان مجرى ذلك. وكذلك قالته العرب، وهو قول الخليل ويونس. وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين وأناسٌ معه. وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديءٌ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء، وهو رديء"[1].

5- إنّ حكم سيبويه بالرّداءة لم يقف عند الاستعمالات بل تجاوزه إلى التّوجيهات النّحويّة ومن ذلك قوله:" وزعم ناس أنّ الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، جعلوا لولاي موافقة للجرّ، وعساني موافقة للنّصب، كما اتفق الجرّ والنّصب في الهاء والكاف. وهذا وجه رديء لما ذكرت لك، ولأنّك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطّرد وأنت تجد له نظائر. وقد يوجَّه الشّيء على الشّيء البعيد إذا لم يوجَد غيره. وربّما وقع ذلك في كلامهم"[2].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 143.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 376.

فوجود مصطلح الرّديء في تلك المؤلّفات التي تعدّ أقدم مصادر علم اللُّغة، دليل على نشأة الأحكام التّقويميّة مبكّراً في الدّرس النّحويّ، وذلك نابع من المنهج المعياريّ في الحكم على الاستعمالات وتصنيفها وبخاصة اللّهجات العربيّة التي تبتعد عن اللّغة المشتركة، وقد ذكر الدكتور عبد العزيز الجبل تلك اللّهجات في مقدّمة بحثه «اللُّغات الضّعيفة وأثرها في أصول النّحو»، أنّ للعرب لغات متعددّة ومتنوّعة[1]، وقد يكون ذلك عائداً للتنوّع اللّهجي في القبيلة الواحدة، وبهذا تمتاز الوضعيّة اللّغويّة العربيّة بالازدواجيّة ما بين المعياري واللَّهجي[2]، وقد سبّب هذا التّباين اللَّهجي ظواهر لغويّة عديدة، فقام علماؤنا بتصنيفها إلى مستويات، من خلال دراستها والحكم عليها، فظهرت مصطلحات التّقويم اللّغويّة، فكان منها ما يتعلّق بالجانب الكمّي؛ كقولهم قليلة ونادرة وشاذّة، ومنها ما يتعلّق بالجانب النّوعي كقولهم رديئة، وضعيفة وقبيحة ومرذوله ومتروكة، فاللُّغات الرّديئة تُطلق على الظّاهرة اللّغويّة التي تكون مخالفة للقياس ومستهجنة وغير متّسقة مع القاعدة النّحويّة[3].

بذل علماء اللُّغة مجهودًا كبيراً في جمع التُّراث اللُّغويّ وتوثيقه وتمحيصه، ووضعوا شروطًا صارمة لقبوله؛ فلم يقبلوا كلّ ما سمعوا أو رُوي لهم، ولم يكن منهجهم في جمع اللُّغة الأصيلة والفصيحة ببعيد عن منهج جمع الأحاديث النّبويّة الشّريفة وتدوينها من حيث شدّة الحرص على ثبوتها والتيّقن ما استطاعوا من صحّتها. واعتمد علماء اللُّغة في جمع اللُّغة وتأصيل القواعد على السّماع والقياس، ولكنّهم اختلفوا في طريقة القياس؛ فالبصريون كانوا يقيسون على الكثير والمطّرد، واعتمدوا في اختيارهم للشواهد اللغويّة على اللُّغة الأدبيّة المشهورة وفق ضوابط محدّدة، فلم يقيسوا على ما ندر أو شذّ أو قلّت شواهده، فهم بهذا المنهج الذي يبني على الأقوى ويجتنب

---

(1) الجبل، عبد العزيز صافي، اللغات الضعيفة وأثرها في أصول النحو، بحث علمي، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، ع 33، مج 2، 2013، ص 1.

(2) صفر،إدريس، ظواهر لسانية من العربية اللهجية الأندلسية في العصر الوسيط، بحث علمي، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، ص 154.

(3) القواسمة، قاسم خليل، طعن النحاة واللغويين في لغات العرب، رسالة جامعية، جامعة مؤتة،2007، ص،10.

الاضطراب والتّشتيت والتّعقيد، ارتقوا باللُّغة الفصيحة عمّا دونها. لكنّ الكوفيين بمخالفتهم لمنهج البصريّين وأخذهم بكلّ ما سمعوا من قليل وشاذ ونادر وقياسهم عليه، ساهموا في منح النّحاة سبباً للرّفض والطّعن فيما احتجوا به، وذلك بسبب تفاوت المستويات اللّغويّة ما بين رَديء وفصيح، وفصيح وأفصح، وجاء في المزهر "كان الأصمعي يقول أفصح اللُّغات ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشّاذّ والفصيح واحدًا فيجيز كلّ شيء قيل"[1].

ويعدّ الرَّديء الّذي هو موضع بحثنا أحد هذه المصطلحات، فهو من النّعوت أو الأحكام اللّغويّة التي تطلق على الظّواهر المخالفة لشروط الفصاحة من ناحية القياس، وليس من ناحية الكثرة أو القلَّة فهو حكم لكلّ لُغة شذّت عن المشهور وخالفته فلا مكان لها في طبقة الفصيح الجيّد. لذلك تطوّر هذا المصطلح وشاع في كتب اللُّغويّين، فقالوا: «وهي لغة رديئة»[2]، «وذلك قليل رديء»[3]، «إنّه رديء في القياس»[4]«رديئة مرذوله»[5]، «وهي قليلة رديئة لا تكاد تعرف»[6]، «وهي لغة للعرب رديئة»[7]«وهي فيما أعلم أردأ الوجهين»[8].

وفيما يبدو أنّه لم يكن هناك إجماع بين علماء اللُّغة دائمًا على نفس الحكم تجاه الظّاهرة اللّغويّة الواحدة، فقد تكون عند أحدهم رديئة، وعند الآخر قليلة أو ضعيفة أو

---

(1) السيوطي، المزهر في علوم القرآن، ج 1، ص 185.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص، 233.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص، 163.

(4) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد(ت: 577هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م، ج 2، ص 57.

(5) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل(ت: 311هـ) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1 1408 هـ - 1988 م، ج، 2، ص،262.

(6) الأخفش الأوسط، أبو الحسن(ت: 215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ - 1990 م، ج 1، ص 50.

(7) الأخفش، معاني القرآن، ج 2، ص 511.

(8) الأخفش، معاني القرآن، ج 2، ص 555.

مرذولة، أو خطأ أو غلط، وهكذا. يقول أبو الحسن الصّفاقسي في كتابه: غيث النّفع في القراءات السّبع عن آراء العلماء في قراءة حمزة (مصرخيّ) بخفض الياء «وقد ضعّف بعض النّحويّين قراءة حمزة، وقد جعلها أبو عبيدة غلطًا والزّجّاج رديئة، والأخفش غير مسموعة من جهة»[1]، «وقال بعضهم إنّها لغة»[2]، فهنا قراءة واحدة أطلق عليها أكثر من حكم، فقد يكون هذا الاختلاف ناتجاً عن وجود سببين للطّعن في الظّاهرة الواحدة؛ فقد تكون رديئة وفي نفس الوقت شاذّة أو قليلة أو غير معروفة أو ضعيفة.

لم يمت مصطلح الرَّديء ولم يبق حبيس المؤلّفات الأولى، فقد استمرّ مرتبطاً بكلّ مؤلّف تحدّث عن اللُّغات التي هي أساس اللُّغة، ويبرز تطوّره في طريقة تناوله كحكما لغويّا، فأغلب القدماء اكتفوا في كثير من الأحيان بإصدار الحكم دون ذكر العلّة أو السبب أو كان تعليلهم عابرًا سريعًا، فقد كان اهتمامهم منصبًا على جمع اللُّغات وتصنيفها وتأسيس قواعدها وتأصيلها.

واستمرّ استعمال حكم الرديء عند اللّغويّين بعد سيبويه، فبقي مستعملاً حكماً تقويميّاً لغويّاً لنعت الظّاهرة اللّغويّة في ما وصل إليهم من تراث لغويّ من عصور الاحتجاج، بنوا عليه أصول علم اللُّغة ورسّخوا قواعدها، من نحو وصرف ومعاجم وقراءات وتفاسير وغيره من كتبهم ومؤلفاتهم، فاستعمله الأخفش (ت:512هـ) حكماً تقويميّاً في أكثر من موضع في كتابه معاني القرآن، حيث قال: "أمّا ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ (البقرة:20) فمنهم من قرأ (يَخْطِفُ) من "خَطَفَ" وهي قليلة رديئة لا تكاد تعرف"[3]، فالحكم هنا اقترن بعدم الشيوع وعدم معرفة الاستعمال على الألسنة.

وقد نجد الحكم عند الأخفش مقروناً بالتّعليل كما في تفسير قراءة الهمز في قوله

---

(1) الصفاقسي، أبو الحسن علي بن محمد بن سالم، (ت: 1118هـ)، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية – بيروت، ، ط1، 1425 هـ – 2004 م، ج1، ص341.

(2) السمين، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف (ت: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج 1، ص 149.

(3) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص 54.

تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (الأعراف: 10) يقول الأخفش:" وقال ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ فالياء غير مهموزة، وقد همز بعض القرّاء، وهو رديء لأنّها ليست بزائدة"[1]. وقد ربط الأخفش بين مخالفة القياس وحكم الرّديء كما في قوله:" وقال: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللَّهِ رَبِّنَا﴾ (الأنعام:23) على الصّفة. وقال بعضهم {رَبَّنا} على "يا ربنا". وأمَّا {واللهِ} فجرّه على القسّم، ولو لم تكن فيه الواو نصبت فقلت: "اللهَ رَبَّنا". ومنهم من يجرّ بغير واو لكثرة استعمال هذا الإسم وهذا في القياس رديء"[2].

واستعمل ابن السّكيت (ت:244هـ) هذا الحكم في كتابه (إصلاح المنّطق)، ومن أمثلة هذا الاستعمال قوله :" يقال: هو الحُوَارُ لِوَلَدِ النَّاقَةِ، والحِوَار لغة رديئةٌ، ويقال: هو فَكَاك الرَّهْن وفَكَاك الرَّقْبة، هذه اللُّغة الفصيحة، والكسر لغة، وتقول :هو فَصُّ الخاتم، ويأتيك بالأمر من فَصِّه، أي من مفصله يفصله لك، وكل ملتقى عظمين فهو فَصٌّ، ويقال للفرس :إن فُصُوصَهُ لظماءٌ، أي ليست برهلةٍ كثيرة اللّحم، فالكلام في هؤلاء الأحرف الفتح، ويقال :فِصُّ الخاتم بالكسر، وهي لغة رديئة"[3]

ونجد عند ابن قتيبة (ت:276هـ) أحكاماً بالرّداءة على بعض الاستعمالات اللُّغويّة، ومن أمثلة ذلك قوله:" يقول بعضهم: "وقد يقول بعضهم " الثَّلاثةَ عَشَرَ الدّرهم والعِشرون الدّرهم " لما أدخلوا الألف واللّام على الأوّل أدخلوهما على الآخر، وذلك رديء، والجيّد أن تقول: ما فَعَلَت العشرون دِرْهماً والثَّمانِيَ عَشْرَةَ جارِيَة"[4]. فقد حكم على استعمال بالرّداءة لأنّ هناك ما يقابله ممّا هو أفصح وأعلى وأجود في الاستعمال والقياس. ويفصل ابن قتيبة المسألة ويبيّن وجه الرّداءة في الاستعمالات كما في قوله: "على أنّ أبا زيد قال: من العرب من يقول: المائة الدّرهم، والألف الدّرهم، والخمس

---

(1) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص 320.

(2) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص 295.

(3) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1423 هـ /2002 م، ص، 126.

(4) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، أدب الكتاب، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، ط2، 1419هـ – 1999م، ص، 272.

المائة الدّرهم، والخمسة العشر الدّرهم، وهو رديء في القياس، وليس بلغة قوم فصحاء"[1].

ونجد ابن قتيبة يقدم استعمالات حكم عليها بالرّديء ويضع مقابلها ما هو جيّد وأجود، وهذا ملمح في تطوّر منهج المقابلة بين الاستعمالات اللُّغويّة المقترنة بالأحكام اللُّغويّة، كما في قوله: ويقولون: بَيْنا نحن كذلك إذ جاء فلان، والأجود جاء فلان، بطرح إذْ، ويقولون: فلان أحْيَل من فلان، من الحيلَة، والأجود أحْوَلُ؛ لأنّ أصل الحرف الواو، ومنه الحَوْل والقوّة، وأصل الياء في الحيلة الواو، وقُلبت للكسرة ياءً، وقد يقال: أحْيَلُ من فلان، وهي رديئة، ويقولون، ضَرْبَةُ لازم، والأجود لازب، واللّازب: الثّابتُ.[2]".

إنّ استعمالات المبرّد(ت:285هـ) في كتابه المقتضب لا تتجاوز في تكرارها عدد استعمالات ابن قتيبة، ممّا يدلُّ على محدودية انتشار هذا الحكم في المراحل الأولى من نشأة الدّرس النّحويّ، ونجد مسألة المقابلة بين الاستعمالات الجيّدة والأجود والرّديئة حاضرة عند المبرّد، ومن ذلك:" اعْلَم أنّك إذا حقرت ثَمَانِيَة وَعَلَانِيَة، فَإِنّ أَقيس ذَلِك وأجوده أَن تَقول: ثمينية وعلينية، وَذَلِكَ لِأَنّ الْيَاء فيهمَا مُلْحقَة وَاقعَة فِي موقع المتحرك وَالْألف غير مُلْحقَة، وَلَا يَقع فِي موضعهَا إِلَّا حرف مدّ، فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَة ألف عذافرة، وَالْيَاء بِمَنْزِلَة المراء، فَلَمَّا لم يجز فِي عذافرة إِلَّا عذيفرة، فَكَذَلِك يجب فِيمَا ذكرت لَك، وَقد أَجَازُوا ثمينة وعلينة وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُمَا زائدتان وَقَالُوا الأولى وَإِن لم تكن مُلْحقَة، فَهِيَ بعيدَة من الطّرف وَهُوَ وَجه رَدِيء"[3].

وقد ربط المبرّد بين القياس والأحكام التّقويميّة، فبعض الاستعمالات التي ردّها المبرّد انفرد بها عالم من علماء اللّغة، ولكنّ المبرّد رأى فيها وجهاً من مخالفة القياس، ومن ذلك قوله: "فَإِن سمّيت قبائل أَو رسائل، قلت: قبيئل ورسيئل، فِي قَول جَمِيع النَّحْوِيين، إِلَّا يُونُس ابْن حبيب؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُول: قبيل ورسيل، وَذَلِكَ رَدِيء فِي

(1) ابن قتيبة، أدب الكتاب، ص 273.

(2) ابن قتيبة، أدب الكتاب، ص 125.

(3) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج 2، ص 255.

الْقيَاس"[1]. ويتجلّى هذا الرّبط بين القياس والحكم التّقويمي في مسألة بناء الأفعال كما في قوله:" وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فعَلَ مِنْهُ مَفْتُوحًا نَحْو يعَرَ الجَدْي يَيْعِر وينَع يينِع لم تحذف الياءَ؛ لوقوعها بَين الياءِ والكسرة؛ لأَنَّه لَيْسَ فيهمَا مَا فِي الْوَاو فَلذَلِك ثبتتْ كَمَا ثبتَتْ ضاد يضْرب وَعين يَفْعَل، فَمن قَالَ فِي يبِس ويئِس: ييبس ويَيْأَس، فَهُوَ على قِيَاس من قَالَ: يَوْجَل، وَبَعض من يَقُول: يَا جَل، يَقُول ياءَس ويابَس وَهَذَا رَدِيء جدّا"[2].

وإذا ما وصلنا إلى مطلع القرن الرّابع الهجري وجدنا هذا الحكم أكثر شيوعاً عند العلماء، وأكثر بروزاً في نقد العلماء بعضهم بعضاً، فقد برز حكم الرّديء عند الزّجّاج (ت:311هـ) ضِعف بروزه عند المبرّد وابن قتيبة، فقد استعمل في كتابه معاني القرآن الرّديء بمعناه الاصطلاحي كما جاء في نقده لقول الأخفش في أصل الهمزة في كلمة مصائب، يقول: "وزعم الأخفش أنّ مصائب إنّما وقعت الهمزة فيها بدلاً من الواو، أُعلَّت في مصيبة، وهذا ردِيءٍ. لا يلزم أن أقول في مقام مقائِم ولا في معونة معائن"[3].

ومن أمثلة الحكم بالرّديء على توجيهات العلماءعند الزّجّاج قوله:" وقال بعضهم يصلح أن يكون تَفْعِلة مثل تَوْصِيَة، ولكن قلبت من (تَفْعِلة) إلى (تَفْعَلَة). وكأَنَّه يجيز في تَوْصِية تَوْصَاةَ، وهذا رَديءَ ولم يَثْبُتْ في تَوفيَة توفاة، ولا في توقية توقاة"[4]. وإلى جانب ذلك نجد هذا الحكم حاضراً في حقّ الاستعمالات اللُّغويّة نفسها ومن أمثلة ذلك توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ (إبراهيم: 47)، يقول الزّجّاج: "وقُرئت مخلف وَعْدَه رُسُلِهُ، وهذه القراءة التي بَنَصْب الوَعْدِ وخَفْض الرسُل شاذَّة رديئة، لا يجوز أن يفرق بين المضَافَ والمضاف إليه"[5].

لقد اتّسمت أحكام الزّجّاج بالتّعليل في بيان سبب الحكم ومن أمثلة ذلك قوله في

---

(1) المبرّد، المقتضب، ج 2، ص 286.

(2) المبرّد، المقتضب، ج 2، ص 92.

(3) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، (ت 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ-1988، ج 2، ص 321.

(4) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 2، ص 374-375.

(5) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3 ، ص 186.

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾. (إبراهيم: 22)، "أي ما أنا بمُغيثكم، ولا أنتم بمُغِيثيّ، قُرِئَتْ بِمُصْرخِيَّ – بفتح الياء.كذا قرأه النّاس، وقرأ حمزة والأعشى بمُصْرِخِيِّ بكسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النّحويين رديئة مرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النّحويين، وذلك أنّ ياء الإضافة إذَا لم يكن قبلها ساكن حُرِّكَتْ إلى الفتح"[1].

ويطالعنا هذا الحكم عند ابن السرّاج (ت:316) في اثني عشر موضعاً، منها قوله في قطع همزة الوصل: "ويقبحُ أَنْ يُقَطعَ أَلفُ الوصلِ في حشوِ البيتِ ورُبّما جَاء في الشعرِ وهوَ رَديءٌ".[2] وكذلك قوله:" وممّا يلغيه الكوفيّون ولا يعرفه البصريّون" :زيدًا قمتُ فضربتُ"، يلغون القيام كأنّهم قالوا" :زيدًا ضربتُ "وهذا رديءٌ في الإلغاء؛ لأنّ ما يلغى ليس حقّه أن يكون بعد فاءٍ تعلّق ما بعدها به"[3] .

لقد اقترن الحكم عند ابن السرّاج بأصول النّحو فقد ربط بين الرّديء وبين القياس والإجماع، يقول:" فإذا قلت: هذا غلامُك فأخبرت عن (الكاف) قلت: الذي هذا غلامهُ أنت، وإذا قلت: هذا غلامي فأخبرت عن الياء قلت: " الذي هذا غلامهُ أنَا، وإذا قلت: هذا غلامُه، قلت: الذي هذا غلامُه هُوَ؛ لأنّ أنَا للمتكلّم وأنتَ للمخاطب وهو للغائب .وقال المازنيّ في هذا الباب :إنّه جائزٌ عند جميع النّحويين، ثم قال :وهو عندي رديءٌ في القياس، ولولا اجتماع النّحويين على إجازته ما أجَزتُهُ، قال أبو بكر :والذي جعلهُ عندهُ رديئًا في القياس أنّكَ تخرج المضمّر الذي هو أعرف المعارف إلى الظّاهر؛ لأنّ "الذي "وإن كان مبهمًا فهو كالظّاهر لأنّه يصحُّ بصلته"[4].

ونلمس ربطاً بين الحكم بالرّديء والقبيح وبين المعنى عند ابن السّرّاج، يقول:" وقوم يجيزون ضربَ زيدٍ وأنت تريدُ :ضربًا زيدًا ثم تضيف، وهذا عندي قبيحٌ؛ لأنّ ضربًا قامَ مقامَ اضربْ واضربْ لا يضاف، والألفُ في الأمر تذهب إذا اتصلت بكلام

---

(1) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص 159.

(2) ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل(ت: 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، لبنان، بيروت، ج 3، ص 446.

(3) ابن السّرّاج، الأصول في النحو، ج3، ص 261.

(4) ابن السّرّاج، الأصول في النحو، ج2، ص 313.

نحو قولك :اضربْ اضربْ، واذهبْ اذهبْ، ويقولون :ادخلْ ادخلْ، واذهبْ ادخلْ، ويختارون الضّم إذا كانت بعد مضمومٍ والكسر جائزٌ، تقول :اذهبْ ادخلْ .وقد حكوا :ادخلِ الدّارِ للواحدِ على الإتباع وهو رديءٌ لأنّه ملبسٌ"[1].

وجاء هذا الحكم عند ابن دريد(ت:321هـ)" محدوداً جداً في وصف أحد الأنماط اللّهجية، وذلك في قوله:" الدّعْن: لُغَة رَدِيئَة"[2]، ولعلّ هذه القلّة في أحكام ابن دريد بالرّداءة على الاستعمالات تعود إلى أنّه كان يستعمل أحكاماً أكثر قطعيّة في الردّ، مثل الغلط والخطأ واللّحن، وقد كانت هذه الأحكام شائعةً في كتابه وتشكّل مظهراً بارزاً في منهجه[3]، ومن ذلك قوله:" فأمّا معيشة فلا يجوز همز يائها، لأنّها في الأصل متحركة، فإنّما تردّ إلى ما كان لها، كما ذكرت لك في صدر الباب. فأمّا قراءة من قرأ معائش فهمز فإنّه غلط، وإنّما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربيّة، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها. وكذلك قول من قال في جمع مصيبة: مصائب إنّما هو غلط، وإنّما الجمع: مصاوب؛ لأنّ مصيبة مُفْعِلة، فعلى هذا يجري وما أشبهه".[4]

وكان استعمال أبي القاسم الزّجّاجي، (ت: 337هـ)، لهذا الحكم محدوداً، ومنها أحكام نقلها عن علماء سابقين كما في قوله:" قال أبو الحسن الأخفش: جعل سيبويه الإعراب ثبات النّون وحذفها، جعل النّون إعراباً بغير حرف إعراب، وجعل الألف علامة للفاعلين. وهذا رديء، ولكنّ النّون عندي تدلّ على الرّفع، وحذفها يدلّ على النّصب والجزم"[5].

---

(1) ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج2، ص 172.

(2) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت: 321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، ج 2، ص 656.

(3) الفقراء، سيف الدين طه، من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرّد في كتابه المقتضب، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد2، لسنة 2015، ص 27-44.

(4) المبرّد، المقتضب، ج1، ص261.

(5) الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط5، 1406هـ/1986، ص 138.

وقد برز هذا الحكم التّقويمي عند أبي جعفر النحّاس(ت:338هـ)، فقد جاء في كتابه(عمدة الكتاب): " وفي خاتَم أربع لغات، يقال: خاتمٌ، وخاتامٌ، وخيتامٌ، والرّابعة خاتِمٌ بالكسر، إلا أنّ الرّابعة لغةٌ رديئةٌ، لأنّها تشكل بقولهم: ختمت الكتاب، فأنا خاتِمٌ"[1]، وهنا يبرز معيار الدّلالة في الحكم بالرّداءة بسبب اللَّبس، وكان أكثر بروزاً في كتابه (إعراب القرآن)، كما في قوله في توجيه قراءة قوله تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾،"وروي عن ابن أبي إسحاق أنّه قرأ (أَأَنْذَرْتَهُمْ) حقّق الهمزتين وأدخل بينهما ألفاً لئلّا يجمع بينهما. قال أبو حاتم: ويجوز أن يدخل بينهما ألفًا ويخفّف الثّانية وأبو عمرو ونافع يفعلان ذلك كثيرًا، وقرأ حمزة وعاصم والكسائي بتحقيق الهمزتين أَأَنْذَرْتَهُمْ وهو اختيار أبي عبيد، وذلك بعيد عند الخليل وسيبويه يشبهه الثّقل بضننوا. قال سيبويه: الهمزة بعد مخرجها وهي نبرة تخرج من الصّدر باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً فثقلت لأنّها كالتّهوّع. فهذه خمسة أوجه، والسّادس قاله الأخفش قال: يجوز أن تخفّف الأولى من الهمزتين، وذلك رديء؛ لأنّهم إنّما يخفّفون بعد الاستثقال وبعد حصول الواحدة"[2].

وقد جاء هذا الحكم في ردّ بعض القراءات، كما في قوله:" وقرأ ابن محيصن (إنّا إذا لملّاثمين) (المائدة:107) أدغم النّون في اللّام، وهذا رديء في العربيّة؛ لأنّ اللّام حكمها السّكون، وإن حرّكت فإنّما الحركة للهمزة، ونظير هذا قراءة أبي عمرو ونافع (وإنّه أهلك عادا لّولى) (النجم: 51).[3]. كما وصف به النّحّاس اللّهجات العربيّة، كما في قوله:" وجديد في المذكّر والمؤنّث بمعنى واحد، وجديدة في المؤنث لغة رديئة عند

---

(1) النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ)، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1، 1425هـ / 2004 م، ص137.

(2) النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ)، إعراب القرآن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ،ج1 ، ص 28.

(3) النّحّاس، إعراب القرآن، ج1، ص 286.

سيبويه"[1]. وقوله: "ويقال: بِيوت بالكسر، وهي لغة رديئة؛ لأنّه يخالف الباب وجازت على أن تبدّل من الضّمة كسرة لمجاورتها الياء"[2].

وكان لهذا الحكم نصيب عند الفارابي(ت350هـ) في كتابه (ديوان الأدب)، إذا أشار إلى الاستعمالات اللُّغويّة الرديئة في عدة مواضع منها قوله: "وأشْغَله : لُغَةٌ في شغَله، وهي رَديئةٌ"[3] ، ومن ذلك أيضاً" ويُقالُ : هو خَيْرٌ منه، ولا يُقالُ :أَخْيَرُ إلا في لُغَةٍ رديئة"[4]. "والدِّجاج :لغة في الدَّجاج. وهي لغةٌ رَديئة[5]."

ولا يبتعد أبو علي الفارسيّ (ت:377هـ)، عن النّحّاس في استعمال هذا الحكم التّقويميّ سواء من حيث الاستعمالات اللُّغويّة أم في توجيه هذه الاستعمالات من العلماء، وقد جاء هذا الحكم عنده نقلاً عن علماء سابقين له، مثل نقله عن سيبويه في قوله:" وقال أبو علي في بيت الحطيئة (رُدُّوا فَضْلَ أحلامِكُم رَدُّوا). وقال سيبويه: وهذه رديئة جدًا، إنّما رَدُؤَ "[6]. وعن المبرّد في قوله:" فأمّا من قال خَمْسَةَ عَشَرُكَ، فأعرب ولم يَبْنِ. قال أبو العباس :هي لغة رديئة، لأنّه إذا لم يعرب في حال تنكير فهو من الإعراب في حال تعريفه أبعد، وممّا يضعِّف إعرابَه أنّ المعنى الذي بُني له في حال التّنكير قائم فيه في حال التّعريف، وهو معنى حرف العطف"[7].

ونجد هذا الحكم بحقّ الاستعمالات حاضراً عند أبي علي الفارسي وبخاصة في القراءات القرآنيّة، ففي توجيه قراءة الضّم في (أنبئهم) يقول:" قال أبو الحسن(الأخفش): (أنبئهُم بأسمائهم) الهاء مضمومة إذا همزت، وبها نقرأ، لأنّ الهاء

---

(1) النحّاس، إعراب القرآن، ج2، ص 274.

(2) النحّاس، إعراب القرآن، ج1، ص 99.

(3) الفارابّي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (ت: 350هـ) معجم ديوان الأدب: تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424 هـ – 2003 م، ج 2، ص324.

(4) الفارابّي، معجم ديوان الأدب ، ج 3، ص 301.

(5) الفارابّي، معجم ديوان الأدب ، ج 3، ص 89.

(6) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت ٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي، ط1، 1410، 1990، ج4، ص 231.

(7) الفارسيّ، التعليقة على كتاب سيبويه، ج3، ص 111.

لا يكسرها إلا ياء، أو كسرة، ومن العرب من يهمز ويكسر، وهي قراءة، وهي رديئة في القياس، فإذا خفّفت الهمزة فكسر الهاء أمثل شيئاً لشبهها بالياء"[1]. والقول نفسه في استعمال هذا الحكم في نقد اللُّغات، كما في قوله:" ومنهم من يقول :هاء يا رجل، وللمرأة، هائي مثل هاعي، ويُجريه مُجرى هاتِ يا رجل، وهاتي أيا امرأة، وللاثنين. هائيا. ومنهم من يقول: هاءيا، فيفتح الهمزة. وذلك قليل في اللُّغة رديء في القياس . وللجميع هاءوا: وللنّساء: هائين. وذلك إذا دفعت إليه شيئاً".[2]

وقد أشار ابن جنّي (ت: 392هـ) إلى سعة هذا الباب في اللُّغة، يقول:" "وليس هكذا الشّاعر المطبوع: إنّما الشّاعر المطبوع الذي يرمي بالكلام على عواهنه: جيّده على رديئه. وهذا باب في غاية السّعة. وتقصيه يذهب بنا كل مذهب"[3] فهو يرى أنّه أنّه قد يقع في كلام العرب الجيّد والرَّديء، ويضيف: "براءة لغة قريش من عيوب اللُّغات الأخرى كالكشكشة والكسكسة والتّضجع والعجرفية والعنعنة..... اتّباع اللُّغة الرَّديئة ليس خطأ"[4]، فهو إذن يقول برداءتها دون تخطئة من تكلم بها، فمنهجه أنّ تلك تلك اللُّغات المحكومة بالرّداءة هي جزء من اللُّغة لكنّها دون الفصيح.

ومنهم من بيّن أحكام من سبق وعلّلها، كالسيرافيّ (ت:368هـ)، الذي كان يشرح ويبيّن أحكام من سبقه من اللُّغويين، كشرحه لكتاب سيبويه، ويشمل ذلك الظّواهر اللُّغويّة المحكوم عليها بالرّداءة، مثال ذلك قوله: "قال سيبويه: "وقد جاء في الشّعر حسنة وجهِها، شبهوه بحسنة الوجهِ، وذلك رديء. يعني أنّ من العرب من يقول: "زيد حسن وجهِه" و"هند حسنة وجهِها"، فيضيف "حسن" إلى "الوجه"، وفي الوجه ضمير

---

(1) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: درّ الدين قهوجي، بشير جويجابي، : دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط3، 1413 هـ - 1993م، ج2، ص 14.

(2) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط1، ، 1405هـ - 1985 م ، ج1، ص 432.

(3) ابن جنّي، الخصائص، ج3، ص 284.

(4) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص، 502.

يعود إلى الأول، وذلك رديء؛ من قبل أنّ في "حسن" ضميرًا يرتفع به يعود إلى "زيد"، فلا حاجة بنا إلى الضّمير الذي في "الوجه"؛ لأنّ الأصل: "كان زيد حسن وجهه"، والهاء تعود إلى "زيد"، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى "حسن"، فجعلناها في حال رفع، فاستكنّت فيه، فلا معنى لإعادتها" [1] فهو يصدر الحكم ويعلّل ويبيّن.

وبالنّسبة للمتأخّرين من علماء اللُّغة، فقد اهتموا أكثر بهذا الحكم في اللُّغة، كابن يعيش(ت:643هـ) فقد تكرر استعماله لهذا الحكم في كتبه، من ذلك قوله: "وأنّها لغة رديئة لناسٍ من العرب"[2] ونجد ذكر لهذا بكثرة في كتب ومؤلفات أبي حيّان الأندلسي(ت:745هـ)، فقد ذكر لفظة رديئة حكماً لغويّاً أكثر من خمس عشرة مرة، وكلمة رديء حكماً لغويّاً كذلك أكثر من عشر مرات،" قال سيبويه: وهذا يشبه قول النَّحويّين: (ما مررت بزيد فكيف أخيه) قال: وهذا رديء لا تتكلم به العرب"[3]، فكان يذكر قول من سبقه من العلماء فيقول: "قالوا رديئة"، ومن ذلك أيضًا قوله:" فإن كانا همزتين نحو: قرأ أبوك، فالإدغام لغة رديئة"[4]، وتكررت لفظة رديئة عند ابن مالك(ت:672هـ) في أكثر من موضع، "وأمَّا إبدال التّاء من الياء إذا كانت في الافتعال وفروعه فحمل على الافتعال الذي فاؤه واو. فإنْ كانت الواو والياء التي قبل تاء الافتعال بدلاً من همزة لم يجز إبدالها تاءً إلاَّ على لغةٍ رديئة نحو: "اِتَّمَنَ" في أوتمن، و "اتَّزر" في ايتزر"[5]، واستعمله ناظر الجيش: "هي قبيحة رديئة"[1]. "وحكى

---

(1) السّيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008 م، ج2، ص، 56.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، ج5، ص 531.

(3) أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1418 هـ - 1998م)، ج4، ص 1980.

(4) أبو حيّان الأندلسي، الارتشاف، ج2، ص، 702.

(5) ابن مالك، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين الطائي، (ت: 672هـ)، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ/ 2002م، ص 180.

الأخفش أنّ الضّم مع حرف التّعريف، وذلك في غاية النّدور، وقال بعضهم: هي قبيحة رديئة"[2]، وذكره ابن هشام(المتوفى: 761هـ) أيضاً حكماً لغويّاً، يقول:" وشذّ قول بعضهم "قال فلانة" وهو رديء لا ينقاس"[3].

من الواضح ومن خلال الأمثلة السّابقة تطوّر مصطلح الرَّديء من خلال بروز علله وتفسيراته، وتحديد معاييره، واتّضاح مجالات استعماله، فأمّا العلل فنراها حاضرة في مخالفة الكثرة والشّيوع، والبعد عن القياس، وسببها في اللَّبس في المعنى، وأمّا في ما يخصّ المجالات فكانت الأحكام تتراوح بين نقد الاستعمالات اللُّغويّة ولهجات العرب وبعض مستويات الأداء اللُّغوي وبعض القراءات، كما كانت حاضرة في ردّ آراء العلماء وأحكامهم فيما يعرف بالنّقض والرّدود النّحويّة والاعتراضات النّحويّة.

"أمّا المحدّثون فقد أدركوا أهميّة اللّهجات في ميدان الدّرس اللُّغوي وفائدتها في فهم طبيعة الفصحى، فأقبلوا على دراستها لمعرفة خصائصها المشتركة، انطلاقًا من اعتقادهم بأن دراسة اللّهجات العربيّة تساعد على تقريب المسافة بينها وتؤدي إلى تعميق التّفاهم بين أبناء الأمة العربيّة"[4]. وكانت طريقتهم في تناول الطّعون والأحكام اللُّغويّة أكثر دقّة، فقد اهتموا بالأسس والمعايير المعتمدة في الحكم على ظاهرة لغويّة معيّنة، واهتموا أيضًا بأثرها وأهميتها في الدّرس اللُّغوي؛ وذلك لارتباطها الشّديد بظاهرة اللّهجات المخالفة لِلُّغة المشتركة، والتي كانت محطًا لاهتمامهم وموضوعًا هامًا لدراستهم. وأدى ذلك إلى تطوّر استعمال تلك الطّعون اللُّغويّة وتناولها بصورة خاصّة وأكثر دقّة، ومنها مصطلح الرَّديء الذي تناولته عدّة دراسات بصورة خاصّة من أكثر من جانب.

---

(1) ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، (ت: 778 هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1428 هـ، ج9، ص، 568.

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج9، ص 4668.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص97.

(4) محمد شفيع الدين، دراسة لغوية، اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى، ص 87.

2.1 المصاحبات اللغويّة لمصطلح الرَّديء:

نادرًا ما يأتي مصطلح الرَّديء دون اقترانه بمصاحبات لُغويّة قريبة من دلالته وموضّحة لمفهومه ومؤكدة له، فلا بدّ للاستعمالات الرّديئة من وجود علّة كانت سببًا في الحكم عليها، كالقلّة أو النّدرة أو الشّذوذ؛ فالسّيوطي في كتابه المزهر يعقد فصلًا بعنوان «الرَّديء المذموم من اللُّغات»[1] . وقد اقترن هنا حكم الرّديء بمصطلح المذموم عنده؛ لأنَ كلّ رديء مذموم في معايير العلماء.

فالمصاحبات اللُّغويّة للأحكام مسألة شائعة في أحكام التّقويم سواء المقبولة أم المردودة، فكثيرا ما يطالعنا قولهم، حسن جيّد، وحسن مقبول، وقياس حسن، وغيرها من المصاحبات التي تدلّ على المقبوليّة، ومقابل ذلك نجد استعمالات نحو: ضعيف قبيح، وخطأ فاحش، ولحن فاحش، وضعيف بعيد، وغلط جليّ، وخطأ بيّن، وغلط بعيد، وغيرها من الأحكام المركبة التي تدلّ على درجة قطعيّة من الرّفض.

وهذه المصاحبات وجدناها حاضرة مع الرَّديء، منها رديء قبيح، ضعيف رديء، ورديئة خبيثة، ورديئة في القياس والاستعمال، قليلة الاستعمال رديئة، وهذه رديئة جدًا[2]، وشاذّة رديئة[3]، ورديئة مرذولة[4]، وقبيحة رديئة"[5]، ورديئة مردودة[6]، وقد تكرر هذا عند أبي حيَّان في قوله، "وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداد، فإنّهم يقولون في جَمَلَ: كَمَلَ، وفي رَجُل: رَكُل، وهي مردودة رديئة، وفروع تستقبح وهي: كاف كجيم فرع عن الكاف الخالصة، وهي لغة في اليمن كثيرة، وفي أهل بغداد يقولون في كمل: جمل، وجيم ككاف فرع عن الجيم الخالصة، يقولون في رجل: ركل، يقربونها من

---

(1) السّيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج2، ص، 175.

(2) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج4، ص 231.

(3) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص 168.

(4) الكرماني، أبو العلاء محمد بن أبي المحاسن (ت بعد 563هـ)، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، محسن عبد الحميد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1422 هـ - 2001 م، ص 231.

(5) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 510.

(6) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 922.

الكاف، وعد سيبويه هذا حرفًا واحدًا، لأنّ النّطق لا يختلف، وراعى ابن جنّي الأصل، فعد ذلك حرفين، وتبعه ابن عصفور، وابن مالك، وجيم كشين فرع عن الجيم الخالصة، وأكثر ذلك إذا سكنت وبعدها دال نحو: قولهم في الأجدر: الأشدر، وقالوا في اجتمعوا: اشتمعوا، وصاد كسين فرع عن الصّاد الخالصة نحو: سابر في صابر، وطاء كتاء فرع عن الطّاء الخالصة نحو: تال في طال؛ وهي تسمع من عجم أهل المشرق... "[1].

واقترن مصطلح الرَّديء بمصطلح "اللّفظ الممات والقبيح و(الضّعيف) و(المنكر) و(الحوشي) و(النّادر) و(الشّارد) و(الغريب) و(المذموم) و(المرغوب عنه) من اللُّغات و(الخبيث)"[2] كما ذكر الصّاعدي في كتابه موت الألفاظ في العربيّة، يقول فمن مصطلحات الممات "الرَّديء والمذموم والقبيح والخبيث والمرغوب عنه"[3].

وهذه المصاحبات اللُّغويّة توضّح لنا مسألة تتعلّق بمراتب الأحكام في الفكر النّحويّ، وتدلّ على درجات الرّد للاستعمالات اللُّغويّة، فمصطلح الرَّديء ومعاييره حكم تقويميّ يستعمل لردّ الاستعمالات اللُّغويّة. فهناك رابط بين تلك المصاحبات وبين درجات القبول والرّفض، فسيبويه لا يقبل الحكم على أحد الاستعمالات بالرَّداءة بل يرفضه ويرتقي في حكمه عليه إلى مرتبة الغلط، كما في قوله:" وزعم أبو الخطّاب أنّ ناساً من العرب يقولون: ادعِه من دعوت، فيكسرون العين، كأنّها لما كانت في موضع الجزم توهّموا أنّها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدّال ساكنة؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا :ردّ يا فتى. وهذه لغةٌ رديئة، وإنّما هو غلطٌ"[4]. وهذا دليل على أنّ للأحكام التّقويميّة مراتب في القبول والرّفض.

إنّ هذه المصاحبات اللُّغويّة المردودة يستعملها العلماء عند نعتهم لِلُغات العرب والاستعمالات اللُّغويّة التي تكون دون مستوى الفصاحة، فهي متفاوتة في درجات القبح والضّعف والشّذوذ واللّحن، ولا ترقى إلى الاستحسان والقبول، خاصّة في مخالفة القياس، والابتعاد عن الشّائع في الاستعمال، ولكنّها تبقى مستويات من الأداء فرضت

---

(1) الأندلسي، أبو حيّان، كتاب الارتشاف، ج1، ص13-14.

(2) الصّاعديّ، موت الألفاظ في العربية، ج2، ص 153.

(3) الصّاعديّ، موت الألفاظ في العربية، ج2، ص، 468.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 160.

وجودها في التّراث اللُّغويّ، وإن كانت غير فصيحة.

ومن الجدير بالذّكر أنّ مصطلح الرَّديء لا يتعلَّق بعدد الشّواهد من حيث قلّتها وكثرتها، بل يعني شذوذ الظّاهرة، فاللُّغويّون عند وصفهم لظاهرة ما بالرَّديئة، يريدون القول بأنّها ليست فصيحة من جانب القياس أو الاستعمال، فالمقصود أنّ هذه الظّاهرة اللُّغويّة لا يقاس عليها وهي مردودة وغير مقبولة، لذلك نجد الحكم على مظهر ما من الاستعمالات المردودة ينسحب على كلّ نظائره.

3.1 ضوابط الرّداءة ومعاييرها في الأحكام التّقويميّة:

تفاوت العلماء في استعمال المصطلحات للتّعبير عن الأحكام التّقويميّة، فما يحكم عليه أحدهم بالضّعيف قد يحكم عليه آخر بالغلط أو القبح أو الرّداءة، غير أنّ هذه الأحكام تدلّ على أنّ المحكوم عليه دون مستوى الفصاحة، وأنّ فيه مخالفة للقياس، أو أنّه يفضي إلى خلل ملبس في المعنى، أو فيه مخالفة لأصول ائتلاف الكلمات في بنيتها الصّوتيّة، ولا تخلو بعض الأحكام من الانطباعيّة لا سيما تلك التي تصدر بحقّ استعمالات أو لهجات لها وجه في العربيّة.

ومن الممكن استنباط العلل والمعايير الكامنة وراء الحكم على استعمالات لُغوية معيّنة بالرّداءة، لا سيما تلك الأحكام التي اقترنت بالتّعليل من العلماء، ومن هذه الضّوابط التي استند عليها العلماء في إصدار الحكم بالرَّداءة:

1- مخالفتها اللُّغة العربيّة الفصحى النموذجيّة: وهذا المعيار ينطبق على ما وصف بالمذموم والقبيح والرَّديء من الاستعمالات، فالسَّيوطي يدرج هذا المعيار في مقدمة حديثه في الباب الذي أفرده للرَّديء المذموم من اللُّغات، يقول" هو أقبحُ اللُّغات وأنزلُها درجة قال الفرّاء : كانت العربُ تحضر المَوسِم في كل عام وتحجُّ البيتَ في الجاهليّة وقريشٌ يسمعون لغاتِ العرب فما اسْتحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصحَ العرب، وخلَتْ لغتُهم من مُستبْشع اللُّغات ومُستقبَح الألفاظ من ذلك: الكَشْكَشة وهي في ربيعة ومضر يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شِيناً فيقولون: رَأَيْتُكش وبكَش وعَليْكَش فمنهم من يُثبتُها"[1].

(1) السّيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، ص175.

لقد أدخل السّيوطي من خلال هذا المعيار: الكَسْكَسة، والعنعنة، والفحفحة، والوكم والوهم، والعجعجة والاستنطاء، والوتم، والشنشنة، وأشار إلى أنّ ابن فارس سبقه في وصف هذه اللّهجات بأنّها مذمومة. ونقل السّيوطي جملة من آراء العلماء السّابقين كابن السّكيت، والجوهريّ صاحب الصّحاح، والفارابي، وابن درستويه، وابن خالويه، ولكنّ الأمثلة التي ذكرها يمكن أن نجد لها نظائر في اللُّغة الفصيحة لا سيما ما عدوه من باب فعل وأفعل، مثل شغله وأشغله، ورابني وأرابني، ومحقه وأمحقه، أو ما له نظائر في القلب المكانيّ نحو: رضبت الشّاة وربضت، أو ما يتعلق في الإبدال بين الصّوائت القصيرة نحو: قولهم: الفِصّ بالكسر لغة في الفَصّ والأولى أردأ اللُّغتين. والدِّجاج بالكسر لغة في الدَّجاج، والأولى لغة رديئة، فهذه استعمالات لها نظائر لا تحصى، والحمدِ لله في الحمدُ لله، غير أنّ الاعتماد على اللُّغة الأفصح جعلهم يدرجون هذه الاستعمالات ضمن الرَّديء.

إنّ مخالفة كلام العرب يتّصل به عدم النّظير، وقد نصّ ابن جنّي على هذا في قوله:": "ضمّ الجيم –من يجد– لغة شاذّة غير معتدّ بها لضعّفها، وعدم نظيرها، ومخالفتها ما عليه الكافّة فيما هو بخلاف وضعها"[1]. وهذه المسألة تتعلق بالشّذوذ في الاستعمالات الذي سنتحدث عنه لاحقاً.

لقد ارتقى الحكم بالرَّداءة إلى مستوى الغلط لمخالفته كلام العرب، وقد تجلّى ذلك فيما ذكره أبو حيّان في باب العطف، يقول:" وأمّا (كيف) فذهب هشام إلى أنّها حرف نسق، وزعم أنّه لا ينسق بها إلا بعد نفي وأجاز: مررت بزيد فكيف بعمرو، وقال يونس: امرر على أيّهم أفضل إن زيد وإن عمرو، يعني إن مررت بزيد، وإن مررت بعمرو، قال سيبويه :وهذا يشبه قول النّحويين: ما مررت بزيد فكيف أخيه، قال: وهذا رديء ليس من كلام العرب، وزعم يونس أنّ الجرّ خطأ، ونسب ابن عصفور: العطف بكيف للكوفيين، وقال ابن بابشاذ: لم يذهب إلى العطف بـ (كيف) إلا هشام وحده" [2].

---

(1) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، كتاب سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، (1421هـ– 2000م)، ج2، ص 244.

(2) أبو حيّان الأندلسي، الارتشاف، ج4، ص 980 .

2- عدم الشّيوع، وهو واحد من أقوى الأسباب في الحكم على الاستعمالات بالرَّداءة، وهو معيار يتّصل بالمعيار الأول بسببٍ، فالاستعمالات التي تخالف الشّائع من الاستعمالات تعدّ ميداناً للأحكام التّقويميّة المردودة ومنها الرَّديء، ومن مظاهر أثر الشّيوع في الحكم على الاستعمالات ما نجده في مصنفاتهم من أحكام تتّصل بقلّة الاستعمال وكثرته، يقول السّيوطيّ:" وفي المقصور والممدود للقالي: في نُفساء ثلاث لغات: نُفَساء وهي الفصيحةُ الجيّدة، ونَفْساء ونَفَساء وهي أقلّها وأردؤها"[1]، وينقل عن القالي قوله:" يقال: بغداد وبفدان ومغدان وبَغْدَاذ، وهي أقلّها وأردَؤها"[2]. فهذه نصوص تثبت معيار القلّة في الشّيوع وارتباطه بالرَّداءة في الأحكام اللُّغويّة.

لقد لمح العلماء معيار عدم الشّيوع في الحكم على الاستعمالات وبعضهم لم يوافق على هذا الحكم، ولعلّ نصّ الأستراباذي يوضح هذه المسألة إذ يقول:" ولسيبويه أن يرجح كونه فَعَلاً بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال رديئة، والمشهور الفصيح تَدَرَّع وتسكن وتندل وتغفر بخلاف شَرَبَّة وَجَرَبَّة وَهَبَيٍّ فإنها لَيْسَتْ برديئة"[3]. "إنّ اقتران الشّيوع وعدمه في الأحكام نجد له أمثلة ظاهرة في الدّرس النّحويّ، وقال السّمين بأنّ (مذّكر) لغة ردئية، وأنّ الجيّدة بالمهملة (مدّكر) أصلها (مذتكر) قلبت تاء الافتعال بعد الذّال دالاً (مذدكر) فاجتمع متقاربان، فقلب أولهما الذّال لجنس الثّاني الدّال، وأدغمت الدّال في الدّال والصّحيح أن (مذّكر) ليست بلغة رديئة، وإنّما هي غير شائعة"[4].

إنّ غياب النّظائر وقلة الشّيوع متلازمان في معيار الحكم على الاستعمال بالرَّداءة، فقد جاء عند الفيروزآبادي ما نصّه:" وأَوْقَفْتُ وَقْفاً للمَساكِين لغةٌ رديئة، وليس

---

(1) السّيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، ص179.

(2) السّيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، ص178.

(3) الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص 337.

(4) الموسى، هنادي بنت عبد العزيز بن أحمد، استدراكات السمين الحلبي في الدر المصون على ابن عطية في القراءات والتفسير وإعراب القرآن جمعًا ودراسة، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – إشراف نور محمد علي مكاوي، 1433 – 1434 هـ، ص 51.

في الكلام أَوْقَفْتُ إلاَّ حرف واحد، يُقال : أَوْقَفْتُ عن الأَمرِ الَّذى كنتُ فيه، أَي أَقْلَعْت"[1] . ويتجلّى هذا في حكم ابن جنّي على أحد الاستعمالات بالرَّداءة لمخالفته الشّائع من الكلام كما في قوله: "ضمّ الجيم –من يجُد– لغة شاذّة غير معتدّ بها لضعّفها، وعدم نظيرها، ومخالفتها ما عليه الكافّة فيما هو بخلاف وضعها"[2].

3- الشّذوذ ومخالفة القياس، وهذا واحد من أقوى الضّوابط في الحكم على الاستعمالات بالرَّداءة، فكثيراً ما كان يعلّل العلماء أحكامهم على النّصوص بالرَّداءة لشذوذها ومخالفتها القياس، ومن ذلك ما ذكره الزّجّاج في توجيه قراءة قوله تعالى:"﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ (إبراهيم: 47)، يقول الزّجّاج: "وقُرئت مخلف وَعْدَه رُسُلِهُ، وهذه القراءة التي بَنَصْب (الوَعْدِ) وخَفْض (الرسُل) شاذَّة رديئة، لا يجوز أن يفرق بين المضَافَ والمضاف إليه"[3]. فالحكم بالرَّداءة هنا لمخالفة قياس مطردّ في قاعدة التّلازم بين المضاف والمضاف إليه.

إنّ البُعد عن القياس سبب في الحكم بالرَّداءة يظهر في توجيه قراءة قوله تعالى:"﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (يونس:35) ففي (أمّن لا يهدي) عدة قراءات، وقرئ (يَهَدّي) و (يِهِدّي) و(يَهِدّي)، و(يَهْدّي)، ومعانيها كلّها يفتعل، وإن اختلفت ألفاظها. ويعقّب الواحدي على هذه القراءات بقوله:" ومن قرأ (يِهِدّي) بكسر الياء والهاء فقال الزّجّاج: هي رديئة لثقل الكسر في الياء، قال أبو علي: أتبع الياء ما بعدها من الكسر، وليس الكسر في الياء على لغة من يكسر حروف المضارعة من التّاء والنّون في نحو تِعلم ونِعلم؛ لأن من يقول تِعلم، لا يقول يِعلم، ومن قال: أنت تِهتدي، لا يقول: هو يِهتدي، ولكن الكسرة في

---

(1) الفيروزآبادى ،مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت 817هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتابالعزي، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ج5، ص 254.

(2) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص، 244 .

(3) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، ج 3، ص168.

الياء للإتّباع".[1] فالحكم على إحدى القراءات نابع من قياس ثقل الكسر في الياء، وهو على خلاف الأصل.

وتبرز مخالفة القياس في الحكم بالرَّداءة في مسألة تأخير ما له حقّ الصّدارة، فثمّة أسماء لها حق الصّدارة في التّراكيب وهذا قياس مطّرد، ولكنّ هذا الحقّ في الصّدارة فيه استثناءات نصّ عليها العلماء ومنها:" إِذا كَانَ مَعْمُول (كم) الخبريّة نَحْو كم غُلَامٍ ملكت. أَي كثيراً من الغلمان ملكت، وَحكى الْأَخْفَش أَنّه يجوز تَأْخِيره عَن الْفَاعِل فِي لُغَة رَدِيئَة، نَحْو: ملكت كم غُلَام".[2] فالرَّداءة هنا حكم نابع لمخالفة القياس الشّائع.

إنَّ الخروج على الأصل ومخالفة القياس سبب بيّن في الحكم على الاستعمالات بالرَّداءة، فسيبويه يحكم على أحد الاستعمالات بهذا الحكم لأنّ الاستعمال خالف الأصل، يقول:" واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون :مِنهِم، أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكن حاجزاً حصيناً عندهم. وهذه لغة رديئة، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فألزم الأصل؛ لأنّك قد تجري على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجزٌ لم تلتق المتشابهة"[3].

4- اللَّبس وفوات المعنى، لعلّ واحداً من ضوابط الفصاحة تحقيق المعنى وجلاؤه للمتلقّي، وإذا كان التّغيير في بنية اللّفظ أو بنية التّركيب سببا في عدم تحقق المعنى فإنّ ذلك مدعاة للّبس والغموض، وهذا دفع العلماء للحكم على بعض الاستعمالات بالرَّداءة، ومن أمثلة ذلك، قول أبي عليّ الفارسيّ:" فأمّا من قال خَمْسَةَ عَشَرُكَ فأعرب ولم يَبْنِ. قال أبو العباس :هي لغة رديئة، لأنّه إذا لم يعرب في حال تنكير فهو من الإعراب في حال تعريفه أبعد، ومما يضعِّف إعرابَه أنّ

---

(1) الواحديّ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي (ت 468هـ)، التَّفْسِيرُ البَسِيْط عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430 هـ، ج 11، ص 194–195.

(2) السّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ، القاهرة، ج 2، ص 9.

(3) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 196.

المعنى الذي بُني له في حال التنكير قائم فيه في حال التّعريف، وهو معنى حرف العطف، ألا ترى أنّك تريد في حال التّعريف خَمْسَة وعَشَرَةً كما تريده في حال التّنكير؟، بل هو في المعرفة أبعد؛ لأنّ التّعريف أحد ما لا يصرف له الاسم، وترك الصّرف يقرّب من البناء فإعراب (خَمْسةَ عَشَر) في حال التّعريف والإضافة بعيد في القياس شاذٌّ عنه"[1] . فالحكم هنا بالرَّداءة تعاقبت في تعليله مخالفة القياس، والشّذوذ وقضية المعنى وتحققّه.

ومن الأمثلة على الحكم بالرّديء بسبب التباس المعنى ما ذكره أبو حيان أيضاً في مسالة الاتّباع الحركي الملبس في المعنى، نحو قوله: "وحكى أبو بكر :أنّ بعض العرب يقول: (أدخلُ) الدّار، (وارقد) ُاليوم، (واقعدُ) الآن يعني باتباع حركة آخر الفعل للضّمة قبلها، قال: وهو رديء، لأنّه ملتبس بخطاب جمع المذكّر".[2] فعلى الرّغم من أنَّ النّظام الصّوتي يتيح الاتباع الحركيّ وله أمثلة ظاهرة، غير أنّ حدوده تنتهي عند اللَّبس، فإذا أفضى إلى اللَّبس في المعنى أصبح الاتباع من المحظورات.

5- تفاوت العلماء في التّوجيهات واختلافهم في الأحكام، فكثيراً ما تطالعنا أحكام بالرَّداءة على استعمالات لغويّة انفرد بها عالم بعينه، وخالفه آخرون، وهذه مسألة بيّنة في الدّرس اللُّغويّ، وقد أسهمت بوجود هذا الحكم في المصادر اللُّغويّة، ومن ذلك ما ذكره ابن الخباز في كتابه توجيه اللّمع، يقول: "إذا قلت: إن يقم أقم، فلا خلاف بينهم في أنّ يقوم مجزوم بإن؛ لأنّه إلى جانب العامل، فهو بمنزلة زيد من قولك : مررت بزيد العاقل، ولا خلاف في أنّه مجرور بالباء، وإن كان قد اختلف في جرّ العاقل، واختلفوا في جزم أقوم، فقال جماعة من النّحويّين : إنّه مجزوم بإن؛ لأنّها لما اقتضت الفعلين معًا عملت فيهما معًا . وقال قوم: جُزم بالفعل الذي هو شرط؛ لأنّه صار مقتضيًا له فعمل فيه . وقال قوم: جزم بإن وفعل الشّرط؛ لأنّه لا يفضى إلى الثّاني إلا بعد إفضائها إلى الأول . وقال الكوفيون: جزم الثّاني؛ لأنّه مجاور مجزوم، ... وقال أبو عثمان: أسكنت الأفعال بعد حروف الشرط، لأنّها قد وقعت حيث لا تقع الأسماء. واستقبح هذا القول أبو

(1) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج 3، ص 111.

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 2، ص 721.

سعيد، وجزم الثّاني بحرف الشّرط والفعل قول أبي الفتح رحمه الله، وقول أبي عثمان رديء جدًا، والقول بأن فعل الشّرط هو الجازم رديء أيضًا، لأنّه عمل الفعل في الفعل" [1] .

ومن المسائل التي تظهر تفاوت العلماء في التّوجيه وأثر ذلك في بروز حكم الرَّديء، ما قيل في حذف لام الأمر وبقاء العمل، "والصّحيح أنّ حذف لام الأمر وإبقاء عملها لا يجوز مطلقاً إلّا في الشّعر؛ وقال ابن عصفور مرة: يجوز حذف اللّام وإبقاء عملها، ومرة: إلّا في الشّعر، وهو قليل لا يقاس عليه. والغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه منها ومن حرف المضارعة... والأكثر على أنّها لغة رديئة قليلة؛ وقال الزّجّاجي : هي لغة جيّدة، ورد عليه بأنّه لا يكاد يوجد من هذا أزيد ممّا ذكر، واللُّغة الجيّدة الفصيحة خلوه منهما نحو: اضرب وأقبل واذهب" [2] .

(1) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط2، 1428 هـ -2007م، ص 375.

(2) ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى ، دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة، ط1، 1400 – 1405 هـ، ج3، ص 124.

الفصل الثاني

أثر حكم الرَّديء في القراءات القرآنيّة

من المعروف أنَّ علم القراءات القرآنيّة: "هو علم بكيفيّة أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"[1]، وهو من أهمّ الرّوافد اللُّغويّة الثّابتة التي بنيت عليها قواعد اللُّغة، وهي ثابتة بقطعية لايتسرب إليها شك، ولا يمكن تجاهلها، أو الطّعن بها، وإن اصطدمت بقوانيين اللُّغويين اللّاحقة؛ يقول السّيوطي: "أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًا "[2]، وقال: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة لا أعلم فيه خلافاً بين النّحاة" وقد كان الخلاف قائماً بين اللُّغوين في قبول بعض القراءات أو ردّها؛ فمنهم من رفض الطّعن بالقراءة الثّابتة آحاداً كانت أم متواترة، فالقراءة سنّة متّبعة ولا يجوز نعتها بهذه الأوصاف، "يقول القشيريّ: "إنّ ما ثبت عن– النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم – لا يجوز أن يقال فيه: خطأ أو قبيح أو رديء، بل هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منه".[3] يفهم من كلام القشيريّ أنَّ كلّ ما ثبت عن النبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم–فصيح وإن كان غيره أفصح.

فاللُّغة عبارة عن مجموعة لغات، المشترك منها هو الأفصح والمختلف هو الفصيح، وكلّها لغات عربيّة فصيحة إن ثبتت عن أقحاحها.

ومنهم من طعن حتّى في المتواتر من القراءات في حال مخالفتها لقوالبهم اللُّغويّة، وأقيستهم العقليّة، ويبدو أنّ العيب هنا ليس بالقراءة بل بضيق تلك القوالب اللُّغويّة وقصورها عن استيعاب مثل هذا التّنوع اللُّغويّ، فأساس العلم اللُّغوي هو ما ثبت نقله، فإن قصر العقل عن فهم وتوجيه ظاهرة ما فالمشكلة فيه وليست بالمادة.

---

(1) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري بن يوسف(ت833)، منجد المقرئين، تحقيق: علي محمد العمران، دار الكتب العلمية، 199م/1420هـ، ص 49.

(2) السيوطي، الإقتراح، ج2، ص 96.

(3) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ / 1964 م، ج9، ص 357.

والفارق بين اللُّغويّ والمتلقّي شاسع قويّ؛ فالمتلقّي يهتم بالثّابت الصّحيح، واللُّغويّ يهتم بالأقيس والأفشى؛ وذكر السّيوطي قي الإتقان: "يقول الدّاني: "وأئمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللُّغة والأقيس في العربيّة بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل وإذا ثبتت الرّواية لم يردها قياس عربيّة ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[1].

وبسبب مخالفة بعض القراءات أقيسة النّحاة وقواعدهم، ظهر أثر الرَّديء في القراءات القرآنيّة الكريمة حكمًا لغويًّا، فقد نعت الزّجّاج القراءة التي نصبت (وعده) وكسرت (الرّسل) في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾(إبراهيم:47)، بالرّداءة والشّذوذ؛ وذلك لأنّه لا يجوز في قواعد النّحو التّفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ يقول: "وقُرئت مخلص وَعْدَه رُسُلِهُ، وهذه القراءة التي بَنَصْب الوَعْدِ وخَفْض الرسُل شاذَّة رديئة، لا يجوز أن يفرق بين المضَافَ والمضاف إليه، قال تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾"(إبراهيم: 47)[2]، وأطلق الزّجّاج حكم الرَّديء على قراءة أخرى وبيّن سبب الحكم، ذكرها الواحديّ في تفسيره حيث قال: " فقال الزّجّاج: ومن قرأ (بِهِدّي) بكسر الياء والهاء فقال الزّجّاج: هي رديئة لثقل الكسر في الياء قال أبو علي: أتبع الياء ما بعدها من الكسر، وليس الكسر في الياء على لغة من يكسر حروف المضارعة من التّاء والنّون في نحو تِعلم ونِعلم؛ لأن من يقول تِعلم لا يقول بِعلم، ومن قال: أنت تِهتدي لا يقول: هو بِهتدي، ولكن الكسرة في الياء للإتباع، كما أنّه لم تكسر الياء في: بِيْجل، من حيث كسرت التّاء في تِعلم، ولكن كسرت لتنقلب الواو ياء، كذلك هاهنا كسرت للإتباع. هذا وجه القراءة في ﴿أَمَّنْ لَا يَهِدِّي﴾" (يونس:35).

وقد ذكر محمد أبو زهرة في كتابه (زهرة التّفاسير) قراءة وصفت بأنّها رديئة، وهي القراءة الواردة في قوله تعالى: "يكاد البرق يخطِف أبصارهم" بجعل يخطف من باب ضرب في لغة من لغات العرب، يرى الأخفش أنّها لغة، ولكنّ الجوهريّ يرى أنّها قليلة رديئة لا تكاد تعرف .ويعلق أبو زهرة على هذه الآراء ويبيّن أنّه يوافق الأخفش في رأيه

(1) السيّوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص 259.

(2) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ص، 168.

ويختلف مع الجوهريّ؛ حيث يقول: "وعندي أنّه إذا كانت هناك قراءة بكسر الطّاء لَا يليق أن تذكر بأنها رديئة، وقد روى أنه قرأ بها علي زين العابدين، ويحيى بن وثّاب، وقرأ بها يونس، والأولى أن يقال إنّهما لغتان في حركة الطّاء"[1]وقد ذكرها الواحديّ في تفسيره البسيط بالتّشديد(يَخْطِّف)، ورأى أنّها خالفت، شروط الفصاحة ونعتها بالرَّداءة؛ حيث قال: "الثّامنة: يَخْطِّف بفتح الياء وسكونِ الخاء وتشديد الطّاء، وهي رديئةٌ لتأديتها على التقاء ساكنين."[2]

نلحظ العلل من خلال الأحكام المتباينة الصّادرة عن علماء اللُّغة في الظّاهرة اللُّغويّة الواحدة وراء نعت القراءة بالرَّداءة، فالقلّة وعدم الاطّراد في القياس من أهمّ تلك العلل كما أشرنا سابقاً، ونلحظ أيضاً الاختلاف بين آراء العلماء، فمنهم من جعلها رديئة وردّها، ومنهم من رأى أنّها لغة ولا يصح ردّها والطّعن فيها.

ومن أبرز القراءات التي حكم عليها بالرّداءة، ودار حولها جدل طويل؛ "قراءة حمزة والأعشى لقوله تعالى: ﴿ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيِّ﴾ (إبراهيم:22)، حيث قرأ (بمصرخيّ) بخفض الياء"[3]، فسنقوم بعرض تلك الآراء والتّعليق عليها، فالزّجّاج يذكرها فيقول: "وقرأ حمزة والأعشى بمُصْرِخِيِّ بكسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النّحويّين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النّحويّين، وذلك أنّ ياء الإضافة إذَا لم يكن قبلها ساكن حُرِّكَتْ إلى الفتح: تقول: هذا غلامِيَ قد جاءَ، وذلك أنّ الاسم المضمَرَ لمَّا كان على حرف واحدٍ وقد منع الإعراب حُرّك بأخفّ الحركات، كما تقول: هو قائم فتفتح الواو، وتقول: أنا قمْتُ فتفتح النّون، ويجوز إسكانُ الياء لِثِقَلِ الياء التي قبلها كسرة، فإذا كان قبل الياء سَاكِن حُرِّكَتْ إلى الفتح لا غير،

---

(1) أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى (ت: 1394هـ)، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، ج1، ص، 151.

(2) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (ت: 468هـ)، التفسير البسيط، تحقيق:(15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430 هـ، ج11، ص، 196/195.

(3) ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس (ت: 324هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ، ص، 362.

لأن أصلها أن تحرك ولا ساكن قبلها، وإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمَةً لالتقاء السَّاكنين. ومن أجاز بمصْرخيِّ بالكسر لَزِمَهُ أن يقول: هذه عَصَاي أتوكّأ عليها، وأجاز الفرّاء على وجه ضعيف الكسر؛ لأنّ أصل التقاء السَّاكنين الكسرُ، وأنشد:

قالَ لها هل لكِ يا ثافيِّ قالتْ له مَا أنتَ بالمَرْضِيِّ"[1]

وقد اضطربت أقوال اللُّغويين في هذه القراءة بشدّة، فمنهم من تجرأ عليها وجعلها لحناً ومنهم من أجازها مع ضعف، ومنهم من قال إنّها قراءة ولا يجوز تلحينها أونعتها بالضّعف أو الرَّداءة وهذا ما ذكره السّمين الحلبيّ في كتابه الدّر المصون؛ يقول:" قوله: {بِمُصْرِخِيَّ} العامَّةُ على فتحِ الياءِ؛ لأنَّ الياءَ المدغمَ فيها تُفْتَحُ أبداً لا سيما وقبلها كسرٌ ثانٍ. وقرأ حمزةُ بكسرِها، وهي لغةُ بني يَرْبوع. وقد اضطربت أقوالُ النّاس في هذه القراءةِ اضطراباً شديداً: فمِنْ مُجْتَرِئٍ عليها مُلَحِّنٍ لقارئها، ومِنْ مُجَوِّزٍ لها من غيرِ ضعفٍ، ومِنْ مجوِّزٍ لها بضعفٍ"[2].

ويذكر الصّفاقسيّ رأي بعض من علماء اللُّغة فيها، ثمّ يذكر رأيه هو فيردها ولا يقبل القول بأنّها متواترة ؛ ويفسّر ذلك؛ فيقول: "بِمُصْرِخِيَّ قرأ حمزة بكسر الياء، والباقون بالفتح، وقد ضعّف بعض النّحويين قراءة حمزة، وقد جعلها أبو عبيدة غلطاً والزّجّاج رديئة والأخفش غير مسموعة من جهة أنّ الياء فيه ياء إضافة، وحكمها الفتح أو السّكون، وإذا تعذّر أحدهما تعيّن الآخر والسّكون هنا متعذر فتعيّن الفتح، وإنّما تعذّر السّكون، لأنّ أصل مصرخيّ مصرخيّن جمع مصرخ بمعنى مغيث أضيف لياء المتكلّم فحذف النّون للإضافة فاجتمع ياء الإعراب، وهي ساكنة وياء الإضافة فلو سكناها لاجتمع ساكنان فتعيّن الفتح فاجتمع مثلان: الأول ساكن، والثّاني متحرّك وجب الإدغام، فصارت ياء مفتوحة مشدّدة، ولا عبرة بقولهم فإنّها قراءة متواترة اجتمعت فيه الأركان الثّلاثة،"[3]

---

(1) الزجاّج، معاني القرآن، ج3، ص، 159.

(2) السّمين، الدّر المصون، ج1، ص، 149.

(3) الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص، 341.

يرفض أبو حيّان تلك الآراء، ويقبل القراءة (بمصرخيّ)، "ما قاله ابو حيّان عن القراءة (بمصرخيّ)، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ ذَكَرْنَا مِنَ النُّحَاةِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ. وَاقْتَفَى آثَارَهُمْ فِيهَا الْخَلَفُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهَا: إِنَّهَا خَطَأٌ، أَوْ قَبِيحَةٌ، أَوْ رَدِيئَةٌ، وَقَدْ نَقَلَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَة أَنَّهَا لُغَةٌ، لَكِنَّهُ قَلَّ اسْتِعْمَالُهَا. وَنَصَّ قُطْرُبٌ عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ فِي بَنِي يَرْبُوعٍ. وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ وَهُوَ مِنْ رُؤَسَاءِ النَّحْوِيِّينَ الْكُوفِيِّينَ: هِيَ صَوَابٌ، وَسَأَلَ حُسَيْنٌ الْجُعْفِيُّ أَبَا عَمْرِو بْنَ الْعَلَاءِ وَذَكَرَ تَلْحِينَ أَهْلِ النَّحْوِ فَقَالَ: هِيَ جَائِزَةٌ. وَقَالَ أَيْضًا: لَا تُبَالِي إِلَى أَسْفَلِ حَرَكَتِهَا، أَوْ إِلَى فَوْقُ. وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: هِيَ بِالْخَفْضِ حَسَنَةٌ. وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: هِيَ جَائِزَةٌ. وَلَيْسَتْ عِنْدَ الْإِعْرَابِ بِذَلِكَ، وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى إِنْكَارِ أَبِي حَاتِمٍ عَلَى أَبِي عَمْرٍو تَحْسِينَهَا، فَأَبُو عَمْرٍو إِمَامُ لُغَةٍ، وَإِمَامُ نَحْوٍ، وَإِمَامُ قِرَاءَةٍ، وَعَرَبِيٌّ صَرِيحٌ، وَقَدْ أَجَازَهَا وَحَسَّنَهَا"[1].

ويقول البيضاويّ إنّها مرفوضة في التّأصيل ولكن لا يجوز ردّها؛ لأنّها قراءة ثابتة عنه صلّى الله عليه وسلّم: "وهو أصل مرفوض في مثله لما فيه من اجتماع ياءين وثلاث كسرات مع حركة ياء الإضافة اه. فقوله: أصل مرفوض، أي: متروك عند النُّحاة، وإلا فهو قراءة متواترة عند القرّاء، فيجب المصير إليها؛ لأنّها وردت من رب العالمين على لسان سيّد المرسلين". [2]

ويرى الفرّاء أنّها وهم، يقول: "ولعلّها من وهم القرّاء، فإنّه قلّ من سلم منهم من الوهم ممنوع، فقد قال أبو حيّان: هي قراءة متواترة نقلها السّلف، واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنّها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللُّغة أنّها لغة لكن قلّ استعمالها، ونص قطرب على أنّها لغة في بني يربوع، ونصّ على أنّها صواب، أبو عمرو بن العلاء، لما سئل عنها، والقاسم بن معن من رؤساء الكوفيّين. قال الله تعالى حكاية عن الشّيطان أنّه قال: {إني كفرت بما أشركتموني من قبل}، أي: كفرت اليوم بإشراككم إياىَّ من قبل هذا اليوم، أي: في الدّنيا كقوله تعالى:

---

(1) أبو حيّان الأندلسي، تفسير بحر المحيط، ج6، ص، 429.

(2) البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر (ت: 685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418 هـ، ج3، ص، 197.

{ويوم القيامة يكفرون بشرككم}"[1]

وبعدما قمنا بعرض آراء العلماء التي انقسمت واختلفت في هذه القراءة نذهب إلى ما ذهب إليه علي الهروط في بحثه "أبو حيّان الأندلسي والطّعن في القراءات القرآنيّة، فهو يرى أنّها صحيحة سماعًا فهي متواترة، وقياسا من باب ميل اللُّغة إلى الإنسجام والتّقارب والتّناسق الصّوتي؛ يقول:" وفصل القول في هذه القراءة، فهو يرى أنّ المجيزين لهذه القراءة على حق؛ ذلك أنّها صحّت سماعا وقياسا كما بيّن ذلك؛ فالياء كسرت إتّباعا للكسرة التي بعدها "بمصرخيّ إنّي"، فاللّسان بها يعمل من موضع واحد ومكان ووجه واحد، ويحقق الانسجام والتّقارب الصّوتي الذي يميل إليه البدو أمثال بني يربوع"[2] .

ومن القراءات التي نعتت بالرّداءة كسر عين (عِيونا) في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ (القمر:12) ، وذكرها الزّجّاج في كتابه، فقال:"(هذا أكثر القراءة (عُيُونًا) بِالضمّ وقد رويت (عِيُوناً) – بكسر العين – وهي رديئة في العربيّة"[3].

وإسكان العين في كلمة "تعْيها" في قراءة طلحة من القراءات التي نعتت بالرّداءة "﴿وَتَعِيَها﴾(الحاقّة:12)، قرأ طلحة بإسكان على العين تشبها بقوله: وَأَرِنا، واختلف فيه عن عاصم وابن بكر وهي قراءة رديئة غير قويّة"[4]

وفي القراءتين السّابقتين نجد أنّ الحكم بالرَّداءة كان دون توجيه أو تعليل، بخلاف القراءات المذكورة في البداية، ولكنّ هذه الأحكام كلّها الموجَّهة وغير الموجَّهة، قائمة

---

(1) الخطيب الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الشافعي (ت: 977هـ)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، مطبعة بولاق (الأميرية) / القاهرة، 1285هـ، ج2، ص، 178.

(2) الهروط، علي خلف، أبو حيّان الأندلسي والطعن في القراءات القرآنيّة، مؤتة للبحوث والدراسات، 1991، مج6، ع 1، ص، 110.

(3) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص، 87.

(4) الثّعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أبو إسحاق (ت: 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م، ج10، ص 28.

كما ذكرنا على ركنيّ الفصاحة اللذين اعتمدهما اللُّغويون في إصدار الأحكام على الظّواهر اللُّغويّة، السّماع والقياس، ولكن تطوّر علوم اللُّغة وتقدّمها سهّل مسألة الحكم والتّوجيه للظّاهرة اللُّغويّة، فقد اعتمد الكثير من المحدّثين على علم الأصوات الحديث في التّوجيه والتّعليل، وفصّل القول في بعض المسائل الخلافيّة في اللُّغة خاصّة تلك المتعلّقة بالجانب اللّهجيّ من اللُّغة.

ولا بدّ في الحكم على القراءة الثّابتة ثبوتاً قطعيًّا، من محاولة التّفسير والتّعليل، وليس الطّعن والرّفض، فقد بيّن علماء اللُّغة المحدّثون وجود أثر لطبيعة الحياة على اللُّغة وليس فقط الاختلاط والسّماع والتّأثر بلغات الأمم الأخرى، وبناء على اختلاف البيئة تختلف اللّهجات، فمن القبائل من تميل إلى الكسر وتميل إلى اختيار الألفاظ الصّعبة صوتيّا، ومنها من تميل إلى السّهولة والسّرعة، وتبقى اللّهجة مقبولة ما لم تبتعد كثيرا عن الأصل وتصبح غريبة عنها.

من الواضح أنّ كلّ تلك الظّواهر اللُّغويّة المحكوم عليها بالرَّداءة، لم تصل إلى درجة الغرابة عن اللُّغة، أو البعد الكامل عنها، لذلك تعتبر جزءًا من اللُّغة قلّ استعماله أو شذّ عن القاعدة المصنوعة.

ومن القراءات التي حكم عليها بالرَّداءة لسبب صوتيّ أيضا، القراءة التي تحقّق الهمزتين قي قوله تعالى:﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾(البقرة: 6) التي تنسب إلى ابن أبي إسحق، ذكر صاحب الكتاب: "زعموا أنّ ابن أبي إسحق كان يحقّق الهمزتين، وأناس معه وقد تتكلم ببعضه العرب وهو رديء"[1].

وسبب الحكم هنا هو مخالفة القاعدة التي تقول بمنع التقاء السّاكنين، فهي لم توافق هذه القاعدة، في حين أنّ أحمد مكّي الأنصاريّ عند مناقشته لهذه المسألة قال بتعديل هذه القاعدة، وجواز الجمع بين السّاكنين بقلب الهمزة الثّانية ألفًا، استنادا إلى الآية الكريمة، فهي قراءة سبعيّة محكمة متواترة.

ومن القراءات التي حكم عليها بالرَّداءة لسبب نحويّ، قراءة لأُبيّ خالفت الجمهور، في قوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾(يونس:58) ، حيث قرأ فافرحوا بصيغة الأمر، ونسبت إليه قراءة أخرى

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص، 443.

"فلتفرحوا" بالتّاء[1]، فالإشكال هنا نحويّ، فمن المعروف في النَّحو أنَّ المخاطب يؤمر بفعل الأمر، وأنّ لام الأمر لا تدخل على التّاء التي تدل على المخاطب، ولام الغائب مع الفعل المضارع، لذلك نعتت بالرَّداءة، يقول الأخفش: "وهي لغة للعرب رديئة"[2]،

وذكر الفرّاء أنّ الكسائيّ جعل (فلتفرحوا) معيباً، لقلّتها، "وكان الكسائيّ يعيب قولهم فلتفرحوا لأنّه وجده قليلاً فجعله معيباً".[3] وهنا يبرز معيار الشّيوع والقلّة في الحكم على القراءات بالشّذوذ.

لكنّ المبرّد خالفهم، فقبل هذه القراءة واستحسنها، قال: "لو كانت للمخاطب لكان جيدًا، وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم: افعل عن تفعل، وروى أنّ رسول الله قرأ (فبذلك فلتفرحوا)(يونس:58)، بالتّاء".[4] إنّ القراءة تشمل تحولاً في الإسناد وهذه مسألة لها نظائر في القراءات القرآنيّة تشفع لها بالقبول، ويجعل حكم الرّداءة موضع استغراب.

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص، 469.

(2) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص، 345.

(3) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص، 469.

(4) المبرّد، المقتضب، ج2، ص، 233.

الفصل الثالث

مظاهر حكم الرَّديء في القضايا الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة

كان للأحكام والطّعون اللُّغويّة الأثر الواضح في التراث اللُّغوي، وتجلّت مظاهر(الرّديء) حكمًا لغويّاً في جوانب اللُّغة كافّة، الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة، ونجد الكثير من الشّواهد اللُّغويّة المحكوم عليها بالرّداءة عند بعض علماء اللُّغة، وإن كانت تخصّ جانباً دون الآخر.

1- مظاهر الرّديء في الأصوات

2- مظاهر الرّديء في الصّرف

3- مظاهر الرّديء في النّحو

1.3 مظاهر الرَّديء في المستوى الصّوتيّ:

تجلّت مظاهر حكم الرَّديء في المستوى الصّوتيّ من اللُّغة، والذي هو: "دراسة الأصوات الكلاميّة في اللّغة بالرّجوع إلى توزيع الأصوات، ومدى التَّكلُّم بها وبيان قواعد اللّفظ."[1]، والجانب الصّرفي الذي يعرّفه العلماء بأنّه "العلم الذي تعرف به كيفيّة صياغة الأبنيّة العربيّة، وهذه الأحوال ليست إعرابا ولا بناء"[2] .

ولاحظنا أنّ هذا المجال اللُّغويّ هو الأول من حيث توافر الحكم بالرّديء فيه، وسائر مصطلحات النّقد أو الطّعن اللُّغويّة، وقد تجلّت مظاهر الرَّديء وبانت آثاره في هذا الجانب بصورة واضحة؛ فعلم الأصوات قائم على التّباين اللّهجي بين القبائل، وتعدّ لغات العرب المختلفة هي الرّافد الأساسي لهذا العلم، فما تشاركت به تلك اللُّغات، وشاع بينها هو الفصيح، وما شذّ وندر هو ما بنيت عليه الأحكام اللُّغويّة، فقالوا :"لغة

---

(1) مختار، أحمد مختار عملا عبد الحميد(ت:1424)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008م، ج 3، ص 1954.

(2) الرّاجحي، عبده، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، ج1، ص7.

قليلة"[1]، "لغة ضعيفة"[2]، "لغة رديئة"[3]، وما إلى ذلك من تلك الطّعون والأحكام اللُّغويّة الشّائعة في كتب اللُّغة العربيّة كما تقدّم.

أغلب التّأويلات التي جاء بها القدماء والمحدّثون تقول بأنّ هناك لغة تطوّرت عنها لغات (لهجات)، وكانت تلك اللُّغة المتّفق عليها هي المعيار للأصل وبالتّالي الفصاحة، وكان حكم الرَّديء في اللُّغة بارزاً فيها، خاصّة فيما يتعلق بالجانب الصّرفيّ الصّوتيّ منها، وذلك يعود لاختلاف طبيعة النُّطق واللّفظ وتفاوت درجات الصّوت بين النّاس، فكلما اشتدّ الاختلاف وبعد، انحرفت الكلمة وظهرت بصورة جديدة واختلفت وقلّت وبالتّالي رَدُؤت.

من الظّواهر اللُّغويّة الصّوتيّة التي نعتت بالرَّداءة ما يلي:

1- فتح عين الفعل الماضي (طفَق)

فالشّائع المشهور هو كسرها، يقول الزّجّاج" "الأكثر طَفِقَ يَطْفَقُ، وقَدْ رُوَيتْ طَفَق يطفِقُ، بكسر الفاءِ") "الزّجّاج،[4] فسبب الحكم هنا هو القلّة، وأول من وصفها بالرَّداءة هو الخليل وقال بأنّها "لغة رديئة" [5]، ووافقه في ذلك ابن منظور " قَالَ وَلُغَةٌ رَدِيئَةٌ طَفَق، وابْنُ سِيدَهْ: طَفَق، بِالْفَتْحِ، يَطْفِق طُفُوقاً لُغَةٌ؛ عَنِ الزَّجَّاجِ والأَخفش." [6] وتابعه" الزبيدي" [7]، غير أنّ هنالك من اللُّغويين من ذكرها على أنّها لغة دون وصفها بالرّداءة، "كالزّجّاج "[8] والأخفش: "وقال: (طفِقا)، قال بعضهم و(طفَقا) فمن قال (طفق) بالفتح قال يطفِق بالكسر ومن قال (طفِق)

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 58.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 338.

(3) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 160.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص327.

(5) الفراهيدي، العين، ج5، ص 160.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص 225.

(7) الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (ت: 1205هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج26، ص87.

(8) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص327.

بالكسر قال (يطفَق) بالفتح[1]"، وأبو حيّان الأندلسيّ يرى أنّهما لغتان؛ "لأنّ طفَق بفتح الفاء وطفِق بالفاء المكسورة لغتان في طفق" [2].

"قد تكون صفات الفاء تمنع الانسجام والتّناسق الصّوتيّ في حال فتحها، حيث إنّ الفاء حرف مهموس رخو استفاليّ منفتح ، فبالتالي هو حرف ضعيف، والفتحة ضعيفة مقارنة بالصّوائت الباقية، وما يجاوره الطّاء والقاف عكسه تماماً في الصّفات ، وكلّها مفتوحة، ولكي يتّزن الصّوت لا بدّ من كسر الفاء ليقاربهما بالقوّة، فالعربيّة تفرّ من توالي الأمثال كتتابع ثلاث فتحات، وهذا ما جاء به القرآن الكريم في سورة المائدة، فقد جاءت عين الفعل مكسورة في قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾(طه: 121)، وقوله تعالى:﴿ رُدُّوهَا عَلَيَّ ۖ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ (ص:33)"[3] .

إنّ وصف هذا النمط بالرّداءة يحتاج رجع نظر، فثمة نظائر للتّعاقب بين الفتح والكسر في الفعل الماضي، مثل ركَن يركِن وركِن يركَن، وقنَط يقنِط، وقنِط يقنِط، وهلَك يهلِك وهلِك يهلَك، وهذه استعمالات تعاقبت في اللُّغة على الرّغم من وصفها بالشّذوذ والرَّداءة، ومخالفة القياس، غير أنّ القراءات القرآنيّة أيّدت الاختلاف، وهذا يحملنا على ردّ حكم الرَّداءة الصّادر بحقّ هذا الاستعمال لتوافر نظائر له مؤيدة باستعمالات قرآنيّة، وهذه مسألة فيها دراسة مفصّلة من منيرة العالولاء[4].

2- قلب العرب لام لعمري راءاً

يرى السّمين رداءتها، يقول في البيت التالي:

" لَعَمْري –وما عَمْري عليَّ بهَيِّنٍ– ... لقد نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأقارِعُ"

---

(1) الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج1، ص 323.

(2) أبو حيّان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص328.

(3) الشهري، على بن محمد، اللغات الرّديئة في الأبنية والأصوات، جامعة الملك خالد، 2017، ع1، ص55.

(4) العلولاء، منيرة بنت سليمان، التداخل في اللغات، دراسة لغوية قرآنية، مجلة جامعة أم القرى للشريعة واللغة العربية، 1427هـ.

"وقد قَلَبَتْه العربُ بتقديمِ رائِه على لامه فقالوا: رَعَمْلي، وهي ردئيةٌ"[1]

بينما يرى أبو حيّان أنّها لغة لكنّها قليلة، يقول: "القلب يقال باصطلاحين: أحدهما: تصيير حرف العلّة إلى حرف علّة آخر وتقدم ذلك، والثّاني تصيير حرف مكان حرف بالتّقديم والتّأخير، وهذا هو الذي نتكلم فيه في هذا الفصل، وهو على قسمين: قسم قلب للضّرورة وقسم قلب توسّعًا، وهذا كثير وضعت فيه كتب، وهو في المعتل والمهموز كثير وفي غيرهما قليل نحو «رعملى» في «لعمرى».... ويعرف القلب والأصالة بكون أحد اللفظين أكثر استعمالاً نحو: لعمري ورعملي"[2].

وكذلك ناظر الجيش قلّتها، يقول: " وذكر ابن عصفور في المقرب أن الذي يعرف به القلب أربعة أشياء: أن يكون أحد اللفظين أكثر استعمالا من الآخر فيكون الأصل، ويكون الآخر مقلوبا عنه نحو: رعملي فإنّه قال: أقلّ استعمالا من لعمري."[3]

ويعلّق الدّكتور صبحي إبراهيم على هذا القلب فيقول: "وفي هذا الجو الغامض من تأثّر بعض الأصوات ببعض –وهو نتيجة حتميّة لنطق قبيلة بدويّة لم يتم صقل لغتها– لم تستنكف تميم عن تقديم الحروف وتأخيرها في ألفاظ معيّنة، فهي تقول في القسم: "رَعَمْلي" عوضًا عن لعمري، كما تقول: "جَبَذَ" بدلًا من جذب. ولعلّ الباحث اللُّغوي يرى في هذه المسألة نوعًا من القلب المعروف في اللُّغة، ولكنّه مضطر إلى الرّجوع عن رأيه إذا قرأ في "باب ما الهمزة فيه موضع اللّام" من كتاب سيبويه: "وأما جَذَبْتُ وجَبَذْتُ ونحوه، فليس فيه قلب، وكل واحد منهما على حدّته؛ لأنّ ذلك يطَّرد فيهما في كل معنًى، ويتصرّف الفعل فيه، وليس هذا بمنزلة ما لا يطّرد"[4].

---

(1) السّمين، الدّرّ المصون، ج7، ص175.

(2) أبو حيّان الأندلسي، الارتشاف، ج1، ص335–336.

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج10، ص 5222.

(4) الصّالح، صبحي إبراهيم(ت: 1407هـ)، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط1،(1379هـ – 1960م)، ص 103.

إنّ القلب هنا ثابت بغياب تصريفات (رعملي) وغياب نظائرها، وغياب شيوعها مما يعني ثبوت المستوى اللّهجي فيها، ولعلّ الرّداءة حكم نابع من تلك القلّة في الشّيوع.

3-ومن الظواهر الصّوتيّة التي حكم عليها بالرداءة، بروز الكسرة على الكاف في لفظة(أحلامكِم)

ذكر سيبويه ردائتها، يقول:" وأمّا أهل اللُّغة الرّديئة فجعلوها بمنزلة منتنٍ، لما رأوها وتتبعها وليس بينهما حاجز جعلوا الحاجز بمنزلة نون منتنٍ. وإنّما أجري هذا مجرى الإدغام وقال ناسٌ من بكر بن وائل: من أحلامكِم، وبكِم، شبهها بالهاء لأنّها علم إضمارٍ، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخفُّ عليهم من أن يضمّ بعد أن يكسر. وهي رديئة جداً. سمعنا أهل هذه اللُّغة يقولون: قال الحطيئة:

وإنْ قال مَوْلاهمْ عَلَى جُلِّ حادثٍ ... مِن الدّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلامِكِمْ رَدُّوا"[1]

جاء في التعليقة للفارسي:" وقال أبو علي في بيت الحطيئة :

...رُدُّوا فَضْلَ أحلامِكُم رَدُّوا

وقال سيبويه: وهذه رديئة جدًا، إنّما رَدُؤَ هذا، وحَسُنَ (بهم وعليهم) أنّ الهاء مشابهة للياء والكسرة لموافقتها إيّاها في الخفاء، وأنّه من مخرج ما يشبه الياء وهو الألف ولغير ذلك مما بينهما من الموافقة، فأتبع الهاء الكسرة أو الياء في (عَلَيْهِي، وبهي)، للموافقة بينهن، كما قربّت الألف من الياء في الإمالة، والحرف من الحرف القريب منه في الإدغام وليس بين الكاف والياء والكسرة من المناسبة ما بينهما وبين الهاء، فلهذا حسن اتباع الهاء إياهما، وقبح إتباع الكاف إياهما"[2].

وذكر أبو حيّان أنّها لغة، يقول: "وكسر الكاف بعد الياء في الجمع حكاها الفرّاء لغة للنمر، وقال: يقولون: السّلام عليكم قال: ولا نعلم أحدًا من العرب قالها غيرهم،..... وانتظم من نقل الفرّاء، وسيبويه: أنّه إذا كان في الجمع في المذكر قبل الكاف ساكن وهو الياء، أو كسرة تكسر الكاف، وهل يكون ذلك في التثنيّة أو في جمع

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص197.

(2) أبو علي الفارسيّ ، التعليقة على كتاب سيبويه ، ج4، ص231.

المؤنث: نحو بكما، وفيكما وبكن، وفيكن كما ذكره ابن مالك يحتاج إلى نقل، فإن كان قبل الكاف ساكنا غير الياء فالضمّ نحو: لم أضربكم."[1]

فالإتّباع هنا مكروه عند اللُّغويّين، ولا مبرّر له، فالكاف ليست كالهاء في صفاتها، ووصفها الزّجّاج بالشّذوذ، يقول: "(بكسر الكاف) وهذه لغة شاذّة"[2]

4-ومن الظواهر الصوتيّة المحكوم عليها بالرّداءة كذلك، صوت الضّمّة فوق النّون في تركيب(عنُ الرجل)، فقد جعلها الأخفش خبيثة، يقول الأستراباذيّ:

"وحكى الأخفش " عَنُ الرَّجُل " بالضم، قال: وهي خبيثة شبه بقولهم: قُلُ انْظُرُوا، يعني أنه حرك النون بالضم إتباعاً لضمة الجيم، ولم يعتد بالراء المدغمة، وفيه ضعف، لعدم جواز الضم في " إنِ الْحُكم " مع أن الضمة بعد الساكن الثاني بلا فصل، فكيف بهذا؟ فلو صح هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره، ولو قيس أيضاً لم يجز القياس إلا في مثله مما بعد الساكن فيه ضم، نحو عن الحكم، أو بينهما حرف نحو عَنُ الْعَضُد."[3].

وقال كذلك: " وَالْفَتْحِ في نون (من) مَعَ (اللاَّمِ) نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْكَسْرُ ضَعِيفٌ، عَكْسُ مِنِ ابْنِكَ، وعَنْ عَلَى الأَصْلِ، وَعَنُ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ" أقول: أي وكوجوب الفتح في نون "من" اعلم أنّ نون "من" إذا اتصل به لام التّعريف فالأشهر فتحه، وذلك لكثرة مجئ لام التّعريف بعد من، فاستثقل توالي الكسرتين مع كثرته، وليس ذلك لنقل حركة الهمزة، وإلّا جاز هَلَ الرَّجُل، قال الكسائيّ: وإنّما فتحوا في نحو مِنَ الرَّجُل؛ لأنّ أصل من مِنَا، ولم يأت فيه بحجة، وهذا كما قال أصل كَمْ كَمَا، وأمّا إذا ولي نون " مِنْ " ساكن آخر غير لام التّعريف فالمشهور كسر النّون على الأصل، نحو مِنِ ابْنِكِ، ولم يبال بالكسرتين لقلّة الاستعمال، قال سيبويه: وقد فتحه جماعة من الفصحاء فراراً من الكسرتين، وقد كسر أيضاً بعض العرب – وليس بمشهور – نُونَ مِنْ مع لام التّعريف على الأصل، ولم يبال بالكسرتين لعروض الثّانية"[4]، ويقول: " إنّهم جوزوا

---

(1) أبو حيّان الأندلسي، الارتشاف، ج2، ص920.

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص52.

(3) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص247.

(4) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص246-247.

ضمّه في الأفصح الأشهر وفتحه على القياس المذكور وكسره على ضعف، والأخيران قليلان، ووجه الضم قد تقدم، وأما الكسر فعلى الأصل وإن كان مخالفاً للقياس المذكور"[1].

وقد تكون هذه الظاهرة من باب الإتباع والمماثلة، وثمة نظائر لها في قراءة قوله تعالى: ﴿الحَمدُ لله﴾ فقد قال الفرّاء:" وأمّا من خفض الدّال من (الْحَمْدُ) فإنّه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقُل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضَمَّةٌ بعدها كسرة، أو كَسْرة بعدها ضمّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبِلٍ فكسروا الدّال ليكون على المثال من أسمائهم. أمّا الذين رفعوا اللّام فإنّهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضّمّتان مثلُ: الحُلُم والعُقُب"[2].

5- من الظواهر التي وصفت بأنّها رديئة أيضا،" الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشّين، والباء التي كالفاء، والفاء التي كالباء، والخامس: الكاف التي كالجيم. قال ابن دريد: "هي لغة أهل اليمن، يقولون في جمل: كمل. وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداد، فإنّهم يقولون في جَمَلَ: كَمَلَ، وفي رَجُل: رَكُل، وهي مردودة رديئة وأما الجيم التي كالكاف، وهي عكس الكاف التي كالجيم، فلا يتحقّق أنّها غير الكاف التي كالجيم، بل هما شيء واحد وكذلك الجيم التي كالشّين لا يتحقّق أنها غير الشّين التي كالجيم، بل هما واحد كالفاء التي كالباء، والباء التي كالفاء. وأمّا أهل اللُّغة الرديئة فجعلوها بمنزلة منتنٍ، لما رأوها وتتبّعوها وليس بينهما حاجز جعلوا الحاجز بمنزلة نون منتنٍ. وإنما أجري هذا مجرى الإدغام"[3].

---

(1) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، ج 2، ص 247.

(2) الفرّاء، معاني القرآن، ج 1، ص 3-4.

(3) أبو الفدّاء، عماد الّدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمّد ابن عمر(ت: 732 هـ)، ، الكنّاش في فنّي النّحو والصّرف، تحقيق: الدّكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصريّة، بيروت، 2000م، ج2، ص312.

ووصفها أبو الفدّاء بالرداءة والقلّة : "ومنها: ما يجوز فيه الإبدال دون المضارعة وهو السّين السّاكنة إذا كان بعدها دال نحو: يسدر، ومنها: ما يجوز فيه المضارعة دون الإبدال وهو ما فيه شين معجمة مع دال أو جيم مع دال نحو: أشدق وأجدر، فتشرب الجيم صوت الشّين وتشرب الشّين صوت الجيم وهي لغة قليلة رديئة لعسر النّطق بذلك، ولذلك لم تأت في القرآن الكريم ولا في كلام فصيح).[1]

6- الفتحة في مَطرف، ومَصحف، والكسر في خاتِم:

فالشائع الكثير في (ميم) (مطرف)و(مصحف) الكسر، أمّا الفتح، فهو قليل، يقول ابن مكي :"وقد سمع: مَطرف ومَصحف، بالفتح، إلا أنها لغة رديئة، لا يلتفت إليها"[2] وهذه مسألة صوتيّة، وقد يكون سبب الحكم بالرداءة اللبس في المعنى، كهذا المثال الذي ذكره النّحّاس، يقول:"وفي خاتم أربع لغات، يقال: خاتمٌ، وخاتامٌ، وخيتامٌ، والرّابعة خاتِمٌ بالكسر، إلا أن الرّابعة لغةٌ رديئةٌ، لأنها تشكل بقولهم: ختمت الكتاب، فأنا خاتمٌ"[3]

7-الوقف على الهاء في جمع المؤنث السّالم:

سُمع في لغة يقول اهلها قائماه بدلا من قائمات، وقد وصفها العلماء بالرداءة، يقول ابو الفداء:"وباب قائمات وباب قامت هند، فإنّ ذلك إنّما يكتب بالتّاء للوقف على الجميع بالتّاء، إلّا في لغة رديئة يقول أهلها: قائماه بالهاء في الوقف على قائمات"[4]

8- اجتماع أربع ياءات في كلمة واحدة:

وُصفت ظاهرة اجتماع أربع ياءات في اللغة بالرداءة، وذلك لقلّتها، وصعوبة النطق بها، يقول ابن السرّاج: "واعلَم: أَنَّ أَربعَ ياءاتٍ لا يجتمعنَ إلا في لغةٍ رَديئةٍ هذَا عَدِييٌّ وأُمَيَّيٌّ في النّسَبِ إلى "عِدَيٍّ" وأُمَيَّةَ وهذَا لا يقاسُ علَيهِ ولا يقولُه إلا قليلٌ مِنَ العربِ"[5].

---

(1) أبو الفدّاء، الكنّاش في فنّي النّحو والصّرف، ج2، ص251.

(2) ابن مكيّ، تثقيف اللّسان وتلقيح الجنان ، ص179.

(3) أبو جعفر النّحاس، عمدة الكتاب، ج1، ص137.

(4) أبو الفدّاء، الكناش في فنّي النّحو والصّرف، ج1، ص347.

(5) ابن السرّاج، الأصول في النّحو، ج3، ص365.

9- كسر الكاف في بكم ومنكم:

نقل السّيوطي عن سيبويه أنّ ذلك رديء جدا، يقول: "السَّابِعَة كسر الْهَاء فِي الْمثنى وَالْجمع ككسرها فِي الْمُفْرد فَيجوز فِي الصُّورَتَيْنِ عِنْد غير الْحِجَازِيِّينَ وَيضم فَمَا عداهما وَعند الْحِجَازِيِّينَ مُطلقًا قَالَ أَبُو عَمْرو وَالضَّمّ مَعَ الْيَاء أَكثر مِنْهُ مَعَ الكسرة الثَّامِنَة قد تكسر بقلّة كَاف الْمثنى أَو الْجمع بعد الكسرة وَالْيَاء السّاكنة نَحْو بكم وَفِيكُمْ وبكما وفيكما هَذِه لُغَة حَكَاهَا سِيبَوَيْهِ عَن نَاس من بكر بن وَائِل وَقَالَ إِنَّهَا رَدِيئَة جدا وحكاها الْفرّاء فِي الْيَاء عَن الْهمزَة التَّاسِعَة إِذا كسرت الْهَاء فِي الْجمع جَازَ كسر الْمِيم إتباعا وَهُوَ الأقيس وَضمّهَا على الأَصْل وسكونها وَقُرِئَ بهَا { أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ }(الفاتحة: 7) وَالضَّم أشهر إِن وَليهَا سَاكن والسّكون أشهر إِن وَليهَا متحرك وَلذَا قَرَأَ الْأَكْثَر بِالضَّمِّ فِي { بِهِمُ الْأَسْبَابُ }(البقرة: 166) وبالسّكون فِي { وَمَن يُوَلِّهِمْ }(الأنفال: 16) الْعَاشِرَة قد تكسر مِيم الْجمع بعد الْهَاء قبل سَاكن وَإِن لم تكسر الْهَاء كَقَوْلِه 138 -(وهُم الملوكُ وَمِنْهُم الحكماءُ...)"[1]

10-إضافة ياء بعد كسرة المؤنث:

وهي لغة رديئة لربيعة، يقول أبو حيّان: "وحكى ضربتي بياء ساكنة بعد كسرة المؤنث. قال الأخفش في كتابه الأوّسط: هي لغة رديئة لربيعة تقول ضربتيه، وأعطيتكيه للمرأة، وتقول للرجل: أعطيتكاه انتهى"[2].

11-إبدال الصّاد (س)، أو إبدالها (ز):

"ويروي صاحب اللّسان عن قطرب :أنّ قوما من بني تميم يُقَالُ لهم(بَلْعَنْبَرِ) يَقْلِبُونَ السّين صاداً عند أربعة أحرف: الطّاء، والقاف، والغين، والخاء، إذا كُنَّ بعد السّين، ولا يبالون أثانية كانت أم رابعة بعد أن يَكُنَّ بعدها يقولون :سراط وصراط، وبسطة وبصطة، وسيقل وصيقل، وسرقت وصرقت، ومسبغة ومصبغة، ومسدغة ومصدغة، وسَخَّرَ لكم وصَخَّرَ لكم، والسَّخَبُ والصَّخَبُ، ومن أمثلة الإبدال بين الصّاد والزّين قول الجوهري :العلوز لغة في العلوص والقَنْز لغة في القَنْص وحكى يعقوب أنّه بَدَل، ويروي ابن سيّده : الحَزْد لغة في الحَصْد مُضَارَعَةً، ومثلها :الزَّقْرُ والصَّقْرُ،

(1) السّيوطيّ، همع الهوامع، ج1، ص232.

(2) أبو حيّان الأندلسيّ، الارتشاف، ج2، ص912.

مُضَارَعَةً، وقد حفلت المعاجم العربيّة المطولّة بالحديث عن الإبدال وأنواعه، وخير من يمثل هذا التّوجّه المخصّص لابن سيّده؛ لأنّه عقد بابا للبدل، تناول فيه الحروف التي يقع فيها البدل، والعلّة من البدل فأرجعه إلى ثلاثة أسباب هي :طلب الخفّة، وكثرة الاستخدام ومناسبة الأصوات بعضها البعض. ثم تناول مراتب حروف البدل في القوة والضّعف، ثم تناول اللُّغات التي تبدل فيها السّين صادا، ثم عقد بابا لم يجيء مقولا بحرفين وليس بدلا، ثم ختم الباب بما يجري مجرى البدل".[1]

ويرى التبريزي أنّ الإبدال هنا رديء، يقول:" الإصاخة: إمالة الأذن للسّمع، وقد حكيت بالسّين، وهي رديئة".[2]

والحقيقة أنّ هذا الحكم من التبريزيّ ينطلق من جانب معياريّ، لا سيما أنّ التّعاقب بين السين والصّاد أظهر من أن تقدّم عليه أمثلة، ناهيك عن أنّ له علّة صوتيّة، سوّغ بها العلماء هذا التّعاقب في سراط وصراط، وبسط وبصط، وغيرها من الألفاظ.

12-كسر عين الفعل دعا في صيغة الأمر:

يرى سيبويه أنّ علّة ذلك هي توهّمهم سكون العين في موضع الجزم وهو غلط، يقول: "وزعم أبو الخطّاب أنّ ناساً من العرب يقولون: ادعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنّها لما كانت في موضع الجزم توهّموا أنّها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدّال ساكنة، لأنّه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رد يا فتى، وهذه لغةٌ رديئة، وإنّما هو غلطٌ ."[3]

13- كسر همزة الوصل في ما ضمّته لازمة نحو اخرج:

يرى ابن جني أنّها لغة رديئة، وقد ذكر المرادي ذلك، يقول: "وحكى ابن جنّي كسر الهمزة في نحو اخرج مما ضمّته لازمة وهي لغة رديئة، ويشمّ الضمّ قبل الضمّة

---

(1) عبد الرّازق بن حمودة، القادوسيّ، أثر القراءات القرآنيّة في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا، قسم اللُّغة العربيّة، كلية الآداب، جامعة حلوان، (1431هـ / 2010م) ، ص 101.

(2) إيهاب سلامة، شرح أبي العلاء والخطيب التبريزيّ على ديوان ابي تمام دراسة نحويّة صرفيّة، ج1، ص399.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص160.

المشمّة في نحو اختير وانقيد على لغة الإشمام، وتكسر فيما سوى ذلك".[1]

14- الإبدال في (اوتمن، ايتزر):

يصفها ابن مالك بالرّداءة: "وأمَّا إبدال التّاء من الياء إذا كانت في الافتعال وفروعه فحمل على الافتعال الذي فاؤه واو.فإنْ كانت الواو والياء التي قبل تاء الافتعال بدلاً من همزة لم يجز إبدالها تاءً إلاَّ على لغةٍ رديئة نحو: "اِتَّمَنَ" في أوتمن، و "اتَّزر" في إيتزر"[2].

ويرى السّيوطي كذلك أنّها لغة رديئة، وغير صحيحة، "وقوله: (ثم اتخذّتم العجل إلها:) فيه أمران: الأول: أنّهم جعلوا اتخذَّ مما أبدل فيه الهمزة كما قالوا في ااتمن: أتمن، وكان القياس إبدالها ياء فيقال: ايتخذ. قال أبو حيّان: ومن فوائد الشّيخ بهاء الدّين ابن النّحّاس: إنّ اتخذّ مما أبدلت فيه الواو تاء على اللُّغة الفصحى، لأنّ فيه لغة أنه يقال: وخذ بالواو فجاء هذا على الأصل في البدل وإن كان مبنيّاً على اللُّغة القليلة وهذا أحسن، لأنهم نصبوا على أنّ أتمن لغة رديئة وكان رحمه الله يغرب بنقل هذه اللُّغة وخرجه الفارسيّ على أنّ التّاء الأولى أصليّة، لأن العرب، قالوا: تخذ بكسر الخاء بمعنى اتخذ[3].

15- تحقيق الهمزتين:

ذكر ابن يعيش وغيره أنّ سيبويه يرى أنّها لغة لبعض العرب، وهي رديئة، وكذلك وافقهم الأستراباذيّ، يقول ابن يعيش:" فأمّا إذا التقت همزتان في غير موضع العين، فلا ادغامَ، فإذا قلت: "قَرَأَ أَبوك"، فقد اجتمع همزتان، وإن كان التّخفيف لإحداهما لازمًا، غير أنّ سيبويه حكى أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين، وأنّها لغة رديئة لناسٍ من العرب. وأجاز الادغامَ على قولِ هؤلاء، لكن ضعّفه، فقال: "وقد يجوز الادغام في قول هؤلاء"، يعني يجوز ادغامُ الهمزتين إذا التقتا في قول هؤلاء، وإن لم تكن مضاعفة. نحو:

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج3، ص1556.

(2) ابن مالك، إيجاز التّعريف، ص180.

(3) السّيوطي، نواهد الأبكار في شوارد الأفكار، جامعة أم القرى، السعودية، 1424هـ، ج 2، ص242.

"قَرَأَ أبوك"، و"أَقْرِىء أباك". [1]

فالتّخفيف واجب: "وفي غير ذلك لا يدغم، نحو قِرَأْيٍ على وزن قِمَطَرٍ (من قرأ) وإن كانا في كلمتين نحو اقْرَأَ آية، وأَقْرِئ أباك، وَلْيَقْرَأ أبوك، فعند أكثر العرب على ما ذهب إليه يونس والخليل يجب تخفيف الهمزة، فلا يلتقي همزتان، وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وأناس معه، قال سيبويه: وهي رَدِيئة، وقال: فيجب الإدغام في قول هؤلاء مع سكون الأولى، ويجوز ذلك إذا تحركتا نحو قَرَأَ أَبُوكَ، قال السيرافيّ: توهّم بعض القرّاء أن سيبويه أنكر إدغام الهمزة، وليس الأمر على ما توهّموا، بل إنّما أنكره على مذهب من يخفف الهمزة، كما هو المختار عنده، وقد بين سيبويه ذلك بقوله: ويجوز الإدغام في قول هؤلاء، يعني على تلك اللُّغة الرديئة قوله: " الدأاث "اسم واد، الصَّغَاني مخفّف الهمز على وزن كَلاَم وسَلاَم."[2]

ويوافقهم الزمخشريّ بوجوب فك الإدغام ورداءة التّحقيق، يقول:"وفيمن يرى تحقيق الهمزتين قال سيبويه: فأمّا الهمزتان فليس فيهما إدغام من نحو قولك قرأ أبوك وأقرئ أباك. قال: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين وناس معه وهي رديئة. فقد يجوز الإدغام في قول هؤلاء ولا تدغم في غيرها ولا غيرها فيها"[3].

16- إبدال الضاد (طاءا) أو (لاما):

وصفه سيبويه بالغرابة: "ومع الضّاد تُبيَّن وتُدّغم بقلب الطّاء ضادًا، كقولك: "اضْطَرَبَ"، و"اضَّرب". ولا يجوز "اطَّرب"، وقد حُكي: "اطّجع" في "اضطجع"، وهو في الغَرابة كـ "الطَجَعَ[4] ." ويراه الأستراباذيّ رديئا، "وإبدال اللّام من الّضاد، نحو: الْطَجع، في: اضْطَجع رديء".[5]

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص532.

(2) الأستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص236.

(3) الزمخشريّ، المفصّل في صنعة الإعراب، ص549.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، ص554.

(5) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 879.

وقال المازنيّ:" بعض العرب يقول الطجع، ويكره الجمع بين حرفين مطبقين"[1]
ويرى الأشمونيّ شذوذه وندرته وغرابته أيضأ، يقول: "حكي في الشّذوذ اطَّجَعَ، وهو في النّدور والغرابة مثل الطجع، باللّام، وقد روي بالأوجه الأربعة قوله:

لما رأى أن لا دعه ولا شبع... مَالَ إلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ"[2]

ويقول أيضا: "من الشّواذ قولهم: الطجع يريدون اضطجع،"[3]

ويرى الدّكتور تمّام حسان شذوذه"و الشّاذ الذي خفَّفوا به على ألسنتهم وليس بمطّرد: اظطجع–الطجع، غلب الظّن أنّ الشّبه في المخرج والتّفخيم بين اللّام في هذا الموضع وبين الضّاد المظهرة قبل الطّاء جعل النّحاة يخلطون بينهما في السّمع، وأنَّ تكوين الكلمة في الحالتين هو "اضجع[4]."

2.3 مظاهر الرَّديء في المستوى الصّرفيّ:

تبرز الأحكام التّقويميّة بالرّداءة على مظاهر من الأبنية الصرفيّة، وهي أقل شيوعاً من المستوى الصّوتيّ الذي شاع فيه التّباين بين اللّهجات العربيّة. ومن مظاهر ذلك:

1- تصغير أصبع (بأصبوع) :

وقد بيّن الأنباري علّة ذلك، حيث يقول: "أَفْعِل به" فإنّما لم يجزْ تصغيره؛ لأنّه لا نظير له في الأسماء إلا أصْبِع؛ وهي لغة رديئة في إصْبَع، وفيها سبع لغات: فُصْحَاهنّ إصبع –بكسر الهمزة وفتح الباء– ثم أصبع –بضمّ الهمزة وفتح الباء– ثم أصبع –بفتح الهمزة والباء– ثم أصبع –بضم الهمزة والباء– ثم إصبع –بكسر

(1) الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، (ت: 393 هـ)، الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيّة، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط4، (1407 هـ، 1987 م) ج 3، ص 248.

(2) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 4، ص 136.

(3) ابن القَطَّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص357.

(4) حسّان، تمّام عمر، اللغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 1427 هـ، 2006 م، ج 1، ص 295.

الهمزة والباء– ثم أصبع –بفتح الهمزة وكسر الباء– ثم أصبوع. "[1].

2– المزيد من الفعل (حدر):

أورد المعافري رأيا لأبي زيد عن أبي عثمان، يقول: " حدرت الثوب، وأحدرته: فتلت أطراف هدبه. وحدرت القراءة، وأحدرتها: أسرعتها، فالثّلاثيّ المعروف فيها، والرباعي لغة رديئة"[2]. وهذا وصف ربّما يسوّغه قلّة الشيوع لهذه اللفظة(أحدرت) أمّا تعاقب بناء (فعل وأفعل) فهو أظهر من أن يمثّل عليه.

3– صيغة (فعُل يفعَل) :

كذلك من الظواهر اللغويّة التي نعتت بالرّداءة، لأنّ الأصل في فعُل يفعُل أن يطّرد في هذه الصيغة، وهي على خلاف الشائع من المغايرة في الأبنية، ويرى الحازمي أنّها لغة رديئة وإن قال غيره إنّها جيدة، ويبيّن ذلك في كتابه الأفعال: "إذاً فعُل يفعِل لم يرد، فعُل يفعَل هذا لو كان مسموعاً لكان قياسا، ولكنّه لغة رديئة يقولون: جيّدة لكنّها رديئة، لم يسمع إلّا في كَوُدَ يَكْوَدُ، كَوُدَ فعُل يكوَد باب فعُل يفعَل، فقيل: هذه لغة رديئة يعني تُحفظ ولا يقاس عليها"[3].

وكذلك قال في (فَضِلَ يَفْضُلُ، "وَفَضِلَ يَفْضُلُ نقول: هذا من باب التداخل. فَعُلَ لم يُسمع فيه يَفْعَلُ ولم يعلّل إلّا بأنّه لغة رديئة وإلا القياس لا يمنع ذلك لأنّه لم يُسْمَع، وَفَعُلَ يَفْعِلُ لئلا ينتقل من ضمّ إلى كسر من ثقيل إلى ثقيل مثله وبقي فَعُلَ يَفْعُلُ وهذا شاذّ، لذلك كلّه من باب القياس من باب الحفظ يعني: يُسمع ويحفظ ولا يقاس عليه،"[4]، ويضيف: "الثالث: فَعُلَ. الأصل أن يأتي على وزن يَفْعَلُ أو يَفْعِلُ ولكن علّة عدم وجود فَعُلَ يَفْعِلُ هي علّة عدم فَعِلَ يَفْعُلُ لئلّا يتحرك الحرف الواحد بالثقيلين، وعدم وجود فَعُلَ يَفْعَلُ قالوا: هذا لم يوجد إلّا في لغة رديئة ولم يعلّل لأنّه أخفّ، ولم

---

(1) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص116.

(2) المعافري، عيد بن محمد(ت: بعد 400 هـ)، كتاب الأفعال تحقيق: حسين محمد، مؤسسة دار الشّعب للصحافة، القاهرة، 1395 هـ – 1975، ج1، ص332.

(3) الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد، شرح نظم المقصود، ج10، ص9.

(4) الحازمي، شرح متن البناء، ج2، ص28.

يعلّل إلا لكونه لم يُسمع وقد وجد في لغة رديئة، إذًا سقط بناء من باب فَعُلَ وسقط بناءان من باب فَعُلَ كم هذه ثلاثة ماذا بقي؟"[1].

4- أفعَلَ (بالفتح):

ذكر محيي الدّين درويش رداءة (أشغله)، فقال:"(شُغُلٍ) : بسكون الغين وضمّها وقد قرأ بهما معا"[2]، وفي القاموس: " ويقال منه ما أشغله وهو شاذّ لأنّه لا يتعجب من المجهول وأنكر شارح القاموس أشغل وقال: لا يعرف نقله عن أحد من أئمّة اللغة"، "وقوله: أشغل بالألف في النسخ، وقد أنكره بعض أهل اللغة، لكونها لغة قليلة أو رديئة"[3].

"صيغة أفعل على وجوه أن تجيء بمعنى فَعَل نحو: قاله البيع، وأقاله، وشَغَله وأشْغَله، وأشَغَل... لغة رديئة.[4] "وشَغَلنى الشئ شُغلا وشَغَلا، وأشْغَلَنى لغة رديئة"[5]، يقول ابن هشام:" (أشغل) رديئة وعليها بنى الناسُ قولهم الإشغال بالعلم"[6] .

"وفي مادة (برد) من اللسان: (وبرّدته تبريداً – ولا يقال: أبردته) إلا في لغة رديئة، التعدية بالهمزة أو التضعيف، أو حرف الجرّ كلّها سماعية"[7] يقول السّيوطي في باب الرّديء المذموم من اللّغات: "وفيه غَلَقْتُ البابَ غَلْقاً لغة رديئة متروكة"[8]، وذكرها الصّاعديّ في كتابه موت الألفاظ: "الرّديء والمذموم والقبيح والخبيث والمرغوب عنه كلّ ذلك من اللّغات، وهو أقبحها وأنزلها درجة.....ومنه قولهم: غَلَقْتُ الباب غلقاً،

---

(1) الحازمي، شرح متن البناء، ج2، ص13.

(2) درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (ت: 1403هـ)، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، دار اليمامة – دمشق – بيروت، ط4، ج8، ص214.

(3) الخفاجي، شهاب الدّين أحمد بن محمد بن عمر(ت:: 1069هـ)، حاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، دار صادر، بيروت، ج5، ص102.

(4) أبو الفداء، الكنّاش في فنّي النّحو والصّرف، ج2، ص 66-67-68.

(5) المعافري، كتاب الأفعال، ج2، ص325.

(6) ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ج1، ص242.

(7) تيمور، أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور(ت: 1348هـ)، السّماع والقياس، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1421 هـ - 2001 م، ص42-43.

(8) السّيوطيّ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص179.

وهي لغة رديئة متروكة".[1]

5- (قُلَل) للتضعيف:

" و(قُلُل): جمع قليل، وربّما قالوا: قُلَل، فإن صَحَّ ذلك؛ فإنّهم فتحوا للتضعيف؛ وهي لغة رديئة، ومن اللّغات الفصيحة ما هو اللّغة العالية."

6- (حلَلَت)

فإبقاء الإدغام وتحريك المثل الثاني من اللّغات الّتي نعتت "بالرّداءة"؛[2] يرى ابن ابن مالك فكّ الإدغام إذا سكّن ثاني المثلين عند اتصاله بضمير مرفوع، ويصف إبقاء الإدغام بانّه لغة رديئة لبعض العرب، يقول :"إذا سكن ثاني المثلين؛ لاتصاله بضمير مرفوع نحو: "حَلَلْت" تعيّن الفكّ؛ لأنَّ الإدغام يوجب تسكين الأول، والاتصال بالضمير يوجب تسكين الثّاني، فترك الإدغام فراراً من التقاء السّاكنين، وكان تحريك الأول أولى؛ لأنَّ حركته تدل على وزنه وهي مع التسكين مُحْتَمَلٌ كَوْنُها فتحةً أو كسرةً أو ضمةً، بخلاف حركة الثاني فإنَّه لا يُشكّ في أنَّها فتحة، إذ المتحرك بها آخر فعل ماض، وقد عُلِمَ كونه مبنيّاً على الفتح، على أنَّ بعض العرب يبقي الإدغام ويحرك المثل المتّصل بالضّمير وهي لغة رديئة"[3].

7- صيغة (هَيَب، قول، بيع، خوف، بوع)::

يعتبر ردّ الفعل الثلاثي معتلّ العين إلى أصله مكروه في العربيّة لثقله، يقول ابن جنّي: "وإنّما كان الأصل في: قام قوم، وفي: خاف خوف، وفي: طال طول، وفي: باع بيع، وفي: هاب هيب، فلمّا اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوّغها أيضا انفتاح ما قبلها"[4].

ويصفها الأنباريُّ بالضّعف، يقول: "إلّا أنّه من العرب من يشير إلى الضمّ تنبيهًا

---

(1) الصّاعدي، موت الألفاظ في العربيّة، ص361.

(2) إيهاب، سلامة، شرح أبي العلاء والخطيب التّبريزي على ديوان أبي تمّام دراسة نحويّة وصرفيّة، ج1، ص387.

(3) ابن مالك، إيجاز التعريف، ص209.

(4) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص37.

على أن الأصل في هذا النّحو، هو الضمّ، ومن العرب –أيضًا– من يحذف الكسرة، ولا ينقلها، ويقرّ الواو؛ لانضمام ما قبلها، وتقلب الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها؛ كما قال الشاعر: [الرّجز]

ليتَ وهل ينفع شيئًا ليتُ ... ليتَ شبابًا بُوعَ فاشتريتُ

أراد: بيع، فقلب الياء واوًا، لسكونها، وانضمام ما قبلها، كما قلبوها في نحو: موسر، وموقن؛ والأصل: ميسر، وميقن؛ لأنّهما من اليسر واليقين، إلّا أنّه لَمّا وقعت الياء ساكنة مضمومًا ما قبلها؛ قلبوها واوًا، فكذلك ههنا، ومنهم من يحذف كسرة العين، إذ منها ينشأ الثّقل وتبقى الفاء على ضمّها، فتسلم "الواو" في "قول" وتقلب الياء واوا في "بيع" لانضمام ما قبلها. وهذه اللّغة أضعف اللّغات، وعليها قول الرّاجز:

ليت شباب بوعَ فاشتريت" ."[1].

ويصفها الأستراباذي بالرّداءة، ويذكر رأي سيبويه الذي يرى أنّها دواخل على بيع وقيل ويؤيد رأيه الّذي يخالفه الأخفش، لأنّه في اللّغة الأولى حمل الثّقيل على الخفيف ليخفّ أولى من العكس ليثقل، ونصّه: "ثمّ حمل باب قول على: بيع في قلب ضمّة القاف كسرة ثمّ قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لأنّهما من باب واحد .والثّانية: الواو فيهما، نحو: قُول وبُوع، ووجهه أنّه بعد حذف الكسرة بقيت في قول واو ساكنة وما قبلها مضموم، فوجب ثبوتها لعدم موجب التغيير، ثم حمل بوع بقلب الياء واوًا لتسلم الضمّة، وبه يقوى مذهب الأخفش على مذهب سيبويه، [إلا أنّه لغة رديئة لا اعتداد بها، بخلاف ما قوي به مذهب سيبويه]، فإنّه لغة فصيحة؛ لأنّ في اللّغة الأولى حمل الثقيل على الخفيف، وفي اللّغة الثّانية حمل الخفيف على الثقيل، وحمل الثقيل على الخفيف ليخفّ أولى من العكس ليثقل"[2].

8– إبقاء الألف في الفعل الناقص:

إبقاء الألف في الفعل الناقص عند إسناده لإلف التّثنية كما في الفعل رمى، رديء في اللّغة، عند بعض اللّغويين، كالزّمخشري والمرادي وابن يعيش وصاحب الكنّاش، "إسناد الفعل النّاقص إلى ألف التّثنيه، وحقّها السّكون ولتحركها في رمتا لم ترد الألف السّاقطة

(1) الأنباري، أسرار العربيّة، ج1، ص 88.

(2) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص807.

لكونها عارضة، إلا في لغة رديئة يقول أهلها رماتا"[1] ."وأمّا تاء التأنيث: فهي حرف يلحق الفعل، دلالة على تأنيث فاعله، لزوماً في مواضع، وجوازاً في مواضع، على تفصيل مذكور في كتب النّحو. ولا تلحق إلّا الماضي، وتتصل به متصّرفاً، وغير متصرّف، ما لم يلزم تذكير فاعله، أفعل في التعجب، وخلا، وعدا، وحاشا في الاستثناء. وحكم هذه التاء السّكون، ولذلك لما عرض تحريكها، في نحو: رمتا، لأجل الضّمير، لم ترد الألف التي هي بدل الّلام، إلا في لغة رديئة، يقول أهلها: رماتا"[2] ، وقالَ بعضهم: "رَمَاتا"، فردّ الألفَ الساقطةَ لتحرُّك التّاء، وأجرى الحركة العارضة مُجْرَى اللازمة من نحو: "قُولا"، و"بِيعا" و"خافا". وذلك قليل رديء من قبيل الضّرورة"[3] . أمّا سيبويه فيرى أنّها لغة قليلة الاستعمال، قال سيبويه: " وهذه اللّغة أقل اللّغتين " وإنّما سكّنوا بغيرها"[4] . وكذلك أبو الفداء يرى قوّتها في القياس مع قلّة استعمالها "فإن لحقت نحو: غزا ورمى حذفت آخرهما لالتقاء السّاكنين، تاء التأنيث وحرف العلّة، فقلت: غزت ورمت بحذف الألف ولا تردّ، ولو تحركت التاء في نحو: رمت المرأة ورمتا فلا يقال: رماتا كما سنذكر في التقاء السّاكنين، وأمّا إلحاق الفعل علامة التثنية والجمعين نحو: قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النّساء، فضعيف استعمالا قويّ قياسا"[5].

9- إسناد الفعل المضعّف الى ضمائر الرّفع مع بقاء الإدغام:

الواجب فكّ الإدغام عند إسناد الفعل المضعّف الى ضمائر الرّفع يقول المبرّد في بَاب حُرُوف التَّضْعِيف في الْأَفْعَال والمعتلّة من ذَوَات الْيَاء وَالْوَاو فى النونين: "اعْلَم أَنَّك تلزمهنّ في النونين مَا تلْزم الْأَفْعَال الصَّحِيحَة من بِنَاء الْفِعْل على الْفَتْح، تَقول: ردّنّ يَا زيد وَلَا تَقول اردن على قَول من قَالَ: (ارْدُدْ) ، لِأَنّ الدَّال الثَّانِيَة تلزمها

(1) الزّمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب، ج 1، ص 453.

(2) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج 1، ص 85.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج 5، ص 151.

(4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 5، ص 30.

(5) أبو الفداء، الكناش في فني النحو والصرف، ج 2، ص 123.

الْحَرَكَة على مَا ذكرت لَك"[1].

الأصل الفكّ "نحو: رددت، ردن، واردن؛ فلا يدغم هذا عند الجمهور، نحو: أحبب بزيد؛ وقال الشاعر:

وقالَ نبيّ المسلمينَ تقدّموا ... وأحْبب إلينا أن تكونَ المُقدّما

وأجاز الكسائيّ الإدغام، يشير ابن مالك إلى حكم الإدغام قبل الضّمير؛ بأنّها لغة ضعيفة؛ فيصغرها لقلّتها وشذوذها، وهي لغة ناس من بكر بن وائل فيقولون: ردّن، وردّت، وحكى بعض الكوفيين ردنّ بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها، وحكي: ردّان في ردّن وهي شاذّة"[2].

وذكر سيبويه: "أنّها لغة لقبيلة بكر بن وائل" وزعم الخليل أنَّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: ردَّن ومدَّن وردَّت، جعلوه بمنزلة ردَّ ومدَّ، وذكر سيبويه عدم جوازها لعلّة التقاء السّاكنان"[3]، وذكر سيبويه ذلك في كتابه "وزعم الخليل أنَّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: ردَّن ومدَّن وردَّت، جعلوه بمنزلة ردَّ ومدَّ. وكذلك جميع المضاعف يجري كما ذكرت لك في لغة أهل الحجاز وغيرهم والبكريين. وأمّا ردَّد ويردد فلم يدغموه؛ لأنّه لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا، ولم يكونوا ليحرّكوا العين الأولى لأنَّهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أن يرفعوا ألسنتهم مرتين، فلمّا كان ذلك لا ينجيهم أجروه على الأصل ولم يجز غيره"[4].

ونعته ابن مالك بالرّداءة وإن كان لغة، يقول: "فترك الإدغام فراراً من التقاء السّاكنين، وكان تحريك الأوّل أولى؛ لأنَّ حركته تدلّ على وزنه وهي مع التّسكين مُحْتَمَلٌ كَوْنُها فتحةً أو كسرةً أو ضمّةً، بخلاف حركة الثّاني فإنَّه لا يُشك في أنَّها فتحة، إذ المتحرك بها آخر فعل ماض، وقد عُلِمَ كونه مبنياً على الفتح، على أنَّ بعض العرب يبقي الإدغام ويحرّك المثل المتّصل بالضّمير وهي لغة رديئة"[5].

---

(1) المبرّد، المقتضب، ج3، ص26.

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج 10، ص 5271.

(3) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 535.

(4) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 535.

(5) ابن مالك، إيجاز التّعريف في علم التّصريف، ج 1، ص 209.

وذكر السّيرافي هذه اللّغة ونسبها إلى عوام أهل بغداد وحكم برداءتها، وهذا ما ذكره الرّضي الأستراباذي حيث قال:" إنّ بني تميم وافقوا فيه الحجازيين في فكّ الإدغام للزوم سكون الثّاني، وزعم الخليل وغيره أنّ أناساً من بني بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو رَدَّن ويَرُدَّنَ ورُدَّنَ في المضارع والماضي والأمر، وكذا رَدَّتُ، نظراً إلى عروض اتّصال الضّمائر، فيحرّكون الثّاني بالفتح للسّاكنين، قال السّيرافي: هذه لغة رديئة فاشية في عوامّ أهل بغداد"[1] .

ويرى الأزهريّ أنّها لغة ضعيفة "إذ سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرّفع" البارز "وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل"، لأن ما قبل الضّمير البارز المرتفع لا يكون إلا ساكنًا: "نحو: حللت، و: {قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ}سورة سبأ: 50، و: {شَدَدْنَا أَسْرَهُمْ}الإنسان:28، والفرق بينه وبين نحو: "رد"، و"لم يرد" حيث جاز فيه الفك والإدغام أن سكون المضارع المجزوم عارض، يزول، بزوال الجازم، والأمر محمول عليه، وسوى بينهم في لغة بكر بن وائل، قال سيبويه، وزعم الخليل أن ناسًا من بكر ابن وائل يقولون: "ردن، ومدن، وردت" وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النّون والتّاء، فأبقوا اللّفظ على حاله بعد دخولهما"[2]

10- مضارع وَجَل:

فالأكثر يوجل بالفتح، يقول ابن السرّاج: "ذكرَ سيبويه في: وَجِلَ يَوْجَلُ أَربَع لغاتٍ فأَجودهنَّ وأكثرهنَّ (يَوْجَلُ) وهيَ الأَصلُ قالَ الله عزَ وجَلَ: {لا تَوْجَلُ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ}، ويقولُ قَومٌ: أَنْتَ تَيجِلُ فيكسرونَ التّاءَ ويقلبونَ الواوَ ياءً[3]

قال سيبويه: "وقال أكثر العرب في وجَل يوجَل، ووحَل يوحَل: موجِلٌ وموحَلٌ؛ وذلك أنّ يوجَل ويوحَل وأشباههما في هذا الباب من فعل يفعل قد يعتلّ، فتقلب الواو ياءً مرة وألفاً مرة، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تكسر؛ فلما كانت كذلك شبهوها بالأوّل؛ لأنّها في حال اعتلال، ولأنّ الواو منها في موضع الواو من الأوّل. وهم ممّا

(1) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 2، ص 247.

(2) الأزهري، التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، ج 2، ص 765.

(3) ابن السرّاج، الأصول في النّحو، ج3، ص 254.

يشبّهون الشّيء بالشّيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته"[1]

يقول أبو الفداء:" في مضارع فعِل يفعَل مثل وجل يوجل أربع لغات: وجل يوجل بإثبات الواو لأنّها لم تقع بين ياء وكسرة وهي أجودها، وياجل بقلب الواو ألفا على حدّ قلبها في يا تعد ويا تزن، وييجل بقلب الواو ياء، وييجل بكسر المضارعة لتكون وسيلة إلى قلب الواو ياء لسكون الواو حينئذ وانكسار ما قبلها، وليس كسر هذه الياء من لغة من يقول تعلم بكسر حرف المضارعة وهو التّاء المثناة الفوقيّة بل لأجل أن تنقلب الواو ياء كما ذكرنا،"[2]

ونعتها الأستراباذي بالشّذوذ، يقول:"وشذّ في مضارع وَجِل مجيء (يَيْجَل) عند قوم"[3]

وجاء في كتاب الأفعال شذوذها " قال أبو عثمان: وقال أبو زيد: يقال: وجل ياجل، هذه لغة بنى قشير وعقيل..... جاء فى اللّسان: وجل، يقول سيبويه: سيبويه: وجل ياجل، وييجل، أبدلوا الواو ألفا كراهية الواو مع الياء، وقلبوها في ييجل ياء لقربها من الياء، وكسروا الياء إشعارا بوجل، وهو شاذّ."[4]

ويرى ابن جنّي وجوب قلب الواو السّاكنة ياءً،" وقوله: في قول من قال: "يِيجَل" وهذا أقيس، يريد: أن وجه القياس فيه أن قبل الواو كسرة، وهذا يجب فيه قلب الواو السّاكنة ياء"[5]

ويصفها المبرّد بأنّها رديئة جدا، "من قَالَ فِي يبِس ويئِس ييبس ويَيْأَس فَهُوَ على قِيَاس من قَالَ يَوْجَل وَبَعض من يَقُول يَا جَل يَقُول ياءَس ويابَس وَهَذَا رَدِيء جدّا"[6]

11- المطاوعة في الفعل طرد(انطرد) ومحى(امتحى):

من الظّواهر التي نعتت بالرّداءة المطاوعة في الفعل طرد(انطرد) ومحى(امتحى)،

---

(1) سيبويه، الكتاب، ص 93.

(2) أبو الفدّاء، الكنّاش في فنيّ النّحو والصّرف، ص256

(3) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ص 470.

(4) المعافري، كتاب الأفعال، ج4، ص271.

(5) ابن جنّي، المنصف، شرح كتاب التّصريف لأبي عثمان المازني، ج 1، ص203.

(6) المبرّد، المقتضب، ج1، ص 92.

فمعظم النّحويّون يرون أنّه يستغنى عن صيغة انطر باطّرد، كابن الأثير، يقول: "أن يقوم مقامه، نحو: سترته فاستتر وانستر، وغممته فاغتمّ وانغمّ والآخر أن ينوب عنه نيابة لازمة، نحو: طردته فاطّرد، ولا يقال: انطرد".[1]

وذكر الفيوميّ: "لَا يُقَالُ اطَّرَدَ وَلَا انْطَرَدَ إلَّا فِي لُغَةٍ رَدِيئَةٍ"[2]، وذكر ابن السرّاج: "انْفَعلَ هذَا البناءُ يجيءُ للمطاوعةِ نحو: قَطعتُهُ فانقطعَ وكسرتهُ فانكسرَ وقالوا: طردتُه فذَهبَ استغنى بهِ عَنْ انطردَ"،[3] وقال ابن يعيش:" وقالوا: "طردته، فذهب" ولم يقولوا: "انطرد"، استغنوا عنه بـ "ذهب". فأمّا "انطلق"، فإنه لم يستعمل فعله الذي هو مطاوعه، ومثله: "أزعَجْته، فانزعج"، و"أغلقت البابَ، فانغلق"، كأنهم طاوعوا به أفْعَلَ"[4]، وابن سيّده: "وَذَلِكَ قولُهم طَرَدْته فذَهَب وَلَا يَقُولُونَ انْطَرد وَلَا فاطَّرَد كَمَا استغنوا بتَرَك عَن وَدَعَ ونظيرُ هَذَا من المُطاوَعة فَعَّلْته فتَفَعَّل"[5] .

وهذه المسألة محمولة على الاستغناء عند سيبويه: "وربما استغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون: فانطرد ولا فاطرد. يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه"[6].

يقول ابن منظور:"وَكَرِهَ بَعْضُهُمُ امْتَحَى، وعدوا الأَجود امَّحَى، والأَصل فِيهِ انْمَحَى، وأَمّا امْتَحَى فَلُغَةٌ رَدِيئَةٌ."[7]. وهذا يؤيده بعض المعاصرين مثل أحمد مختار: "انْطَرَد من عمله مرفوضة لأنها لم ترد في المعاجم"[8].

---

(1) ابن الأثير، مجد الدّين أبو السعادات المبارك بن محمّد (ت: 606 هـ)، البديع في علم العربيّة، د. فتحي أحمد علي الدّين، جامعة أم القرى، ط1، (1420 هـ) ج2، ص405.

(2) الفيوميّ، أحمد بن محمّد بن علي(ت:770 هـ)، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، المكتبة العلميّة، بيروت، ج2، ص370.

(3) ابن السرّاج، الأصول في النّحو، ص 126.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، ص440.

(5) ابن سيّده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (458 هـ)، المخصص، خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، (1417هـ، 1996م)، ج4، ص308.

(6) سيبويه، الكتاب، ص66.

(7) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص271.

(8) عمر مختار، معجم الصّواب اللّغوي، ج1، ص 146.

12- اسم التّفضيل من شر وخير:

يرى سيبويه أنّها لغة، يقول: "قالوا: أشر يأشر أشراً وهو أشرٌ،"[1] ويرى ابن السّكيت أنّها لغة قليلة :"يقال: أشرّ أشرا، وهو رجل أشرّ، وامرأة أشرّة، وقد يقال: أشران، وامرأة أشرى. واللُّغة الأولى أكثر، تقول: فلانٌ خير النّاس، وفلان شر النّاس، ولا تقل أخير النّاس ولا أشرّ النّاس[2]" .

يرى الحريريّ أنّ الصّواب استخدام فعل التّفضيل(شر)، وانّ (أشرّ) قليلة الاستعمال، ويرى أنّ القراءة التي ورد فيها(أشرّ) لحنا، يقول: "يَقُولُونَ: فلَان أشر من فلَان، وَالصَّوَاب أَن يُقَال: هُوَ شَرّ من فلَان بِغَيْر ألف، كَمَا قَالَ الله تَعَالَى: {إِن شَرّ الدَّوَابّ عِنْد الله الصّم البكم(الأنفال:22) ،....أَقُول بِهِ، وَالْعلَّة فِي إِثْبَاتهَا فِي فعلي التَّعَجُّب وَالْأَمر أَن اسْتِعْمَال هَاتين اللّفظتين اسْما أَكثر من استعمالهما فعلا، فحذفت فِي مَوضِع الْكَثْرَة، وَبقيت على أَصْلهَا فِي مَوضِع الْقلَّة، فَأَمّا قِرَاءَة أبي قلَابَة: ﴿سيعلمون غَدا من الْكذَّاب الأشر﴾(القمر:26)، فقد لحن فِيهَا وَلم يطابقه أحد عَلَيْهَا"[3]. ويرى السّيوطي أنّ كليهما لغة صحيحة فصيحة لحجّية القراءات والأحاديث الصحيحة، فيقول: "قال الكرماني: فيه (الأشرّ) و (الأخيرّ) لغة فصيحة و حديث أنس: "لا يأتي عليكم زمانٌ إلا الذي بعده أشرُّ منه" وقال الكرماني: هذا دليل من قال باستعمال (الأخيرّ) و (الأشرّ)، وقال الزركشي: جاء على الأصل، فإنه أفعل تفضيل، ويروى (شرّ منه)، و حديث أبي سعيد: (إنّ من أشرّ النّاس عند الله منزلة يوم القيامة الرّجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرَّها)، قال القاضي عيّاض: هكذا وقعت الرّواية (أشرّ) بالألف. وأهل النّحو يقولون: لا يجوز (أشرّ) و (أخيرّ)، وإنما يقال: هو خيرٌ منه وشرٌ منه. قال: وجاءت الأحاديث الصحيحة باللُّغتين جميعًا، وهو

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص19.

(2) ابن السّكيت، اصلاح المنطق، ص 219-369.

(3) الحريريّ، درّة الغواص في أوهام الخواص، ص47-48.

حجّة في جوازهما جميعًا، وأنّهم لغتان"[1] .

13- إبقاء اسم المفعول من الناقص نحو(مبيوع ومكيول):

يرى الخليل رداءة بنائها بحذف الياء، يقول: "ويجوز في القياس: مَكْيُول، ولغة بني أسد: مَكُول وهي لغة رديئة، ولغة أردأ: مُكال. والمِكْيالُ: ما يُكالُ به."[2]

يرى ابن جنّي أنّ مبيع ومكيل ومقول أقيس، وأكثر سماعاً؛ لأنّه من الهيبة، وحكموا أيضا: "رجل مسور به" من السير و "طعام مكول" وهو من الكيل، وأصلها: مكيول وميسور، فحذفت عين "مفعول" وأقرت واوه، وهذا مما يؤكّد قوله خلاف قول أبي الحسن، وكذلك قوله " مضوف" [3]، وسمّاه ابن جنّي:"باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النّطق: "وجماع ذلك التقاء السّاكنين المعتلّين في الحشو، وذلك كمفعول مما عينه حرف علة، نحو: مقول ومبيع، ألا ترى أنّك لما نقلت حركة العين من مقوول ومبيوع إلى الفاء، فصارت في التّقدير إلى مقُوْوْل ومَبُيوْع تصوّرت حالًا لا يمكنك النّطق بها، فاضطررت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين. وعلى ذلك قال أبو إسحاق لإنسان ادَّعى له أنّه يجمع في كلامه بين ألفين وطول الرّجل "الصّوت بالألف"، فقال له أبو إسحاق: لو مددتها إلى العصر لما كانت إلّا ألفًا واحدة"[4].

أي أنّه وإن كان صحيحا في القياس، إلّا أنّه خطأ أو مستثقل في النّطق، لذا قلّ وردؤ."قال أبو عثمان: وبنو تميم –فيما زعم علماؤنا– يتمون مفعولا من الياء، فيقولون: "مبيوع، ومعيوب، ومسيور به" فإذا كان من الواو لم يتموه، لا يقولون في "مَقُول: مَقْوُول" ولا في "مصوغ: مصووغ" البتّة..... وقد تحجّر أنّه لا يتم مفعول من ذوات الواو، وهذا هو الأشهر..وإنّما أتموا في الياء؛ لأن الياء وفيها الضّمة، أخف من الواو

---

(1) السّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدّين (ت:911 هـ)، ودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد، د. سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت – لبنان، (1414 هـ، 1994م)، ج2، ص328.

(2) الخليل، العين، باب الكاف، ص 406.

(3) ابن جنّي، المنصف، ج 1، ص 154.

(4) ابن جنّي، الخصّائص، ص 495.

وفيها الضّمة"[1] .

ويرى الأستراباذي أنّها لغة، "وكثر تصحيح اسم المفعول في المعتل الياء حتى صار قياسا وهو لغة بني تميم، نحو: مَبْيُوع، ومخيوط، ومكيول، ومزيوت ومطيوب، ومغيوم. وأنشد أبو عمرو بن العلا وكأنّها تفاحة مطيوبة"[2]

ويصفها ابن عقيل بالنّدرة، "القياس مصون ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء فيقولون مبيوع ومخيوط ولهذا قال المصنّف رحمه الله تعالى وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء اشتهر البلاد العربيّة عن الثّوب إنّه مخيوط، وعن فلان من النّاس إنه مهيوب، وعن الشّيء إنّه معيوب ومبيوع، وعن الحب إنه مكيول ... وغير ذلك"[3].

ويرى الدّكتور رمضان عبد التّواب أنّ اللّغة الفصيحة هي الإعلال، وما إتمامها في لغة أقلّ فصاحة لقبيلة تميم، يقول: "والعربيّة الفصحى تُعِل هذه الأسماء وما يشابهها بما يسمى الإعلال بالنّقل، فتقول مثلا: مَدِين، ومَخِيط، ومَعِيب، ومَبِيع، ومَكِيل، وغير ذلك، غير أنّ هذا الّذي قد شاع في اللّهجات العاميّة المعاصرة، ليس إلّا لهجة لقبيلة تميم، من القبائل العربيّة القديمة. قال البغدادي في التعليق على قول العباس بن مرداس السّلمي:

قد كان قومُك يَحسبونك سيّدا ... وإخالُ أنّك سيّدًا مَعْيُون."[4]

14- همز كلمة نبيء:

يرى سيبويه رداءتها لقلّتها، وإن كانت مطّردة في القياس، وتبدو علّة قلّتها ونعت العلماء لها بالرّداءة لتمييز وتخصيص كلمة نبيّ بالتّخفيف بالرّسول صلّى الله عليه وسلّم، يقول سيبويه: "قالوا: نبيٌّ وبريّةٌ، فألزموا أهل التّحقيق البدل. وليس كلٌّ شيء نحوهما يفعل به ذا، إنّما يؤخذ بالسّمع. وقد بلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التّحقيق يحقّقون نبيْ وبريئةٌ، وذلك قليلٌ رديء. فالبدل ههنا كالبدل في منساةٍ وليس

---

(1) ابن جنّي، المنصف، ص 283.

(2) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، ص 798.

(3) شرح ابن عقيل، ج 4، ص 238.

(4) عبد التّواب، رمضان، (ت:1422هـ)، بحوث ومقالات في اللّغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1415 هـ، 1995 م)، ص269.

بدل التّخفيف، وإن كان اللّفظ واحداً[1].

قَالَ ابن منظور" وَيَجُوزُ فِيهِ تَحْقِيقُ الْهَمْزِ وَتَخْفِيفُهُ. يُقَالُ نَبَأَ ونَبَّأَ وأَنْبَأَ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: لَيْسَ أَحد مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا وَيَقُولُ تَنَبَّأَ مُسَيْلِمة، بِالْهَمْزِ، غَيْرَ أَنهم تَرَكُوا الْهَمْزَ فِي النبيِّ كَمَا تَرَكُوهُ فِي الذُّرِّيَّةِ والبَرِيَّةِ والخابِيةِ، إِلَّا أَهلَ مَكَّةَ، فَإِنَّهُمْ يَهْمِزُونَ هَذِهِ الأَحرف وَلَا يَهْمِزُونَ غَيْرَهَا، ويُخالِفون الْعَرَبَ فِي ذَلِكَ. قَالَ: وَالْهَمْزُ فِي النَّبِيءِ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، يَعْنِي لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا، لَا لأَنَّ الْقِيَاسَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ. أَلا تَرَى إِلَى قَوْلِ سيِّدِنا رسولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَقَدْ قِيلَ يَا نَبِيءَ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ: لَا تَنْبِر باسْمي، فَإِنَّمَا أَنا نَبِيُّ اللَّهِ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: يُجْمع أَنْبِيَاء، لأَن الْهَمْزَ لَمَّا أُبْدِل وأُلْزِم الإِبْدالَ جُمِعَ جَمْعَ مَا أَصلُ لَامِهُ حَرْف"[2].

ويرى السّمين أنّها لغة، ويذكر رأي سيبويه الذي عدّها رديئة ويعلّل ذلك أنّه وصفها بالرّداءة لغلبة التّخفيف على التّحقيق، ولقلّة استعمالها، ويبيّن ذلك ويفصّله، "فظهورُ الهمزتين يَدُلُّ على كونِهِ من النّبأ، واستضعف بعضُ النّحويّين هذه القراءةَ، قال أبو علي: «قال سيبويه:» بلغنَا أنّ قوماً من أهل التّحقيق يحقّقون نَبيَّاً وبَريَّة، قال: وهو رديء «، وإنّما استردَأه لأنّ الغالبَ التّخفيفُ» وقال أبو عبيد: «الجمهورُ الأعظمُ من القُرَّاء والعوام على إسقاط الهمز من النبيّ والأنبياء، وكذلك أكثرُ العرب "[3] .

15- بناء صيغة تفعلل من الفعل (سكن تمسكن)

ومن الظّواهر الصّرفيّة الّتي وصفت بالرَّداءة، صيغة (تمفعل)، فبناء الفعل عليها رديء غير فصيح، والفصيح (تفعّل)، ويصفها سيبويه بالقلّة، "وقد جاء تمفعل وهو قليل، قالوا: تمسكن، وتمدرع." [4]،وكذلك ابن السرّاج" وقد جاءَ حرفانِ شَاذّانِ لا يقاسُ علَيهما قالوا: تَمَدْرَعَ من المدرعةِ يَتَمَدْرعُ تَمَدْرعًا وأكثرُهم: تَدَرعَ يتدرعُ تَدرُّعًا وهو القياسُ وهوَ أَكثرهما وأَجودهما وقالوا: تَمَسْكنَ يتمسكنُ تَمَسْكنًا للمسكينِ وأكثرهُم يقولُ: تَسَكَّنَ يتسكنُ تِسكنًا وهو أَجودهما وهوَ القياسُ وقالَ: تَمَنْدلَ بالمنديلِ يتمندلُ تَمَنْدلًا إذا مسحَ

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص555.

(2) لسان العرب، ج 1، ص 162.

(3) السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج 1، ص 401.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4، ص286.

يدَهُ بالمنديلِ وأكثرهم يقولُ: تَنَدَّلَ يَتَندلُ تَنَدُّلًا وهوَ أَجودهما"[1] . ويبيّن النّحاس سبب جعلها رديئة عند سيبويه، حيث قال: "ولسيبويه أن يرجح كونه فَعَلاً بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال رديئة، والمشهور الفصيح تَدَرَّع وتسكن وتندل وتغفر بخلاف شَرَبَّة وَجَرَبَّة وَهَبَيٍّ فإنّها لَيْسَتْ برديئة قوله (وَمَراجل فَعَالل) كان ينبغي نظراً إلى غلبة الزّيادة أن يحكم بزيادة الميم لكونه في الأوّل وبعده ثلاثة أصول، لكن سيبويه حكم بأصالتها لقول العجَّاج بِشِيَةٍ كَشِيَةِ الممرجل".[2]

"وجعلها ابن جنّي قليلة شاذّة، "قال أبو الفتح: اعلم أنّه إنّما كان "معد" من معنى "تمعدد"؛ لأنّ "تمعدد" تكلَّم بكلام معدّ أي: كبر وخطب، هكذا كان أبو علي يقول. ومنه قول عمر، رضي الله عنه: "اخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا" قال أحمد بن يحيى: "تمعددوا" أي: كونوا على خُلُق مَعَدّ. فإذا كانت الميم في تمعدد فاء فهي في "مَعَدّ" فاء. قال: ولا تنظر إلى "تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ" فتقول: أحمل "تمعدد" على أنه تَمَفْعَلَ بمنزلة "تمدرع"، وأجعل "مَعَدًّا" مَفْعَل؛ ا لأن "تمدرع" قليلة، والجيّدة "تدرّع، وتسكّن، فأمّا قول العامّة: تمخْرق، فينبغي أن يكون لا أصل له، وإن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تمسكَن في الشّذوذ، والجيّدة: متخرّق"[3] .

وأمّا ابن خالويه فلا يرى فيها كل ذلك واكتفى بذكرها فحسب، "تمسكن الرّجل يتمسكن تمسكنا فهو مسكين، كما يقال تمدرعَ الرّجل يتمدرعُ تَمَدْرُعاً إذا لبس المدرعة، وتمنطق إذا لبس المنطقة، وتمندل من المنديل. قال سيبويه: امرأة مسكينة شاذّ، كما لا يقال امرأة معطيرة"[4]. وابن يعيش جعلها قليلة من قبيل الغلط؛ أي خطأ في القياس، يقول:" وقيل: "تَمَعْدَدَ"، أي: تكلّم بكلام معدّ، فـ "تَمَعّدَد": "تَفَعْلَلَ". ولو كانت الميم زائدة، لكان وزنُه "تَمَفعَلَ"، ولا يُعرف "تَمَفعَلَ" في كلامهم. فأمّا قولهم: "تَمَسْكَنَ" إذا أظهر

---

(1) ابن السرّاج، الأصول في النّحو، ج 3، ص 230.

(2) النّحاس، مصطفى أحمد، بحث في صيغة أفعل بين النّحويّين واللّغويّين واستعمالاتها في العربيّة، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ع 53، ج50، ص 282.

(3) ابن جنّي، المنصف، ج 1، ص 150.

(4) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت:370هـ)، إعراب ثلاثين سورة ن القرآن الكريم، دار الكتب المصريّة (1360هـ-1941 م)، ج 1، ص206.

المسكَنَةَ، و"تَمَدْرَعَ" إذا لبس المِدْرعةَ، و"تَمَنْدَلَ" من المِنْديل، فهو قليل من قبيل الغلط، فكأنّهم اشتقّوا من لفظ الاسم كما يشتقّون من الجُمَل، نحو: "حَوْقَلَ"، و"سَبْحَلَ"، والجيّدُ: "تَسَكّنَ"، و"تَدَرَّعَ"، و"تَنَدَّلَ". قال أبو عثمان: هذا كلام أكثر العرب..... أنّها شاذّة وغلطًا، فيقول:" وأمْا "تَمَسْكَنَ"، و"تَغافَلَ"، و"تَكَلَّم"، فليست الزّيادة فيها للإلحاق، وإن كان على عدّة الأربعة. فقولُهم: "تمسكن" شاذّ من قبيل الغلط، ومثله قولهم: "تَمَدْرَعَ"، و"تمندل"، والصّواب "تَسَكَّنَ"، و"تَدَرَّعَ"، و"تندّل."[1] يصفها السخّاوي "تمسكن: من المسكنة والذّل، أي صار مسكينا. و (تسكّن) في معناه، وهو أفصح من (تمسكن) لأنّه القياس، كقولهم: (تشجع)، وكذلك القياس: (تندل، وتدرع). وقولهم: (تمدرع) أي: لبس المدرعة؛ و (تمندل) ليس بالقياس، وأكثرهم يقول (تسكن، وتدرع، وتندل). وتمسكن نحو تدحرج"[2].

وابن الحاجب لم يعتدّ ب(تمسكن) و (تمدرع) و (تمندل)؛ لوضوح شذوذه،"[3]

وأمّا الأستراباذيّ فيرى أنّها صحيحة في القياس، لكنّها قليلة "هذا بقولهم: تَمَدْرَعَت الجارية، إذا لبست المدرع، وهو ضرب من الثّياب كالدّرع، وبقولهم: تمسكن الرّجل، إذا صار مسكيناً، والمسكين من السّكون، وميمه زائدة، وهذا قريب، إلا أنّ سيبويه حمل الممرجل على الأكثر في الكلام، لقلة مُمَفْعل (وكثرة مُفَعْلَل)" [4]، ويرى شذوذها كذلك، يقول: "ولم يُعتدّ بتَمَسْكَنَ....جواب عن سؤال مقدر، وتقدير السّؤال: أنّه لا يجوز أن يكون تمعددوا تفعللوا؛ فإنّه جاء "تَمَفْعَل" نحو تمسكن وتمدرع وتمندل؛ مع أنّه لم يحكم فيه بأصالة الميم، بل بزيادتها. وأجاب عنه بأنّه لم يعتدّ بتمسكن وتمدرع وتمندل؛ لقلّته وظهور شذوذه"[5]

وأمّا أبو حيّان فيرى أنّ الزّيادة فيها حشوا، يقول: "وحشوًا في الفعل: تمسكن،

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، ج 5، ص 330/ ج4، ص433.

(2) السخّاوي، سر السّعادة وسفير الإبادة، ج1، ص184.

(3) ابن الحاجب، الشافية في علمي التّصريف والخط، الدّكتور صالح عبد العظيم الشّاعر، مكتبة الآداب– القاهرة، ط1، 2010 م، ج 1، ص 82.

(4) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، ج 4، ص 285.

(5) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، ج2، ص585.

وتمدرع، وتمندل، وتمنطق، وتمولى، وتمسلم، وحكى تمخرق وضعفه ابن كيسان، وأكثر كلام العرب: تسكن، وتدرع وتندل، وحكى ابن القطّاع: طرمح، وصلمع، قال والميم فيهما زائدة"[1].

16- ومن مظاهر الرَّديء في الجانب الصّرفيّ من اللُّغة، إجراء بعض المفردات في جمع التّكسير مجرى جمع المذكّر السّالم، كقول بعضهم "بستان بساتون وشيطان شياطون"؛ فمن المعروف والمطّرد في اللُّغة أن تجمع جمع تكسير "شياطين ،وبساتين " ويذكر السّمين في كتابه الدّر المصون هذا، ويصفها بأنّها لُغَيَّةٌ رديئةٌ فيقول :"و «شياطينهم» جمعُ شيطان جمعَ تكسيرٍ، وقد تقدَّم القولُ في اشتقاقه فوزن شياطين: إمَّا فعاليل أو فعالين على حَسَب القَوْلينِ المتقدِّمَيْنِ في الاستعاذة. والفصيح في «شياطين» وبابِه أن يُعْرَبَ بالحركاتِ لأنه جمعُ تكسيرٍ، وفيه لُغَيَّةٌ رديئةٌ، وهي إجراؤُه إجراءَ الجمعِ المذكر السالم، سُمع منهم: «لفلانٍ بستانٌ حولَه بساتون» ، وقُرئ شاذاً: {وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشياطون}".[2]

ويرى أنّها لغة وليست خطأ أو لحناً كما قال بعضهم، فقال:"وقرأ الحسن البصريّ: «الشياطون» وجعلوها لحناً ولا تصل إلى اللّحن، إلا أنّها لُغَيَّةٌ رديئةٌ، سُمِع: حول بستان فلانٍ بساتون، وله سَلاطون، ويحكى أنه لمَّا حُكِيَتْ قراءة الحسن لحَّنه بعضهم، فقال الفرّاء: «أَيْ والله يُلحِّنون الشيخ، ويستشهدون بقول رؤبة» ولعمري لقد صدق الفرّاء في إنكار ذلك. والمراد بالّذي الجنس، ويحتمل أن يُراد به الواحدُ الفذُّ".[3]

(1) أبوحيّان، الارتشاف، ج1، ص 199.

(2) السّمين، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص 149.

(3) السّمين، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 4، ص 685.

3.3 مظاهر الرّديء في النَّحو:

تبيّن لنا أنّ الرّديء أنزل درجة وأقلّ مكانة من أن يبنى عليه قواعد نحويّة؛ فهو المستقبح المستبشع، وأغلب النّحاة رفض القياس على الظّواهر المنعوتة بالرّداءة، إلّا القليل منهم "كالأخفش والنّحاس"[1] اللذين أجازا القياس عليها، وربّما لم يقبلا إنكارها لأنّها لغات سمعت عن العرب وهي جزء من اللّغة لا يمكن إهماله أو ردّه.

ومنهم من قبلها على أنّها لغة لكنّها خالفت شرطا من شروط الفصاحة، ولم يخطّئ المتكلّم بها ولكن دون اعتمادها في القياس، فللمتكلم حريّة الأخذ بالفصيح أو الرّديء القبيح، يقول ابن جنّي عن اللّغة الرّديئة: "وعلى هذا فيجب أن يقلّ استعمالها وأن يتخيّر ما هو أقوى منها وأشيع منها، إلا أنّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنّه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأمّا إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنّه مقبول منه غير منفي عليه، وكيف تصرّفت الحال، فالنّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرا.[2]

إنّ وصف اللّغة بالرّداءة يتعلّق بالجانب النّوعي المعياري، وليس الجانب الكمّي كما أشار أبو المكارم في كتابه أصول التفكير النّحوي؛ أسماهما:" (دعوى القصور الكمّي، ودعوى الاختلاف النّوعي)"[3]، حيث أورد فيه قسمين أحدهما يتعلق بالكمّ والعدد كالشّذوذ والنّدرة والقلّة، والآخر يتعلق بالجانب النّوعي من حيث ضعف اللّغة وقوّتها في القياس، وهي مصطلحات الضّعف والرّداءة والقبح، إلّا أنّ هناك علاقة تربط الجانبين ببعضهما: النّوعي والكمّي؛ فقد يكون سبب الحكم بالرّداءة هو القلّة وهو جانب كمّي كما ذكرنا في باب المصاحبات فحكم الرّديء لم يأتِ مستقلاّ دون حكم لغوي آخر مصاحب ومسبِّب له.

---

(1) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط1، 1400 هـ - 1980 م، ج 2، ص: 313-335.

(2) ابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص 125.

(3) أبو المكارم، علي، أصول التّفكير النّحوي، دار الغريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص 237-240.

إنّ وجود قبول في الاستعمال للمحكوم عليه بالرّديء هو الذي جعل العلماء يصنّفون الرّديء ضمن المصطلحات النّقدية الجماليّة التي تنقسم إلى قسمين إيجابية/ حسنة، وسلبيّة / قبيحة، كما فعل محمود الرّيامي الذي جعل الرّديء حكما انطباعياً يصدر على لغة ضعيفة، أو ضعف في الحكم والتوجيه والتعليل، أو ضعف في القياس، ولكنّه لا يرتقي إلى درجة المنع القطعي. [1]

من خلال بحثنا وجمعنا لأكبر قدر ممكن من الأمثلة الواردة في التراث اللغوي تبيّن أنّه من أهم خصائص الظواهر اللغويّة المنعوتة بالرّداءة أنّها محصورة في أغلب الأحيان على الجانب اللهجي الصوتيّ، فقليلاً ما نجدها في الظواهر النحويّة، ونادرًا ما كان لها الأثر في الأحكام الإعرابيّة، أو بنيت عليها قاعدة نحويّة.

ومن أبرز الظواهر النّحويّة التي حكم عليها بالرّداءة:

1-إفراد الفعل مع فاعله:

ذهب النّحاة غلى أنّ الفعل يفرد مع فاعله المفرد أو المثنى أو الجمع[2]، ولكن في لغة نسبت هذه إلى قبيلتيّ "بلحارث"[3] "وطيّء"[4] أُلحق الفعل علامة التثنية والجمع، وعرفت هذه اللغة بلغة(أكلوني البراغيث) .

وورد ذلك في القرآن الكريم أيضا، في قوله تعالى :﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ (الأنبياء:3)، ولكن للعلماء فيها توجيهات وتأويلات تسوّغها، أمّا تكرار الفاعل مع الضّمير فنسبت هذه اللّغات إلى قبيلتي بالحارث بن كعب وطيّء، وقد وصفها أبو حيّان الأندلسي بأنّها" رديئة مرذولة"[5]، أمّا عند الأشموني فهي لغة قليلة وليست رديئة، واللّغة المشهورة هي التّجريد، بمعنى أنّ" الأصل على اللّغة المشهورة أن يجرّد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لاثنين أو أكثر كـ(فاز) الشّهيدان، ويفوز

---

(1) الرّيامي، محمود بن سليمان، المصطلحات التّقييمية في النّظرية النّحوية، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط1، 2017، ص 11.

(2) ابن عقيل، شرح الألفيّة، ج 1، ص 81.

(3) ابن عقيل، شرح ألفيّة ابن مالك، ج 2، ص 80.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط، ج 50، ص 260.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط، ج 50، ص260.

الشّهيدان، أو جمع، ك(فاز) الشّهداء، وهذه اللّغة المشّهورة، وقد يقال على اللّغة القليلة: سعد الزيدان، وسعدو العمرون". فقد وصفت بالرّداءة لأنّها قليلة عندما قورنت بالكثير المشهور، وهي كذلك عند ابن عقيل.[1]

وقد فسّرها بعضهم بأنّها علامة جمع، وليست ضميراً، فأبو عبيدة يرى أنّ الواو الواردة مع ليس في قولة تعالى: ﴿**لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ**﴾ (آل عمران:114)، علامة جمع وليست ضميراً، "واحتجّ بقول الفرزدق:

ولكنْ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُهُ

ولم يرتض هذا القولَ أحدٌ مِن النّحويين، وقالوا: هذا الذي قاله، لغة رديئة في القياس والاستعمال. أمّا القياس؛ فلأنّ الجمعَ عارِضٌ، والعارِضُ لا تُؤكَّد عَلامَتُه؛ لأنّه بمنزلة ما لا يُعتَدُّ بِه، وليس كالتأنيث؛ للزومه، فَتُقَدَّم له العَلامَةُ؛ لِتُؤذِنَ به قبل ذِكْرِهِ. ومع هذا؛ فجائز تركها فيه، فكيف بالعارض؟ ولزوم الفعل للفاعل يغني عن التّثنية والجمع فيه، فلا يدخل جمعٌ على جمع، كما لا يدخل تعريفٌ على تعريف، وأمّا الاستعمال؛ فإن أكثر العرب تَرَك هذه اللّغة، وهي لغة من لا يُرتَضى لغتُه، ولم ينزل الله عز وجل كتابَه إلا بأعرب اللّغات، وأقربها من البيان. ومتى جُمع الفعلُ مُقدَّمًا أوْهَمَ أسماءً قبله، ولم يَقِفْ المخاطَبُ على معنى الكلام، إلّا بعد تفكّر من التَّوَهُّم"،[2]وذكر أبو حيّان انّها لغة رديئة، يقول: "لُغَةِ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ وَالْعَرَبُ عَلَى خِلَافِهَا، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا مَعَ مَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ".[3] وهي عند الحريري لغة ضعيفة؛ "ما سمع ذلك إلا في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن، ولا أخبار الرّسول عليه السلام، ولا نقل أيضًا عن الفصحاء"[4].

وقد تمخّض عن هذه اللغة المخالفة للغة المشهورة والمطّردة ثلاث أوجه إعرابية؛

---

(1) ابن عقيل، شرح الألفيّة، ج 5، ص 255.

(2) الواحديّ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد(ت: 468هـ)، التّفسير البسيط، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ، ص 513-514.

(3) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 3، ص 309.

(4) الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (ت: 516هـ)، درة الغوّاص في أوهام الخواصّ، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1998/1418هـ، ص 128.

أولها: "أنّ تلك الضمائر التي لحقت بالفعل هي عبارة عن علامات دالّة على الفاعل بالجمع أو التّثنية قياساً على تاء التأنيث المتصلة بالفعل الذي فاعله مؤنث، وثانيها أنّ تلك الضمائر هي الفاعل والاسم بعدها بدل منها، وثالثها: أنّ الاسم الظاهر مبتدأ مؤخّر، والجملة الفعليّة في محل رفع خبر مقدّم[1].

ويقول عبده الرّاجحي في هذه المسألة:" إلا أنّ هناك لهجة عربيّة فصيحة تلحق الفعل علامات التّثنية والجمع، وهي اللّهجة المعروفة بلغة: أكلوني البراغيث. وفي التطبيق النّحوي لا نعربها ضمائر، بل نعربها حروفاً مثل: جاءوا الأولاد:

جاءوا: فعل ماض مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو حرف دالّ على الجماعة مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

الأولاد: فاعل مرفوع بالضّمّة الظّاهرة"[2] .

ونلحظ أنّ النّحويين لم يجمعوا على قول واحد في تلك المسألة، ممّا يؤكد عدم قطعية الحكم من حيث الجواز من عدمه، وربمّا تكون هذه الظاهرة (أكلوني البراغيث) من باب ميل اللغة للانسجام والتناغم الصوتي بين الفاعل وفعله، وهو مستخدم في لهجتنا اليوم.

وإذا ما أمعنّا النّظر في قوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾،نجد أنّ هناك مسافة بين الفعل وفاعله مقدارها كلمة أو ما يسمى فاصلاً، فكان اقتران الفعل بعلامة الجمع لتحقيق تناغم معنوي وصوتي في التركيب اللّغوي قي الآية، وأمّا عبارة أكلوني البراغيث فربما كان الرّجل ينادي أكلوني أكلوني وبعد سكتة يقول البراغيث؛ لأنّ القارئ للقصّة التي وردت فيها العبارة يتكون لديه مشهد ذهني يقوّي تلك الفكرة، فكرة المسافة أو الفاصل بين الفعل وفاعله فقرن بعلامة جمع أو غيرها لتحقيق ذلك الانسجام الذي ذكرناه.

2-إضافة العدد المركّب نحو أحد عشرك:

يقول ابن عقيل: "يجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين، وحكى سيبويه الإعراب في آخر الثّاني، كما في بعلبك، وقال:" ومن العرب من يقول: خمسة عشرك،

(1) ابن عقيل، شرح الألفيّة، ج1، ص 80.

(2) الرّاجحي، التّطبيق النّحوي، مكتبة المعارف، ط1، 1420هـ 1999م، ص181.

وهي لغة رديئة"،[1] "وحكى الكوفيون وجهًا ثالثًا؛ وهو: أن يضاف الأوّل إلى الثّاني، كما في عبد الله، أي: يعرب الجزء الأوّل بحسب العوامل، ويجرّ الثّاني بالإضافة إلى مستحقّ المعدود. وقيل: إنّه سمع ذلك عن العرب. نحو: "ما فعلت خمسة عشرك". وأجازوا أيضا هذا الوجه دون إضافة، استدلالا بقوله:

كلّف من عنائه وشقوته ... بنتَ ثماني عَشرَةٍ من حِجَّتِه

أي: إلى مستحقّ المعدود، تقول: هذه خمسة عشر –بجرّ عشر– وتعرب خمسة على حسب العوامل، والرأيان الأخيران ضعيفان. بيت من الرّجز، ينسب لنفيع بن طارق، وقيل: أنشده في أرجوزة ليست له."[2] ويتّفق ابن مالك مع سيبويه بأنّها لغة رديئة؛" ومن العرب من يقول: "خمسة عشرك" وهي لغة رديئة"[3].

وهو رديء شاذّ عند الفارسيّ، يقول: "قال أبو العباس: "هي لغة رديئة؛ لأنّه إذا لم يعرب في حال تنكير فهو من الإعراب في حال تعريفه أبعد، ومما يضعِّف إعرابَه أنّ المعنى الذي بُني له في حال التنكير قائم فيه في حال التعريف، وهو معنى حرف العطف، ألا ترى أنّك تريد في حال التّعريف خَمْسَة وعَشَرَةً كما تريده في حال التّنكير؟، بل هو في المعرفة أبعد؛ لأنّ التعريف أحد ما لا يصرف له الاسم، وترك الصّرف يقرّب من البناء فإعراب (خَمْسةَ عَشَر) في حال التّعريف والإضافة بعيد في القياس شاذٌّ عنه"[4]

وقد جعلها الشاطبي شاذّة، حيث يقول:" عومل معاملة (معد يكرب) فيمن يضيف، ولكنّه شاذّ جدا، قال السّيرافي في البيت: لم يعرفه البصريون." [5]

ويرى ابن يعيش عدم جواز الإضافة ويبيّن، فيقول:" ومن يقول: "هذه خمسة

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 299.

(2) النجّار، محمد عبد العزيز النّجار، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرّسالة، ط1 1422هـ - 2001م، ص111-112.

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، ج 3، ص 1681.

(4) أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار (ت: 377هـ)، التّعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط1، 1410هـ /1990م، ج 3، ص 110-111.

(5) الشاطبيّ، شرح الفيّة ابن مالك، ج6، ص 268.

عشرَك" فيضيف، لا يقول: "هذه اثنَا عشرَك" فيضيف، لأنّ "عشر" فيه قد قام مقام النّون، والإضافةُ تَحْذِف النونَ، فلم يجز أن تُجامِع ما قام مقامَها، ولا يجوز حذفُ "عشر"، فيقالَ: "اثْناك"؛ لانّه يُلْبِس بإضافة "الاثنين"، فلا يُعلَم أمُركّبًا أضفتَ، أم مفردًا".[1]

ذكر الفارسيّ في التّعليقة رداءته وشذوذه: " قال أبو العباس: هي لغة رديئة، لأنّه إذا لم يعرب في حال تنكير فهو من الإعراب في حال تعريفه أبعد، ..... بعيد في القياس شاذٌّ عنه."[2]

وأبو حيّان كذلك ينكرهن يقول:" وهو ضعيف عند سيبويه، وقال: أنّه لا يقاس عليه، ومستحسن عند الأخفش، واختار ابن عصفور الوجه الأوّل، وبدأ به، ورجّحه، قال: «فإذا أضيفت – يعنى المركّبة – فالأفصح فيها أن تعرب الاسم الثاني وتبقي الاسم الأوّل على بنائه»، ثم ذكر الوجه الآخر، وهو بقاؤهما على البناء، وقال «هو / ضعيف»، وأجاز الفرّاء إذا دعت حاجة إلى إضافة العدد المركّب إضافة صدره إلى عجزه مزيلا بناءهما، وزعم الكوفيّون أنّ هذه الأعداد المركّبة إذا أضيفت لم يجز فيها إلّا الإعراب في الأوّل والثاني، فالأوّل على حسب العوامل، والثاني مجرور بالإضافة على كل حال. والسبب في ذلك عندهم أنّ الإضافة تردّ الاسم الذي عرض فيه البناء إلى أصله من التمكّن، فوجب لذلك ردّ النيّف والعشرة إلى أصلهما من الإعراب. وذلك باطل عند البصريين لما ذكرناه من أنّه لا وجه لإضافة النيّف إلى العشرة "[3]

ويبيّن ناظر الجيش سبب عدم جواز الإضافة، فيقول: "والنقول لا تدفع، ولكن ما أعلم أي معنى يستفاد من قول القائل: هذه خمسة عشر، فإنّ المحكوم عليه إنّما هو المضاف دون المضاف إليه، وكذلك المحكوم به؛ وليس مراد القائل بقوله: (هذه خمسة عشر) إلا الحكم على الاسم المشار به، بأنّه خمسة وعشرة، لا خمسة من عشرة، ولا

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج4، ص 9.

(2) أبو علي الفارسي، التّعليقة، ج3، ص 11.

(3) أبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرّياض، ط1، 1997 – 2013 م، ج9، ص 326.

خمسة العشرة، وإذا كان كذلك فكيف يقبل قول من أجاز ذلك، ويردّ به على من خالفه، بل الواجب ألّا يقبل ذلك القول أصلا، وإذا لم يكن مقبولا لم يكن مبطلا للإجماع"[1]

3-التّأنيث والتّذكير في بعض الكلمات:

لم تتفق كلّ اللّغات على تأنيث بعض المفردات أو تذكير بعضها الآخر؛ فتأنيث كلمة زوج (زوجة) اعتبرها العلماء لغة رديئة، قال الأزهري: "والأزواج: جمع زوج وهو: الفرد المزاوج لصاحبه، وكل واحد من القرينين من الذّكر والأنثى، وزوجةً لغةً رديئةً، وجمعها زوجات، كما في "المفردات"". فالمشهور المطّرد أنّ كلمة زوج تستخدم للذّكر والأنثى على حدّ سواء.[2]

وهذا ما رآه ابن مكّي أيضا، "وكذا تأنيث كلمة عجوز "وقد حُكي فيها: عجوزة، وفي الشيخ: عجوز، إلا أنّها لغة رديئة شاذّة، ولا يلتفت إليها، هكذا قال ابن دريد."[3]

وهي لغة لأهل نجد، والأكثر من حيث الاستعمال، يقول الأنباري: "قال الفرّاء: وأهل نجد يقولون: فلانة زوجة فلانٍ قال: وهو أكثر من زوج، والأوّل أفصح، وأنشدني أبي قال: أنشدنا أبو عكرمة لعبدة بن الطّبيب:

فبكى بناتي شجوهنّ وزوجتي ... والأقربون إليّ ثمّ تصدّعوا"[4]

"وقال أبو حاتم: كان الأصمعي ينكر زَوْجة، ويقول: إنّما هو زوج ويحتجّ بقوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾. قال: فأنشدته قول ذي الرُّمة:

(أذو زوجة بالمِصْرِ أم ذو خصومة ... أراك لها بالبصرة اليوم ثاويا)،

فقال: ذو الرُّمة: طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقّالين."[5]

---

(1) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين (ت 778 هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السّلام، القاهرة، ط1، 1428، ج 5، ص 432.

(2) الأزهري، محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، الروح والريحان في علوم القرآن، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج 22، ص 120 .

(3) ابن مكّي، تثقيف اللسان، ص 78.

(4) ابن الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ج1، ص 504.

(5) السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة، ج2، ص 322.

إنّ مسألة ازدواجية التّأنيث والتّذكير لا يصحّ معها إطلاق حكم الرّديء إلاّ تزمتاً للقياس، فالاستعمال أجاز هذا التنوع في مظاهر كثيرة، وهو سماع يدلّ على قدر من التطور في استعمال بعض الألفاظ، فالتأنيث مرحلة متطوّرة في الفكر النّحويّ على التذكير الأصل، ولعلّ استعمال الوجهين دليل على صراع الأنماط اللغويّة.

4-الوقف على الضمير أنا:

كما نعلم أنّ علماء اللغة يعتمدون في طعنهم باللّغات على مخالفتها للقياس وشذوذها أو قلّة شواهدها وبالتالي ضعفها، فالمشهور في الوقف على الضمير (أنا) إثبات الألف للتفريق بينها وبين(أن) فإذا توسّطت الكلام سقطت، وقد استشهد القرطبيّ في تفسيره بالجوهريّ حيث قال:" قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ "أَنَا" فَهُوَ اسْمٌ مَكْنِيٌّ وَهُوَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، وَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ "أَن" الَّتِي هِيَ حَرْفٌ نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ، وَالْأَلِفُ الْأَخِيرَةُ إِنَّمَا هِيَ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ فِي الْوَقْفِ، فَإِنْ تَوَسَّطَتِ الْكَلَامَ سقطت إلّا في لغة رديئة.

ويرى السّمين أنّها لغة:" إثبات الألف وصلاً ووقفاً لغة تميم".[1]

5-إقرار تاء الخطاب ولام الأمر قبلها في فعل الفاعل المخاطب:

فالفصيح المقبول أن يكون الفعل عاريًا من حرف المضارعة ولام الأمر، وكان هذا الجدل في قراءة لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ﴾ (البقرة:185) تسكّن اللّام في فعل المضارع ولتكملوا، وتجعلها لام أمر لا لام جر، يقول أبو حيّان في تفسيره البحر المحيط:" الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ اللَّامُ فِي وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ لَامَ الْأَمْرِ قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ اللَّامُ لَامَ الْأَمْرِ وَالْوَاوُ عَاطِفَةً جُمْلَةَ كَلَامٍ عَلَى جملة كَلَامٍ. انْتَهَى كَلَامُهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْوَجْهَ فِيمَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ غَيْرُ ابْنِ عَطِيَّةَ، وَيُضَعِّفُ هَذَا الْقَوْلَ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ قَالُوا: أَمْرُ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ فِيهِ الْتِفَاتٌ، قَالُوا: أَحَدُهُمَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ قَلِيلَةٌ، وَهُوَ إِقْرَارُ تَاءِ الخطاب ولام الْأَمْرِ قَبْلَهَا، وَاللُّغَةُ الْأُخْرَى هِيَ الْجَيِّدَةُ الْفَصِيحَةُ، وَهُوَ، أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ عَارِيًا مِنْ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَمِنَ اللَّامِ،

(1) القرطبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر(ت: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة – القاهرة، ط2، 1384هـ – 1964 م، ج 3، ص 287.

وَيُضَعِّفُ هَذَا الْقَوْلَ أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ يُؤْثَرْ على أَحَدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ أَنَّهُ قَرَأَ بِإِسْكَانِ هَذِهِ اللَّامِ، فَلَوْ كَانَتْ لَامَ الْأَمْرِ لَكَانَتْ كَسَائِرِ أَخَوَاتِهَا مِنَ الْقِرَاءَةِ بِالْوَجْهَيْنِ فِيهَا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا لَامُ الْجَرِّ لَا لَامُ الْأَمْرِ"[1].

يقول أبو القاسم المرادي: "وإن كان للمخاطب فللأمر به طريقان: الأولى بصيغة افعل، وهذا هو الكثير، نحو: اعلم. والثّانية باللّام، وهو قليل. قال بعضهم: وهي لغة رديئة. وقال الزّجّاجي: لغة جيّدة. ومن ذلك قراءة عثمان، وأبيّ، وأنس" فبذلك فلتفرحوا " بتاء الخطاب. وفي الحديث لتأخذوا مصافكم. الأولى: حركة هذه اللّام الكسر. ونقل ابن مالك أنّ فتحها لغة، وحكاه الفرّاء عن بني سليم. ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء، وهو أكثر من تحريكها. نحو " فليستجيبوا لي، وليؤمنوا بي ". ويجوز إسكانها بعد ثمّ، وليس بضعيف، ولا مخصوص"[2].

6- خروج كم عن الصّدارة:

فالمألوف والمقبول عند النّحويّين أن تأتي (كم) في الصّدارة، يقول ابن عرفة: "قلت: قال ابن هشام المصريّ: قول ابن عصفور: **(أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا)** أنّ (كَمْ) فاعل مَرْدُود [بِأَنّ كم لَهَا الصَّدْر]، وقوله: إنّ ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنّه يقول: ملكت كم عبيد [فيخرجها عَن الصّدريّة]، وهو خطأ عظيم إِذْ خرج كَلَام الله سُبْحَانَهُ على هَذِه اللُّغَة، وإنّما الفاعل على ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أَو جملَة (أَهْلَكْنَا) ، على القول بأنّ الفاعل يكون جملة إمّا مطلقا، أو [بشرط] كونها مقترنة بما يعلق عن العمل وَالْفِعْل قلبِي، نحو: ظهر لي أَقَامَ زيد، وجوّز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك، المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواضع التي يعود فيها الضّمير

(1) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 2، ص 202.

(2) ابن أم قاسم المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص111.

على الْمُتَأَخر".[1]

7- فتح نون التّثنية، يقول ابن الشّهاب في حاشيته :"وأمّا فتح النون فشاذّ، وقد قيل إنّه لحن لأنّ نون التثنيّة لا تفتح إلا في لغة رديئة".[2]

8- كسر الكاف في لفظة (أحلامكم) في لغة وصفها العلماء بالرَّداءة:

"وقال أبو علي في بيت الحطيئة:

... رُدُّوا فَضْلَ أحلامِكُم رَدُّوا

وقال سيبويه: وهذه رديئة جدًا، إنّما رَدُؤَ هذا، وحَسُنَ (بهم وعليهم) أنّ الهاء مشابهة للياء والكسرة لموافقتها إيّاها في الخفاء، وأنّه من مخرج ما يشبه الياء وهو الألف ولغير ذلك مما بينهما من الموافقة، فأتبع الهاء الكسرة أو الياء في (عَلَيْهِي، وبهي)، للموافقة بينهن، كما قربت الألف من الياء في الإمالة، والحرف من الحرف القريب منه في الإدغام وليس بين الكاف والياء والكسرة من المناسبة ما بينهما وبين الهاء، فلهذا حسن إتباع الهاء إياهما، وقبح إتباع الكاف إياهما."

"وربما كُسِرت الكاف فيهما أي في التثنيّة والجمع بعد ياء ساكنة أو كسرة نحو: فيكِما، وفيكِم، وفيكِن، وبكِما، وبكِم، وبكِن، بكسر الكاف في الكلّ، وهذه لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل قال: وهي رديئة جدًا سمعنا أهل هذه اللُّغة ينشدون للحطيئة:

وإن قال مولاهم على جلِّ حادث ... من الدّهر ردّوا بعض أحلامِكِم ردّوا

ولكن لم ينقل سيبويه ذلك إلا بعد الكسر، وحكاه الفرّاء عن النّمر، قال: ولا نعلم

---

(1) ابن عرفة، محمّد بن محمد ابن عرفة، المالكي، أبو عبد الله (ت: 803هـ)، تفسير الإمام ابن عرفة، تحقيق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكليّة الزيتونية – تونس، ط1، 1986 م، ج 3، ص 346.

(2) الشّهاب، أحمد بن محمّد بن عمر شهاب الدّين (ت:1069)، عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، حاشية الشّهاب، تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو، طبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه، ط1، 1386 هـ - 1967، ج 8، ص 31.

أحدًا من العرب يقولها غيرهم."[1]

ونلحظ ومن خلال الظّواهر اللُّغويّة النّحويّة المنعوتة بالرّداءة أنّها لم تتفرد فقط بردائتها، فتارة تكون شاذّة ورديئة، وتارةً تكون قليلة أو نادرة ورديئة، فإمّا قلّت وندرت عن الكثير من حيث العدد، وإمّا شذّت وخالفت المطّرد المقيس، فالحكم إذن كان غالباٍ لعلّة نحويّة سابقة تسببت في إصداره.

(1) الدماميني، محمّد بدر الدّين بن أبي بكر بن عمر(ت:827هـ)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تحقيق: الدّكتور محمّد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراه، ط1، 1403-1983 م، ج 2، ص 54.

الخاتمة

خلصت الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج، ومنها:

أولا: بيان معنى الرَّديء لغة وإيضاح مفهومه مصطلحاً تقويميّاً في الدّرس اللُّغويّ. وكشف تطوّر شيوعه لدى العلماء، ومدى بروزه في الفكر والنّحو واحداً من الأحكام التّقويميّة الشّائعة.

ثانياً: بيّنت الدّراسة أنّ اللُّغويين وضعوا معايير وأسساً لقبول الظّاهرة اللّغويّة، وتوجيهها، كالزّمان، والمكان، والدّلالة ومراعاة القياس، والشّيوع، فبرزت الأحكام التّقويميّة مصاحبة للتّصنيفات اللّغويّة أو كانت نتيجة لها، وشاعت تلك الطّعون والأحكام في بطون المصادر التّراثية.

ثالثاً: مصطلح الرّديء وهو أحد الأحكام اللّغويّة التي كانت تخضع لمعيار الفصاحة وموافقة القياس أو مخالفته، ومدى شيوع المحكوم عليه قلّة أو كثرة، زيادة على معيار المعنى والدّلالة.

رابعاَ: يعتبر مصطلح الرّدي حكمًا لغويّاً نوعيّاَ نقديّاً، لكنّه قد يصاحب الأحكام اللُّغويّة الأخرى فيشكل مصاحبة لغوية هدفها بيان مرتبة أعلى من النّقد للاستعمالات اللُّغويّة.

خامساً: اختلف علماء اللُّغة في الحكم على الظّاهرة اللُّغويّة الواحدة، فقد تكون رديئة هنا، وشاذّة هناك، ولحناً عند آخر، ولغة عند غيره، والذي كشفته الدّراسة أن حكم الرَّديء يدل على مستوى متدن من القبول للاستعمال، ولا يدلّ في الغالب على الرّفض التّام للاستعمال الموصوف به.

سادساً: برز من خلال الاستقصاء والتّحليل مسألة مراتب الأحكام عند العلماء فهناك الرّدي، والأرّدأ، والرَّديء جدّا، أو الرَّديء البعيد، وهذه المراتب تدل على مستويات من الاستعمالات تنسجم مع فكرة الطبيقية في مستويات الفصاحة.

سابعاً: يرى العلماء أنّ الرَّديء دون الفصيح، فقد يكون لغة فصيحة لكنّه أقلّ من مستوى اللُّغة النّموذجيّة الفصيحة، وليس من الضّروري أن يكون الرَّديء بالغاً مستوى الغلط أو الخطأ.

ثامناً: علّل العلماء في أغلب الأحيان سبب الحكم برداءة استعمال لغوي ما أو رداءة حكم صادر من عالم، وفي بعض الأحيان يكتفون بإصدار الحكم فقط دون التعليل.

تاسعاً: بيّنت الدّراسة أنّ العلماء تفاوتوا في درجة استعمالهم لهذا الحكم، فمنهم من قلّ عنده أو ندر، ومنهم من شاع عنده وكثر، ويرجع ذلك إلى اختلاف مناهجهم في النظر اللُّغوي، واختلاف طبيعة المصنّفات النَّحويّة.

إنّ الدّراسة توصي بضرورة رجع النّظر في أحكام التّقويم اللُّغويّ، وتحليل الاستعمالات المحكوم عليها بهذه الأحكام، وتحليلها وفق مناهج النّظر اللّساني الحديث، للوقوف على أثر المعياريّة في الأحكام، وبيان صلة تلك الاستعمالات بالتطوّر اللُّغوي، وبيان اجتماعيّة الأنماط اللُّغويّة الموصوفة بهذه الأحكام.

قائمة المراجع

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت: 606 هـ)، **البديع في علم العربية**، د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، ط1، (1420 هـ).

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد(ت833)، **منجد المقرئين**، تحقيق: علي محمد العمران، دار الكتب العلمية، 199م/1420هـ.

ابن الحاجب، **الشافية في علمي التصريف والخط**، الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب- القاهرة، ط1، 2010 م.

ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين، **توجيه اللمع**، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط2، 1428 هـ - 2007م.

ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت: 316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، **إصلاح المنطق**، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1423 هـ /2002 م.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ)، **سرّ صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م .

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت:370هـ)، **إعراب ثلاثين سورة ن القرآن الكريم**، دار الكتب المصرية (1360هـ-1941 م).

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن(ت: 321هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.

ابن سيّده، أبو الحسن علي بن إسماعيل(ت: 458هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ.

ابن سيّده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (458 هـ)، **المخصّص**، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، (1417هـ، 1996م).

ابن عقيل، بهاء الدين، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة، ط1، 1400 – 1405هـ.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، **أدب الكتاب**، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، ط2، 1419هـ – 1999م .

ابن مالك، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين الطائي، (ت: 672هـ)، **إيجاز التعريف في علم التصريف**، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1422هـ/ 2002م.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ)، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين (ت: 711هـ)، **معجم لسان العرب**، دار بيروت، ط 3، 1414 هـ.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر(ت: 732 هـ)، **الكنّاش في فنّي النحو والصرف**، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، 2000م.

أبو حيّان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط1، 1997 – 2013 م.

أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745 هـ) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418 هـ – 1998م .

أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد (ت: 1394هـ)، **زهرة التفاسير**، دار الفكر العربي.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن (ت: 215هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ - 1990 م.

إدريس، إدريس صفر، **ظواهر لسانية من العربية اللهجية الأندلسية في العصر الوسيط**، بحث علمي، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

الأزهري، محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، **الروح والريحان في علوم القرآن**، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م.

الأستراباذي، ركن الدين حسن بن محمد (ت: 715هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425 هـ- 2004م.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م.

إيهاب سلامة، **شرح أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان ابي تمام** دراسة نحوية صرفية.

تيمور، أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور(ت: 1348هـ)، **السماع والقياس**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت: 429هـ)، **فقه اللغة وسرّ العربية**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ - 2002م.

الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أبو إسحاق (ت: 427هـ)، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت / لبنان، ط1، 1422، هـ - 2002 م.

الجبل، عبد العزيز صافي الجبل، **اللغات الضعيفة وأثرها في أصول النحو**، بحث علمي، جامعة الأزهر، 2013، دار المراجع العربية.

الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان(ت: 516هـ)، **درة الغوّاص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1998/1418هـ.

حسّان، تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، ط5، 1427هـ.

الخطيب الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الشافعي (ت: 977هـ)، **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، مطبعة بولاق (الأميرية) / القاهرة، 1285هـ.

الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت: 1069هـ)، **حاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي**، دار صادر، بيروت.

الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى(ت: 1403هـ)، **إعراب القرآن وبيانه**، دار الإرشاد للشئون الجامعية، دار اليمامة – دمشق – بيروت، ط4.

الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر(827هـ)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراة، ط1، 1403–1983 م.

الرّاجحي، عبده، **التطبيق الصرفي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2.

الرّازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت:666 هـ)، **مختار الصحاح**، يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، ط5، (1420 هـ، 1999 م).

رضا، أحمد (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، **معجم متن اللغة**، دار مكتبة الحياة، بيروت، [1377 – 1380 هـ] جـ 1 و 2/ 1377 هـ – 1958 م جـ 3/ 1378 هـ – 1959 م جـ 4/ 1379 هـ – 1960 م جـ 5/ 1380 هـ – 1960م.

الرّيامي، محمود بن سليمان، **المصطلحات التّقييمية في النّظرية النّحوية**، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط1، 2017، ص 11.

الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق(ت:1205)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الهداية، ج 1، ص 243.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت: 311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1 1408 هـ - 1988 م.

الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط5، 1406هـ/1986.

السخّاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد، علم الدين(ت: 643 هـ) ، **سفر السعادة وسفير الإفادة**، تحقيق: د. محمد الدالي تقديم: د. شاكر الفحام، دار صادر، ط2،(1415 هـ - 1995).

السّمين، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف (ت: 756هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408، 1988.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368 هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008 م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: 911هـ)، ال**مزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1998م.

السّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، ه**مع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت:911 هـ)، **ودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإمَام أَحْمد**، د. سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت – لبنان، (1414 هـ، 1994م).

الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، (ت: 790 هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1.

الشّهاب، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين (ت:1069)، **عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي، حاشية الشهاب**، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه، ط1، 1386 هـ - 1967.

الشّهريّ، على بن محمد، **للغات الرديئة في الأبنية والأصوات**، جامعة الملك خالد، 2017، ع1.

الصّاعديّ، عبد الرزاق بن فراج، **موت الألفاظ في العربية**، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، (1419/1418هـ).

الصّالح، صبحي إبراهيم(ت: 1407هـ)، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، ط1،(1379هـ - 1960م).

الصفاقسي، أبو الحسن علي بن محمد بن سالم، (ت: 1118هـ)، **غيث النفع في القراءات السبع**، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية – بيروت، ، ط1، 1425 هـ - 2004 .

الصّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت:764هـ)، **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، تحقيق: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1407 هـ، 1987 م).

عبد التّواب، رمضان، (ت:1422هـ)، **بحوث ومقالات في اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1415 هـ، 1995 م).

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (ت: 350هـ) **معجم ديوان الأدب**: تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424 هـ - 2003 م.

الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت: 393 هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط4، (1407 هـ، 1987 م).

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق عوض القوزي، ط1، 1410، 1990.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، **الحجّة للقرّاء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط3، 1413 هـ – 1993م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط1، 1405 هـ – 1985 م.

الفقراء، سيف الدين طه، **من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرّد في كتابه المقتضب**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد2، لسنة 2015.

الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: 817هـ)، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت:770 هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية، بيروت.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (ت: 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن** ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ / 1964 م.

القواسمة، قاسم خليل، **طعن النحاة واللغويين في لغات العرب**، رسالة جامعية، جامعة مؤتة،2007.

الكرماني، أبو العلاء محمد بن أبي المحاسن (ت بعد 563هـ)، **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**، دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، تقديم:

الدكتور محسن عبد الحميد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1422 هـ - 2001 م.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

محمد شفيع الدين، دراسة لغوية، **اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى**.

مختار، أحمد عمر مختار، **معجم الصواب اللغوين دليل المثقف العربي**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، (1429 هـ، 2008 م1.

المعافري، عيد بن محمد (ت: بعد 400 هـ)، **كتاب الأفعال تحقيق**: حسين محمد، مؤسسة دار الشعب للصحافة، القاهرة، 1395 هـ - 1975.

الموسى، هنادي بنت عبد العزيز بن أحمد، **استدراكات السمين الحلبي في الدر المصون على ابن عطية في القراءات والتفسير وإعراب القرآن جمعًا ودراسة**، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - إشراف نور محمد علي مكاوي، 1433 - 1434 هـ.

ناظر جيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، (ت: 778 هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1428 هـ.

النجّار، محمد عبد العزيز النجار، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسسة الرسالة، ط1 1422هـ - 2001م.

النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ)، **عمدة الكتاب**، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1، 1425هـ / 2004 م.

النحّاس، مصطفى أحمد النحاس، **بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية**، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الهروط، علي خلف، **أبو حيّان الأندلسي والطعن في القراءات القرآنية**، دراسة لغوية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج6، ع 1، 1991م.

الهروي، محمد بن أحمد، (ت: 370 هـ)، **تهذيب اللغة**، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (2001 م).

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي (ت 468هـ)، **التَّفْسِيرُ البَسِيْط**. عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ 194–195.

المعلومات الشخصية

الاسم: فصل عوض الوثيري

العنوان:عمان

الكلية: الاداب

التخصص: اللغةِ العَربيَّةِ وآدابِها